



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "بسم الله الرحمن الرحيم" (In the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful).

[illegible]

14

ففيها تم ويرجع الى الاول و التحقيق
بحسب الموضوع متقوما فدون الحال ١٢

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

على ما ينبغي وانما البطلان في العلم حيث قيل لا يترتب الحاصل على الجسم المحمول والصورة اسم للمكان لا
 وان لم يكن متجزأ فو حاشا وهو النفس العقلية وانما هذا المحالين فالتحيز الى لم يقبل التقييد اصل فهو مجموع
 الا في الجسم وانما الاشياء حرة ومنه المعرفة والا ان قبل التسمية في جهة فخط فخط فخط فخط فخط فخط فخط فخط
 هو السطح والا في الجسم المسئلة الى في جهة اجزاء بعضها الى البعض والا الوض باعتبار انصافها بالحالية المحلثة
 فالحال في كل واحد من مطلقا من المحل وقد تقرر في موضعه ان يقضى الانصاف مطلقا انم مطلقا من يقضى الانصاف
 مطلقا فكل واحد من مطلقا من المحل وقد تقرر في موضعه ان يقضى الانصاف مطلقا انم مطلقا من يقضى الانصاف
 يتعاكسان وجودا وعدما في العموم والخصوص وكذا العرض اخص من المحل لان المحال قد يكون جوهرا او قد يكون
 في الموضوع بل في المادة والعرض لا يكون الا في الموضوع واليداني يقولون وكذا المحال والعرض اخص من
 المحل ولا يمكن ان يكون المحال ليس بعرض ولا عكس وفي الموضوع العرض مائة مائة على ما يكون الموضوع
 هو المحل المتقوم بنفسه فان العرض لا يتقوم بنفسه بل يحتاج في تفرقه الى الموضوع فلا يكون العرض موضوعا
 وفي المحل والعرض عموم وخصوص من وجه فان الحركة عرض ومحل للسرعة فمادة الاجتماع العرض قد لا يكون
 محلا للسرعة والمحل قد لا يكون عرضا كالجسم كذا بين المحل والمحال ومادة الاجتماع عرضا فانها محالة
 في الجسم ومحل للسرعة والمحل قد لا يكون محلا كالجسم المحل الحركة والمحال قد لا يكون محلا كالسرعة اما في الحركة والمحال
 فبين انما يقولون ويصدق العرض على المحل وكذا يصدق المحل على العرض على ان يكون المحل مطلقا
 العرض لا على المحل على ما حوالا شارحون لان الشبهة بين المحال والعرض قد مرت فيلزم التكرار في بيانها لا طلب
 الرصد في بعض المحل عرض او حال ولا يصدق كل محل عرض او حال وانما قال ذلك ليعطرا مادة الافراق
 من جانب المحل فانما يحصل محلا لا يكون عرضا ولا حالا واما مادة الافراق فمن جانب العرض والمحال فظهر
 عكس في الصدق فان في الكلام كما يدل على صدق العرض على المحل على المحل مطابقة كذلك يدل على صدق المحل
 على العرض والمحال التزاما فيكون في بيانها محال الكلام الصدق في المسئلة الى في جهة فخط فخط فخط فخط فخط فخط فخط

هذا هو الوجه الثاني في رد البرهان الأول
الذي هو أن العلم لا يكون له موضوع
لأن العلم لا يتناول شيئاً من الموجودات
بل يتناولها من حيث هي كالتصور
فلا يكون له موضوع محدد بل هو كالتصور
الذي لا يتناول شيئاً من الموجودات بل يتناولها
من حيث هي كالتصور الذي لا يتناول شيئاً
من الموجودات بل يتناولها من حيث هي كالتصور

الموجود في ذلك لأن البنية والقوة أقدم من الجوهرية من المكنون المضاف إلى الجوهرية
توأم أحدهما الآخر هو أقدم من جميع ذلك لأن البنية لا تقع من فوات الكليات بل من فوات
ذلك فقد انخرجا بأن كونها موجودة في الموضوع أمر مشترك في جميعها وأن كان الوجود لا يمتنع
بعضها قبل بعض وقوله الوجود إذا كان يقال عادة بالقدم والتأخر فلو قيل في موضوعه
بعد وهو ممتنع بل هو لا يجعل الوجود وفيها عارضة واحدة وهو الذي أشار بقوله لا خلاف في العلم بالوجود
واجب من كون الاختلاف في حقيقة الجوهرية بل في أنها موجودة الوجود وسائر ما يتبعه دون ما يمتنع الجوهرية
في أواخرها الوجود على أن العلم بهذه العبدية فيقول أنه لا يمكن من جهة الجهات لا يلزم أن يكون الجوهر
جنساً لها هو جسم ولما هو غير جسم أما حال التقدم والتأخر في حال مشاركة الجهات والذوات لها في الجنس وغير
مشاركتهما لها فمما قد سلف من بيان وضع ذلك فإن الأجسام أيقن التزايك في اشتراك جميعها في جنس
الجسم ليست سواء في المرتبة بل بعض الأجسام أقدم من بعض وأما حديث الوجود والمأخوذ في رسم الجوهرية
لما حالها بعضها قبل بعض فهو مشترك ومقتضى العمل فيقول أن قول أن الجوهر هو الوجود ولا موضوع لشيء
بالوجود وفي حال الوجود فمما حيث هو موجود ولو كان كذلك لاستحال أن يعمل الكل في جملة ذلك لأنها
لا وجود في العلم بالبنية وأما وجود ما في النفس كوجودها في موضوع فلو قيل في الوجود ذلك وهو الوجود
الاعيان لكان الأمر الحقيقة عما يذهبون إليه وكان بعضها قبل بعض في نفس الوجود لا في موضوع
الشيء والمادة التي يرفها في الاعيان إذا وجدت أن يكون وجودها في موضوع مثل ما يقال في صانع
من شأنه أن يصنع وإذا ثبت أن يظن ذلك الفرق بين الأمرين وأن أحدهما من الجوهرية الآخر
ليس كذلك فمثل شخصاً ما كذا إذا غاب عنك أو نوعاً من الجوهرية ما تشك في وجوده فإليك تعلم أن ما يمتنع
إذا كانت موجودة في الاعيان كانت في موضوع وتعلم أن هذا الممتنع هو المقوم الأول للحقيقة كما تعلم
جوهر ولا تعلم أنه هل هو موجود في الاعيان بالفعل لا في موضوع بل ربما كان عندك معدوماً فإذن الوجود

الموجود في ذلك لأن البنية والقوة أقدم من الجوهرية من المكنون المضاف إلى الجوهرية
توأم أحدهما الآخر هو أقدم من جميع ذلك لأن البنية لا تقع من فوات الكليات بل من فوات
ذلك فقد انخرجا بأن كونها موجودة في الموضوع أمر مشترك في جميعها وأن كان الوجود لا يمتنع
بعضها قبل بعض وقوله الوجود إذا كان يقال عادة بالقدم والتأخر فلو قيل في موضوعه
بعد وهو ممتنع بل هو لا يجعل الوجود وفيها عارضة واحدة وهو الذي أشار بقوله لا خلاف في العلم بالوجود
واجب من كون الاختلاف في حقيقة الجوهرية بل في أنها موجودة الوجود وسائر ما يتبعه دون ما يمتنع الجوهرية
في أواخرها الوجود على أن العلم بهذه العبدية فيقول أنه لا يمكن من جهة الجهات لا يلزم أن يكون الجوهر
جنساً لها هو جسم ولما هو غير جسم أما حال التقدم والتأخر في حال مشاركة الجهات والذوات لها في الجنس وغير
مشاركتهما لها فمما قد سلف من بيان وضع ذلك فإن الأجسام أيقن التزايك في اشتراك جميعها في جنس
الجسم ليست سواء في المرتبة بل بعض الأجسام أقدم من بعض وأما حديث الوجود والمأخوذ في رسم الجوهرية
لما حالها بعضها قبل بعض فهو مشترك ومقتضى العمل فيقول أن قول أن الجوهر هو الوجود ولا موضوع لشيء
بالوجود وفي حال الوجود فمما حيث هو موجود ولو كان كذلك لاستحال أن يعمل الكل في جملة ذلك لأنها
لا وجود في العلم بالبنية وأما وجود ما في النفس كوجودها في موضوع فلو قيل في الوجود ذلك وهو الوجود
الاعيان لكان الأمر الحقيقة عما يذهبون إليه وكان بعضها قبل بعض في نفس الوجود لا في موضوع
الشيء والمادة التي يرفها في الاعيان إذا وجدت أن يكون وجودها في موضوع مثل ما يقال في صانع
من شأنه أن يصنع وإذا ثبت أن يظن ذلك الفرق بين الأمرين وأن أحدهما من الجوهرية الآخر
ليس كذلك فمثل شخصاً ما كذا إذا غاب عنك أو نوعاً من الجوهرية ما تشك في وجوده فإليك تعلم أن ما يمتنع
إذا كانت موجودة في الاعيان كانت في موضوع وتعلم أن هذا الممتنع هو المقوم الأول للحقيقة كما تعلم
جوهر ولا تعلم أنه هل هو موجود في الاعيان بالفعل لا في موضوع بل ربما كان عندك معدوماً فإذن الوجود

ان ما يستحقه من حيث هو في ذلك حيث يوقف حصول التعلق بالماضي على
انقسام امور مستندة الى المادة او الى الموضوع فاقول في هذا الموضوع ان التعلق بينه لا يتم في
البحر المذكور فان قيل يجوز ان يكون موضوعات مستندة الى كل منهما فبذلك لا يفسد التعلق فلا يلزم من
انقسامه واحد وانما تعلقه الموجب لرد الفل ذلك في قول توارد العقل على معلول واحد فبذلك
استدلوا مطلقا وقال المحقق انه العقل السليم يفيض من توارد الموضوعات على وصف واحد بالبعد بل
اذا لم يطرأ على الموضوع امر واحد بالبعد ويحكم القطر ان الثابت هو الموضوع المتردد على الموضوع
ثم نعم ما قاله والحق ان اصل توارد الموضوع يظهر من هذه البينات ولعلنا نعلم ما اورد عليه سيرة المدققين من
ان انقباض العقل على ذكر غير مسلم بل العقل السليم يحكم بان محال الصور النوعية البانية والحيوانية يتبدل
على الصور النوعية مع بقا الصور النوعية بحالها فتراى المحال على حال واحد فلم لا يجوز مثل ذلك في الصور
وموضوعه لا ينفك ذلك من دليل واعلم ان هذا الحكم غير محقق بالعرض بل شال للصورة ايضا بالنسبة الى
المادة لكن المقصود من البساطة اجسام وعدم تركيب المادة والصورة كايضا في غير موضع من الحكم
المسئلة السابعة ان العرض يجوز ان يكون محال العرض اخر وان لم يكن موضوعا كما مر وانما لا يقول
وقد يفتقر كمال الى المحل بوسط كالسرعة الى الزمان كالحركة الى الزمان فبذلك لا يبعد غير محقق الى دليل فان اردوا
المشكلون بغير جواز قيام العرض بالعرض في ذلك فبطلان فانه وان اردوا ان يكون العرض موضوعا
للعرض كما هو ذهب المصنف فلا ينافي ذلك وانما ذهب اليه الحكم من جواز قيام العرض بالعرض في غير محال
المشتق عنه الله تعالى في الشئ في التبعات الشفاهة اما ان يكون عرض فليس مستلزما للسرعة في الحركة
والاستقامة في الخط والشكل المسطح في البسيط وايضا قال الاعراض تنسب الى الوحدة والكثرة وهذه كائنتين
لكل كائنها احوال العرض وان كان عرضا في جميعها معان في موضوع الموضوع بالحقبة هو الذي يقيدها جميعا انتهى
فتدبر واعلم ان ما بين المسئلتين من حيث اخذها من المصنف العاقل ينبغي ان يكون مراد من حيث ختمها بها بالعرض

خارجا عن مقصد الفصل لكن لما كان ما ذهبا اعم من ذلك اوردناه في المسئلة العاشرة في تحقيق معنى الجسيم
وبما ان اجسام متصل في نفس قابل للانقسامات الغير المتناهية كما هو ذهب اليه لان مركب من الاجزاء التي
لا يجوز تناسلها على ما هو ذهب اليه من ان لا قد بين وجهي المتكلمين او غير متناهية كما هو ذهب اليه افوز من
اللا قد بين النظام في المعزلة ولا انه مركب من اجسام صغرى صلبة غير متناهية بالفعل غير قابل للتجزئة بالفعل مع
كونها قابلية للقسمة الوهمية كما هو ذهب اليه اطر من اللا قد بين فالحل المطلوب في هذه المسئلة يوقف على ان لا يترك
يتجزأ اجزائا ان كل ما هو قابل للقسمة الوهمية فهو قابل للقسمة الانفكاكية فاجتهد في الاشارة الى ذلك ولا وجود
لوصف ان لا يترك موضع فبقيل الاشارة الى حيث فاحرز من الجواهر الموجودة فانها لا تجزأ كائنها ليست مقابلة لاشياء
الحيث لا تجزأ في لا يقبل القسمة الصغرى والمراد من القسمة على الاجزاء المتناهية في الموضوع ومرادنا بجمع ان يقال
لكن منها ان من ساجد مرادنا ان لا يستقل على معنى او بقوله لا وجود لما فيه ما من معنى الفعل
وهو احتراز عن النقط كونها عرضا غير متعلق بالوجود والاشارة في مجموع قوله لا تجزأ لا تجزأ بالاستقلال
تدبر في الجزء الذي لا تجزأ ويقال له اجسام الفرد ايضا والمراد من نفيه هو نفيه من حيث تركيبه الجسم والجمع
على وجوده الا في الاول ما اشار اليه بقوله يجب المتوسط لوجوب ان يجب الجزء الواقع فيما بين الجزئين بحيث
يشاكل في الشئ بحيث لا يمكن تركيب الجسم المتصل بحيث لا يكون ان يقع فيه اجزاء لا يمكن ان يكونها وذلك معنى
وجوب الجبر لا لولا ذلك لزم التداخل بين الجزئين الوسيط والاطرافين اصرير وتماثل في الشئ في الموضوع
والجسم هو محال من كونه موجبا لعدم حصول الجسم للجسم واما وجوب الجبر لزم انقسام الجبر لان ما يتلوه
احاطة الطرفين غير ما به في الاقوال والالزام الله اقل وعدم الجبر المفروض وكلاهما محال لان كل انقسام كل واحد
من الشئ فان في كل من الطرفين يجب ان يفرق غير ما به في الاقوال والالزام الله اقل والافراد في الاقوال وهو
بالعرض لكون كل منها غير قابل للقسمة والتفاوت في قبول القسمة واما استحالة الله اقل فمفروضة على الله
مناف لتركيبه في الجسم في اجزائا الشئ منها اذ الله اقل ليجل الجزئين فاما واحد افعل تلك الاجزاء لكونه في غير

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

[illegible]

و ان قطع عذرا و اصدائیم بقا الفتان من سبع
اوله و من ثانیه اوله و من ثانیه من ثانیه

وان كان لا يتصل به بل بجهة فوجهه في الوجه هذا الوجه فاذا ذهب الى ان النهاية في الوجه
انقسام بلانهاية وهذا خلف على ما ذهب اليه ايضا انا اذا فرضنا خط مستقيما واما كالمركب
فمنه اجزا مثل واجتبا احد طرفيها او رانا الطرف الاخر الى ان عاد الى موضع الاول فلا يحصل مستقيم
محاظ بالخط المستدري بحيث يكون بعد كل جزء الى موضع الطرف الثابت على السواء فلو كان هناك تغير
بمن كثره الانقسام الزوايا يلزم كون بعض اجزائه اقرب الى موضع الطرف الثابت وبعضها بعد وهذا خلف
بمن كثره الخط واللفظ وهو ايضا محال ولا يلزم النظرة ان غرضه موافاة الخط المذكور في حركته جميع اجزائه
وبطلانها مسلم عندهم واما ما ذكره شارح المقاصد من ان فرض حركته المذكور على الوجه المذكور محض توهم
لا يفيد محال المفروض فضلا عن تحققه ولو سلم فانما هو على تقدير اتصال المقادير واما على تقدير تركها من
الاجزاء التي لا يجوز فهو ممنوع لادان الاربع فلا يخفى كونه مكابرة محضة كيف العقول تخبر بان ذلك في
نفس الامر مع قطع النظر عن كون الخط متصلا او لا هذا او لما قرع عن ايراد الحجج والزام المفاسد اذ ان شئ
الا لا يجوز تخيلهم الا ان النقطة موجودة كائنت من وجود الاطراف وايضا نفوس كره حقيقة تباين
سطح مستويا حقيقيا وهما موجودان باعترافكم وتماثلها على الباطن في المماسات موجودة بالغا اولا
للتماثل بالبعد وهو غير منقسم والافق خط او سطح ولا ينطبق على السطح المستوي فهو مستقيم ان كان خط
او مستويا كان سطح فلا يكون المفروض كره حقيقة كره حقيقة لا سيما لان يوجد على محيطها خط
مستقيم او سطح مستويا لغيره فلو نقطه وان كانت جوارثا للمطلوب وان كانت عرضا فمحال ان كان
منقسما لم انقسام النقطة لان المحال في المنقسم لانه ان كان منقسما فهو غير منقسم وهو المطلوب وانما
ان المحال في المنقسم حيث هو منقسم يجب ان يكون منقسما واما المحال في المنقسم لانه حيث هو منقسم بل من
جفنة اخر كانت مراد التماس فلا يجب انقسامه ولو ان النقطة من هذا القبيل والاداء انما يقول والنقطة
عوض قائم بالمنقسم باعتبار التماسي واما الكيفية بذكر ان التماس لان التماس ايضا باعترافكم

لا يخفى ان المحال ان يكون موجودا لا في فوجهه بل في كثره في المحال لانه في الحقيقة ولا في الاستقبال لانه
لم يوجد بعد فاما معدوما في غير منقسمه الا ان لم يستحق احد جوارثها على الاخر لكونها في ذات فلم يكن
ما فرض موجودا موجودا بتمامه من غير منقسمه على المسافة وهو ظاهر فالمسافة التي بازاها ايضا غير منقسمه
لزم انقسام الحركة لان الحركة في احد جزئي المسافة جزئية الحركة في الجزءين هو المطلوب وانما وجهين الاول
اننا لانسم ان في المستقبل معدوما في مطلقا بل معدوما في المحال فلا يلزم من فوجهه وجوده في المحال
في وجوده مطلقا والى ان يقول والحركة لا وجود لها في المحال ولا يلزم بقينها
مطلقا وهذا الجواب ظاهر في الابطان على وجود الحركة بمعنى القطع في الخارج المشهور من هذا الوجه الظاهر
من كلام الشيخ في الشفا هو فيها وسيا تحقيق الامر في معنى الاعراض ان الله العزيز والوجه الثاني
الجواب لانسم ان الحركة موجودة ان اردتم بها الحركة بمعنى القطع التي هي المنطقة على المسافة ونسب ذلك
ان اردتم بها الحركة بمعنى التوسط لهما في المنطقة على المسافة فلا يلزم من وجوده عدم انقسامها وجوده
اذا لا يتجزأ المسافة ويمكن حمل كلام المصنف عليه بارادة ان الحركة التماسية للتماسها من المنطقة على المسافة
لا وجود لها في الخارج فلا وجود لها في المحال ولا يلزم من ذلك تغير كونها مطلقا كون الحركة بمعنى التوسط
غير المنطقة على المسافة موجودة لا فيكون في الكلام استقام وعندها يكون جوابا عن تقريره
لهذه الحجة وهو ان الحركة لو لم توجد في المحال لم توجد اصلا لان المتحرك كان حاله والمستقبل ليس حاله والوجه
لا وجوده للحركة فيها هو حال فلا وجود لها في شئ من الازمنة ولا شك في عدم انطباق الوجه الاول في
على هذا التقرير الثاني لان المستحق في المحال والحاضر الزمان موجودا والامكن الزمان موجودا اصل
لكون المتحرك مستقبل معدومين كغيره من منقسم لما في الحركة فلو ان الواقعة فيه ايضا غير منقسمه وكذا المسافة
المنطقة من عليها فيلزم وجوده فان قلت وفي الحركة في الان فيقتضو وجوده سواء كان الان موجودا
في الخارج او لا فلا فائدة في اخذ وجوده في الدليل لا يستقيم الجواب يمنع تحقق الان في الخارج قلت لان الان

يكن موجودا في الخارج ولا يكون جزءا من الزمان الموجود وفيه لم يلزم وقوع الحركة في الزمان في حيث هو الآن
 ليس في ضرورات وجود الحركة بل ما هو ضروري لوجودها انما هو الزمان فاذا ثبت ان الموجود في الزمان ليس الآن
 ثبت ان ما هو ضروري للحركة من الزمان انما هو الآن لكونه هو الزمان الموجود ولا لكونه انما فاختاره وجود
 الآن انما هو ليس بجزء من الزمان الموجود المعبر في الحركة عند انقضاءها فليفتن و اجواب ان الآن لا
 تحقق له خاسر جاك ولا يقسم الزمان اليه اصلا بل انما يقسم الى امر والمستقبل بحسب الغرض والمراد من الآن
 هو الفصل المشترك بينهما كالنقط المفروضة في وسط الخط ولا يلزم من عدم تحقق الآن في الخارج عدم تحقق
 الزمان فيه كما يلزم من عدم تحقق النقطة المذكورة في الخارج عدم تحقق الخط فيه وانما لزوم عدم تحقق الزمان
 من انحصاره في امر والمستقبل المعدولين فالجواب عن من كونهما معدولين في الحال لا مطلقا بل في حيث هو
 الزمان المتحد الذي هو بارز الحركة في القسط بل الموجود في الزمان هو المستمر لان السبيل الذي ياراه الحركة في القسط
 ولو قررت هذه الجوه كقوتها ان في ثانيا وهو انه لو لم يكن الحال موجودا لم يكن الزمان موجودا لان
 الحركية حال والمستقبل سعيه حال والفرق انه لا وجود له في حال في غير اجواب عنه انما لا يتم ان الحركية
 حال والمستقبل سعيه حال اذا لم يتحقق في الخارج كما عرفت ثم انهم لما استدلوا بوجود الحركة على وجود
 اجزاء ارادوا ان يثبت ان ذلك الجواب كوجود اجزاء في وجود الحركة فكيف يستدل به على وجود اجزاء ولو ثبت
 الحركة مما لا يتجزى لم يكن موجودا هناك ذلك انما يتغير تركب المسافة من الاجزاء التي لا تتجزى فالحركة
 من اجزاء جزئية اما ان يتصف بالحركة حال كونه في اجزاء الاول وهو باطل لانه لم يات بعد في الحركة او حال
 كونه في اجزاء الثاني وهو باطل لانه قد انتهت الحركة ولا واسطة بينهما ليتصف بالحركة هناك لا يقال بوضف
 بالحركة في اول زمان حصوله في اجزاء الثاني فان الحركة عندهم هو الكون الاول في المكان الثاني لا فيقول
 انتم استدلوا بها على وجود اجزاء الحركة المتصلة القابلة للتقسيم الى اجزاء غير قارة على سبيل الجدول لا الحركة التزم
 فانكون بها الا انهم اخذوا عدم القوار في دليلهم فليست برغم لا يخفى ان حق الكلام كان ان يقولوا لو ثبت

المسافة فلا يتجزى فيكون الحركة موجودة وذلك لان الموجب متغاير الحركة انما هو تركب المسافة سواء كانت الحركة ايضا
 مركبة او لا كما ظهر من تقرير الدليل للزمن لما استدلوا بانها لا تتجزى في اجزائها لا تتجزى المسافة وجعلوا
 الحركة حركية جزئية على تركب المسافة وضع المتضا الذي هو موضع المدلول عليه فالمراد هو ما ذكرنا هذا واعلم ان القول
 بتركيب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى ينقسم الى قولين الاول القول بتركيب الاجزاء وهو مذهب من لا يدينون اكثر
 المتكاملين في القول بعدم تناسلها وهو مذهب طائفة اخرى من الاقدمين والنظام المعترلة وهو ان لم يقبل
 ابتداء بل قال بقبول الجسم للانقسام لا الى النهاية لكن لما كان من مذهب ان حصول الانقسام من لوازم قبول
 الانقسام زعم ان جميع الانقسامات الترتيبية من اجزاء الجسم بالفعل فصيح بان الجسم اجزاء غير متناهية موجودة
 بالفعل فلزم القول بالجزء الذي لا يتجزى لانه اذا كان كل انقسام ممكن في الجسم حاصلا في الفعل فلا يكون من
 الانقسامات حاصلا في الجسم متناهية فيكون اجزائه غير قابل للانقسام فقد وقع فيما كان مذهب
 والمذهب من مذهب الجسم وان كان كونه مركبا من اللون والطعم والرائحة وما شئت ذلك من الاعراض لا ان
 عنده جواهر لا اعراض بخلاف مثل الاكوان والاشعاعات والالام والذات وما شئت ذلك في الخارج
 المتضا ينقض مذهب القائلين بالجزء من حيث هو جزء ارادوا نقض القائلين بغير حيث عدم تناسل الاجزاء فقال
 والقائل بعدم تناسل الاجزاء التي لا يتجزى في الجسم لم يمد مع ما تقدم من المفاسد المترتبة على القول
 بالجزء من حيث هو جزء النقض بوجود المؤلف مما لا يتناهي في ضمن كل جسم فان الجسم اذا كان مؤلفا
 من اجزاء لا يمكن ان يكون اجزاء متناهية منها في الجهات الثلاث بحيث يكون المؤلف منها طويلا عريضا
 عميقا ولا شبهة في كونه كذلك موجودا لان المؤلف من غير المتناهي موجودا كما هو المفروض ولا يخرج اعتبارنا اجزاء
 متناهية من جوه غير المتناهي الموجودة عن كونها موجودة فان قيل سيعا ان النظام قابل بالتداخل فهو
 لم يملك القول بانه اقل جميع اجزاء الجسم لكان الجسم لا يملك ان يقول بان كل واحد من تلك الاجزاء المتناهي
 مؤلف من اجزاء غير متناهية متداخلة بعضها في بعض قلنا هو انما وقع في القول بالاجزاء الغير المتناهية لغرض

القول بقول الجسم لانقسامات الغير المتماثلة كما مر فلا بد ان يكون تلك الاجزاء الغير المتماثلة بحيث يكون
الجسم متماثلا لانقسام المقدار المستلزم لكون الاجزاء متساوية فلا ينعقد كون كل من تلك الاجزاء المتماثلة
مؤلفا من اجزاء متماثلة متساوية فان قيل يلزم النظام هو ان يكون كل جزء منقسم بالافعال لان يكون
منه اجزاء غير منقسم اصلها من اذنا وقع في هذه القول الضرورة القول بقول الجسم لانقسامات الغير
المتماثلة كما مر من ان الجسم انما يقبل هذه الانقسامات لك ان كل جزء من اجزائه يقبل بالافعال لا يقبل بالغير
جزء لا يكون قابلا للتقسيم فكل انقسام هو عندئذ بالافعال يكون عندئذ بالافعال فكل جزء من تلك الاجزاء يكون منقسما
بالافعال لا اجزاء غير متماثلة فلا يتم التفتق بالمؤلف منها قلنا وجود الوحدة الحقيقية ضروري لكل كثره اذ
لا تصور الكثره بدون وحدة كذلك فان الواحد المنقسم بالافعال يكون كثره حقيقة لا واحد افعل كثره لا بد
منه لانه واحد لا يتم بالافعال بالضرورة فيعتبر المؤلف من تلك الاعا وفيتم التفتق لانه فاذ انفتق المؤلف
التي ادعاه النظام بالمؤلف من الاجزاء المتماثلة لانه يحصل في سائر اجزائه بنفسه فليس تلك الموجبة الكلية
فلو اردنا الكلية وتوحيدها لكانت الاجزاء المتماثلة لكل جسم قلنا في الجسم المؤلف من اجزاء غير متماثلة
جسم متناه واجزاء متناهية وغيره من الاجسام له جسم متناه من الاجزاء واجزاء غير متناهية كما هو المفروض
ولما كان ازديا والجسم كثر اجزاء لا يحد وجب ان يكون نسبة الجسم الى الجسم كسبة الاجزاء الى الاجزاء لكن
الا ونسبة متناه الى متناه ان نسبة متناه الى غير متناه فيلزم ان يكون نسبة المتناهي الى المتناهي
كسبة المتناهي الى غير المتناهي وهو محال فيجب ان يكون كل جسم متناه من الاجزاء وذا معنى قوله ويفتقر في
التعظيم الى التناسب فان قيل نسبة الجسم الى الجسم نسبة مقدارية ونسبة الاجزاء الى الاجزاء نسبة عددية فلا
يجب انما والنسبتين لا يعرف موضعهما ان نسبة المقدار قد يكون نسبة صيغة لا يوجد منها بين الاعداد والافعال
تكون من مقادير لا يوجد لها ما مشترك فاذا انفصل الاقل من الاكثرية ما هو اقل ثم اذا انفصل الاقل من
الاقل الاول يبق اقل من الاقل الثاني واذا انفصل الاقل من الاقل الثاني يبق اقل من الاقل الثالث وهكذا الى

النهاية والمقدار قابل للانقسامات الغير المتماثلة فتصو في ذلك خلاف الاعداد ضرورة انها في
الواحد قلنا النسبة المقدارية انما يجوز كونها في النسبة العددية اذا كانت المقادير متصلة وانما اذا كانت
مؤلفا من الاجزاء فلا يخالف بينهما اصلها ولا يتحقق مع مقدار حقيقي بل يكون كل مقدار مؤلفا من الاجزاء فيكون
عدد الاحمال لا يستلزم على واحد بعده كالعديد بل فرق وهو ان يكون المفروض ان يزداد الاجزاء في الجسم
فيكون بنقصانها ينقص الجسم لا محالة على ان لو تشارك من ذلك وفرضنا كون المقدار مع مقدار حقيقة نقول
بين اقلية من الشك الخامس من المقالة العاشرة من كتاب الأصول ان نسبة مقدار الى مقدار قد يكون نسبة عدد
الا عدده وذلك اذا كان المقداران متشركين في التشارك في المقادير هو ان يكون لهما مقدار واحد فغيره
فما يقدر تركب المقدار من اجزاء لا يجوز ان يكون كل مقدارين متشركين لان اجزاء الواحد يقدر جمالا فيكون
كان له مقدار في نفسه او لم يكن طاهر من ان يزداد الاجزاء يزداد المقدار ونقصانها ينقص فكل
نسبة الجسم نسبة عددية لا صيغة لا يوجد الا في المقادير وفرضنا هذا ما قاله الحق والواضح انه لو كان
المقدار مركبا من الاجزاء الترتيبية لم يتحقق النسبة الصيغة في المقادير بل في اجزائها
تركبها من الاجزاء التي لا تجزئ ويؤمده ايضا عدم حقوق التسريح البطي لان التسريح اذا قطع فاقطع
البطي ايضا فزا اذ لا اقل من اجزائه وليس قابلا لتحلل الكسرات كما يقول به القائل بتماثل الاجزاء فظهر اختصاص
هذا الوجه بابطال مذهب النظام وعدم جوازها فيا اذا كانت الاجزاء متناهية كما توهمه التسريح القوي فيلزم
ان لا يلحق ابدأ ايضا يلزم ان لا يقطع المسافة المتناهية في زمان متناه اذ لا يمكن
قطعها الا بعد قطع نصفها والقطع نصفها الا بعد قطع نصف نصفها وهكذا الى لا نهاية له فامتنع قطعها الا
في زمان غير متناه وهذا هو مثل الذين الوجهين على مذهب الحكماء القول بقول الجسم لانقسام الغير المتماثلة
ايضا وصيغته ما فرغ من ايراد الارزام على النظام اشار لا دفع ما نفى به عنها وهو التزام الله على دفعه بما
التناسب بين كون نسبة الجسم الى الجسم نسبة الاجزاء الى الاجزاء المحال ان تدخل الاجزاء بعضها في بعض والارزام

الطفرة لا في الاثرين الاخيرين وفي اللغة الوثبة يقال طفر يطفر طفره والمراد به انتقال المتحرك من
 من السواد الى جوهه او من غير ان يمازجها او يغير عنها بترك محاذها او ساطعاً شارحاً وفيها
 بقوله والضرورة قصفت بطلان الطفرة والمتداخل على سبيل الترتيب في ترتيبه انما هو
 الله اكل عاذف برهان التائب حل الطفرة عاذف الاثرين الاخيرين في شرح العلامة الشيخ القديم وغيره
 قال المحقق الشريف المشهور انهم الرمو الطفرة فعلا لزام متناع لحوق السرج البطي والرموا الله الى لزام
 امتناع قطع المسافات في زمان متناه وهذا السبيل في كلام الله ان الزمان الطفرة لما كان كافيها
 لدفع الاثرين جعل السراج الزمان الله اكل عاذف برهان التائب متفرق فيل لاجابة للظن ان
 الزمان مكابرة الطفرة بل كفيه ان يقول ان المسافات المتناهية مركبة من اجزاء موجودة غير متناهية لك
 الزمان المتفرق في اجزاء المسافات الزمان متفرق في قطعها وفيه هذا ان المسافات المتناهية كمثل عند الفلاس
 الاثر النهاية ولا يتبع قطعها في زمان متناه مع ان قطعها يتوقف على قطع بعضها ونصف بعضها الى غير النهاية
 وذلك لان كل المسافة والزمان كذلك قل مثل ذلك الزمان يرد عليه الزمان اليه ولا فرق بين المسافة و
 الزمان عند في الاشتغال على اجزاء غير متناهية بالفعل فيلزم ان لا يمكن الاشتغال في امتي او كما يكون
 في القادة الا يكون في المتوقف ذلك على انقضاء الزمان الذي منها وهو غير ممكن لاشتغالها على اجزاء غير
 متناهية بالفعل ووجوب الموفات مع كل جزء منها وقيل في ذلك على ما يجب اشتبا به القوة والفعل في
 لكن يمكن لا ينقض على الزمانات المتفرقة على القول بفعلية الانقضاءات الغير المتناهية بان يقول انما يلزم
 كون ازدياد المقدار بحسب ازدياد الاجزاء اذا كانت الاجزاء متناهية وانما اذا كانت متناهية على سبيل النصف
 ونصف النصف ونصف النصف وهكذا الى غير النهاية فلا يلزم ذلك اصل فاما اذا قسم ذراعاً الى
 نصفين قسم نصف النصفين الى ربعين وربع النصفين الى ثلثين وهكذا فيكون الثلثين مثلاً داخل
 في الربع لا مضى اليه ليصير حاصل من الانقسام ربعاً وثلثاً بالمقدار بل مقدار مجموعهما هو مقدار الربع فيكون المقدار

الحاصل من انقسام مجموع الاجزاء وان فرضت غير متناهية هو مقدار الزمان لا ازدياد من غير ان يتركب من تلك المقادير
 فان قلت تلك الاجزاء ليست متناهية فقل بل هناك اجزاء متناهية ايها والنصف الثاني ونصف النصف الثاني
 ونصف النصف الثاني وهكذا الى غير النهاية قلت نعم لكنها متناهية في المقدار الاجزاء المتناهية الغير المتناهية ولو
 لو كانت متناهية لا يفيده انقسام بعضها الى بعض مقدار غير متناهية كان نقل بعض الافاضل غير بعض العلم الاثرين
 اجزاء كل واحد من فضي الزمان لا ازدياد من غير ان يكونها متناهيتين لا يتبع في ذلك و ذلك لكون كل منها على سبيل
 التناقص وانما يتبع في ذلك من غير ضرورة مقدار مجموع غير متناهية لكون الاجزاء متناهية او متناهية وكيف ولو
 كان كذلك لم يكن الاشتغال على الاجزاء الغير المتناهية المتناهية ولو كانت متناهية مستنداً لعدم متناهية
 لزم ذلك تقدير اتصال الجسم ايضا فان متناهية والمقدار عند انقسام المقادير بعضها الى بعض ليس
 انقسامها وهو ظاهر بل امتدادها وهو موجود في الاجزاء الفرضية على ما قال بعض الافاضل وفي نظر لا
 على تقدير اتصال الجسم يكون عدم النهاية بل المتناهي لا يقضي وقد صرحوا بان ليس هناك غير متناهية بل الحقيقة على الإطلاق
 في المتناهي على اشتراك الاسم وانما ما زعمه سيرة المقيدين او الاجزاء الغير المتناهية بالعدد سواء كانت متناهية
 او متناهية مقدار جميعها غير متناهية بالضرورة وان المتناقص اذا تجرعت من الجانب الآخر يكون متناهية
 ففيه انه انما يكون كذلك لو امكن ان يتعين من الجانب الآخر متناهية لا تحذف او اعرف ذلك
 فسبيل البطلان في هذا النظام وهو ما يتبين من بيان امتناع خروج جميع الانقضاءات الغير المتناهية الى الفعل ثم
 انه قد نقل ان النظام استدلال على تحقق الطفرة ما توهمه من حديث الكلام في الدلو ولا يخفى سقوط فانه
 انما يلزم ذلك لو كانت حركة الكلام في الدلو متناهية وبين السرعة والبطء وليس كذلك فان حركة الدلو ضعيف
 حركة الكلام في الدلو انما يتحرك بخلاف الدلو فانه يتحرك بخلافه وجذب الدلو متناهية او لا فربما
 المقصود بالامر الاول من الامرين الذي يتوقف عليه ما يتحقق منه الجسم غير المتناهية الذي لا يتجزأ وبطلان بطل
 في مجموع المتكاملين النظام ونبت ان كل ما هو متغير بالذات فهو قابل للقسمة والتجزؤ لا محذور ولو اراد ان يكون

ان في منها وهو ان كل ما قبل القسمة الوهمية فهو قابل للقسمة الانفكاكية قبولاً ذاتياً وان امتنع حصول
 الانفكاك لما في خارجي ليطول المذهب المنسوب اليه فيقول والقسمة بانواعها اشارة الى
 ان القسمة الى الاجزاء المتباينة بالوضع على انواع هي ان ذلك ان الانفكاك والافصال اما بالجنس
 واما بالقسمة التي هي خارجية بحيث لا يورث في افرق الاجزاء والقسمة الانفكاكية اولاً والقسمة بالاختلاف
 عرضين قارين كالسواد والبياض فيقسم الا بالقسمة الوهمية غير ان يكون هناك انفصال بحسب
 بل يكون بحسب في نفس الامر انفصلاً في امانه ان يكون بحسب حال كماله من على ذلك الغرض والقسمة بسبب
 اختلاف عرضين غير قارين كما سمين او محاذين واما ان لا يكون بسبب حال فاما بحسب متعين الاجزاء
 بالشيء الذي هو الباهية او ذاك والقسمة الوهمية او لا يتعين بل بان نفرض الامر ان في المقسوم
 دون شئ غير الباهية او ذاك والقسمة الوهمية وهذا معنى قولهم ان القسمة الوهمية لا يكون بحسب
 التوهم جزئياً والقسمة ما يكون بحسب في العقل كذا وكذا ما يطلقان بمعنى واحد وقد توهم ان القسمة
 باختلاف عرضين مطلقاً من القسمة الانفكاكية مستنداً الى ان على البياض مخاير على السواد وانت خير مما شئنا
 اليه بان اختلاف العرضين القارين لا توجب انفكاكاً خارجياً وان اوجب انفصلاً في غير خارجية خارجة
 لكن في اعم من الانفكاك واختلاف العرضين الغير القارين غير الاضافتين لا توجب انفصلاً ايضاً وهذا
 التوهم لعدم اننا من المنظر في كلام الشيخ حيث قال ان اختلاف الاعراض توجب انفصلاً بالفعل حيث
 ذكر القسمة باختلاف الاعراض في الاشارة في مقابلة القسمة الوهمية والقسمة وشئ من ذلك لا يدل على ما
 فان الانفصال في الخارج اعم من الانفكاك قال المصنف في شرح الاشارات الانفصال اما ان يكون نوعياً الى
 الافراق او لا يكون والاشارة ان يكون في الخارج او في التوهم مثال الاول ما بالفتك والقطع مثال الثاني بالاختلاف
 عرضين قارين ومثال الثالث بالوهم فهو لا يخفى ان المراد بما لوهم ما ينشأ من القسمة الوهمية وهم القسمة
 الانفكاكية لا يكون بالاختلاف وهو قطعاً ولا لا يكون لك وهو كسر فهو ليس بالحق ايضاً بحسب الاصطلاح

والمثل فالاقسام الاولى للقسمة هي ما شمل عليه كلام شرح الاشارة المنقول انما انفكاكية وما يتصل
 عرضين قارين وما بحسب التوهم بالجنس الا اعم وذيقوا طيس يقول قول تلك الاجسام الصغار لجميع انواع القسمة
 ما عدا الانفكاك لكن لا شك في ان تلك الانواع باسرها تحت في المقسوم اثني عشر ديساً ويطبق
 كل واحد منها لطباع الجميع وكذا يطبق الجزء الخارج الموافق للجنس في الماهية المنفك عن في الجوهر
 وذلك ان السواد وطبع الكل يوجب ان يجوز على اجزائه في المقسوم يجوز على اجزائه في المنفك عن المقسوم
 والخارج الموافق من الانفكاك الراف للوحدة الاتصالية جوازاً ذاتياً وان امتنع ذلك الانفكاك بسبب
 عارض خارج عن الذات كالقصور والصلابة وغير ذلك وهذا معنى قوله وامتناع الانفكاك لعارض
لا يقتضي الامتناع الذاتي فجاز القسمة الوهمية لمزوم لجواز القسمة الانفكاكية وانهما يشيعة
 معروف بشبه القطر والظاهر ان الانفكاك الواقع بين المقسوم والخارج الموافق انفكاك بحسب
 الفطرة وما يفرض بين جزئي المقسوم انفكاك طارئة ما كان متصلياً به وبالفطرة ولا يلزم وقوع الانفكاك
 بين جزئيه في اذ وطبقة واحدة في ابتداء الفطرة جوازاً طارئة الانفكاك عليها بعد ما خلقا متصلين نعم
 يلزم جواز ان خلقا ابتداء متصليين وهو لا يستلزم جواز طارئة الانفكاك عليها ما قد اجاب عن بعض المعان عن
 في البهية بان القسمة المقابلة مطلقاً هو تحويل وجود واحد الى وجودين لكون الوحدة الاتصالية مساوية
 للوحدة الشخصية فكما ان طبقة الشيء الواحدة تارة في الفطرة الثانية عن ان توارث عليه الوحدة والتعدد
 مع بقا الوجود وتخصراً بالبهية تلك تارة في الفطرة الاولى عن ان يتردد بين ان يقبل الوجود الواحد والوجود
 المتعدد فان البهية لا تفرق في استحقاق توارث الوجود بين التوارث الابدائي والتوارث الفطري فلو لم يفر هذا
 بحسب ان لا يجوز ذلك بالبهية بشبهة ان يكون قبول قسمة الوهمية لمزوماً لقبول القسمة الانفكاكية منقوضاً لان
 فانه عند عدم امتنع قبل الانفكاك الوجودي الجواب ان الزمان في حيث طبقة المقابلة لا ياتي
 من قبول القسمة الانفكاكية بل اباؤه من انما هو من جهة خصوصية ذاته في جهة امتناع طارئة الوجود على ما عرفت

وهي اصل ان المنع عن الانفكاك في الزمان امر خارج عن الطبيعة القدرية المطلقة وهو خصوصية ذلك الزمان
 فانتع الانفكاك منها ليس لانت المعاد فلا ينافي الامكان اللاحقة وايضا من جهة وجوب اتصال الحركة
 في الزمان والادام الاستمرار فان قلت هم ضروريان وجوب اتصال الحركة انما هو كونها محلا للزمان وحافظ له
 فكيف يحصل وجوب اتصال الزمان لاجل وجوب اتصال الحركة قلت وجوب اتصال الزمان انما جعل دليلا على وجوب
 اتصال الحركة لا على نفيها فكيف وجوب اتصال الحركة لكونها موقوفة للزمان يجب ان يكون متفعا على
 اتصال الزمان بالطبع فلا يمكن ان يكون معلولا له من غير ان يكون وجوب اتصال الحركة انما هو في نفس الشيء
 تعلقت به بمرجوع حاطا به اذ قال في العقل تلك الاجسام الصغيرة متناهية بالطبع فلا يلزم من قبول بعضها
 لانفكاك قبول جميعها ولو جازي في قبولها طبعها بالظن على ما مر في المقصد الاول كان جديرا
 مفيدا في تحقيق مرتبة الجسم قل قد ثبت في موضوع ان طبيعة الاستدراك هو طبيعة واحدة محصلة لغيره فيكون
 مقتضاها واحدة في جميع الافراد بحسب تلك الطبيعة الواحدة ولان اختلف بسبب العوارض التي جرت في
 في الشاخصية المشتركة بين الاجسام باسرها طبيعة فلو كان جسمية اذا خالف جسمية اخرى كان ذلك الاختلاف
 لاجل ان احدهما عارضة وتلك باقية وان احدهما لها طبيعة فلكية واخر لها طبيعة جسمية غير ذلك في
 كلها امور خارجة عن طبيعة الجسمية فان الجسمية امر موجود في الخارج والطبيعة الفلكية مثل موجود في انفسه
 الطبيعة في الخارج الى تلك الطبيعة فالاختلاف بين الجسميات انما هو بما هو خارج عنها من صفات اليها الخارج
 بخلاف المعاد مثلا فانها ليس شيئا محصلا في نفسه بل متفوع بكونه خطا او على اولى المقادير موجودا او الخطية والشيئية
 موجودا او في نفس اليها في الخارج بل الخطية نفسها من المقادير المحمولة عليها فالمعاد المطلق لا يوجد في نفسه بل
 يتحصل بفصول متوعدة لا يوجد اما متوعدة او من غير ان يتوعدة بل في جميعها في تلك الامور خارجة عنها من صفات
 اليها الخارج وتجويزا في الجسمية الفلكية المنفردة في الخارج الى الطبيعة الفلكية فخالفة في الحقيقة الجسمية المنفردة في
 الخارج الى الطبيعة الفلكية المنفردة فيكون مطلقا الجسمية مرضعا عاما او طبيعة جسمية مشتركة بين الجسميات المتخالفة

كما ورد في الحق الشريف غير مدفوع بالمال الصادق فقد بطل من غير ان يكون طبيعيا كالبطل من غير ان يكون
 الشكل والنظام وبت ان الجسم المحسوس المشاهد غير المتغير بالذات الطويل العريض العميق وعرض المعركة
 والاقدمون بذلك ومنه الاشياء الجسمية موقوفة بالمتغير مطلقا فقل ما يتركب من الجسم عند من قرآن وعند جمهور المعركلة
 ثمانية اجزا فانهم قالوا اذا تالف جوارح حصل خط واذا تالف خطان حصل سطح واذا تالف سطحان حصل جسم
 ومنهم من قال اذا وضع خط على خطين متساويين في جهة اخرى حصل جسم ثلثة اجزا وقل بعضهم يحصل من اجزاء
 يتالف في جهات الثلثة وعرفوا انما بالجوهر القابل للابعا والثلثة وادوا وما يمكن ان يوضع في خطوط متساوية
 على زوايا قوائم قال المصنف في شرح الاشارة هو الجوز الذي يمكن فيه فرض الابعاد الثلثة غير الطول والعرض والعمق
 وقال صاحب المحاكاة انما قال يمكن ان يوضع في ثلثة لان تلك الابعاد وليس يجب ان يكون موجودا
 في كذا في الكرة والاسطوانة وان وجدت فيه كذا في المربع فليس الجسمية بحسب تلك الابعاد الموجودة في الفعل
 بل كل جسم يوجد فلا شك ان يوضع في الابعاد ومعرفة في الابعاد واطراف معينة والجسمية ليست عساة
 تلك الابعاد المعينة المفروضة في الفعل فيما تروى وتبدل وتغير الجسمية الطبيعية بعينها انما الجسمية صورتها
 من الاتصال المتعلق لفرض الابعاد مطلقا لا يتبدل اصل وان تبدلت الابعاد المعينة وايراد عبارة الامكان
 لان مناط الجسمية ليس فرض الابعاد بالفعل حتمية في الاجسام الجسمية بل ان لا يوضع في الابعاد بالفعل بل في
 الفرض وان لم يوضع في فعلها اشرقت برئها لك ان المراتب الامكانات منها هو ان كان في نفس الامر ومن
 الفرض هو التجوز المعقولا يرد ان فيه الفرض غير مقيد بقيد الامكان لانه يدخل في ما قصده اخصا من الجوانب
 المجردة لان فرض الابعاد والثلثة فيها ممكن وان كان المفروض محال لا كونه الشارع القوي في تحقيق ان
 التعريف المذكور للجسم انما هو كذا صرح المصنف في شرح الاشارة حيث قال وقد زيف الفصل الرابع
 صفة المذكورة او لا فبان لمجرد ليس ضابطا تحتها واحال بانه على سائر كتبه وانما ثانيا فبان قابلية الابعاد
 ليس بفصل لانها لو كانت وجودية لكانت عرضا اذ مرتبة ما يلزم ان يكونها عرضا حتما في محلها في الطبيعة

اخرى وايضا يلزم ان يكون الجسم متوقفا بغيره وهو الاول انه انما يطل كون الجوهر في كنهه بان
مكان الجوهر الموجود في موضع اطل كونه متوقفا وهو لازم لم لازم الجوهر ولا شك ان لازم الجسم لا يكون متوقفا
وعن الثاني انه انما يطل كون قابلية الابعاد فصل وليس فصل لانها لا يحل على الجسم بل الفصل هو القابل
للابعاد المحل على الجسم وهو شئ من شئ قبول الابعاد فظهر انه في هذا التعريف مغالطة انه كلام الله تعالى في
آيات الشفاقة من العادة بان يقال ان الجسم هو طويل عريض عميق ثم قال بعد ذلك المراد من الطول والعرض والعمق
وانما المراد بالابعاد الثلاثة وانما لا يجب ان يوجد بالفعل على الوجود المفهوم من الابعاد الثلاثة فخركون جسمان في
الرمز الجسم الجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه بعد كيف شئت ابتداء فيكون ذلك المستند هو الطول فيمكنك
ان تفرض بعد او مقطع تلك البعد على قوائم فيكون ذلك البعد الثاني هو العرض ويمكنك ان تفرض بعد الثالث
مقطع البعدين على قوائم ثالثة على موضع واحد ولا يمكنك ان تفرض بعدا عموما بهذه الفقه غير هذه الثلاثة
وكون الجسم هو التقسيم في جميع الابعاد وليس ينبغي ان ينقسم بالفعل مفوض منه بل على انه من شأنه ان يفرض في القوم
انهم يقوم صاحب الحركات في قول بل من هذا الرسم انه ليس كذلك لان معارضة له يكون صوابا ليس كذلك فان قوله
هذا الرسم غير ان معارضة الذي لا يوافق على طوله وان كان المراد من الطول والعرض وعلى بالفعل المكان رساما هو شأنه
وهو ان مكانه ان يفرض فيه ذلك فيكون ذلك المراد من هذا التعريف هو ان لا يقول بوجوه هذا التعريف
وهو قابل للجنسية الجوهر فاذا كان الجوهر جنسا ولا شك ان ما من شأنه ان يفرض فيه الابعاد ولا مانع في ذلك ففصل
فالتعريف بما يكون هذا التعريف وقاية لا يحرجا على كون الشئ قابلا للجنسية التعريف المذكور قال متصل بانفصاله
وهو قوله فلهذا يجب ان تعرف الجسم هو انه الجوهر الذي له اصواته وهويها ما هو ثم سائر الابعاد المفروضة بين نهايات
ونهايات ايضا وانما لا او ضا او لم يست مقوده بل مرتبة الجوهر ومرتبة الجسم لا الجسم ثم نهاياتها او كلها
ربط لم يلزم بعض الاجسام ثم نهاياتها او بعضها ثم نهاياتها في الحركات الحركية في هذا المقام قد فحنا في هذا هو شأنه
الاشارة وانما اعتبار تقاطع الابعاد على زوايا قوائم فانها لو لم يفرض قوائم الابعاد عنونا الحقيقة الفصلية

١٨
ممكن كونه عنوان الحقيقة ما هو فصل الجسم انما هو به الابعاد لا في الشئ الجوهر من شأنه ان لا يكون له شئ
حقيقة متوجدة فيحتاج الى الاعتراض من شئ واحد في حقيقة ليس متعلق الحقيقة من اجزاء لا تجزأوا جسم
صلبه ومتصل في ذاته غير متفصل و اجزاء كما هو عند من يقبل الانقسام الوهمي الى الصلابة
وانما الانقسام الانفكاك فلا يقبل بالفعل الى الصلابة من غير ان لا يقبل الانفكاك من شأنه كونه قابلا
لنقض شئ وذلك لانها في الصغر لا يكون في وسع قبول فعلية الانفكاك كونه غاية الصغر
ما لم تكن ذلك فلا ينافي في قوله الاية لانفكاك وايضا لو فرض جميع الانقسامات الى الفعل لم يلزم التسلل لكون
الاجزاء مرتبة لا في الحقيقة بل في الحقيقة كما هو في الواقع وانما ما قيل من انه لو وجدت تلك الانقسامات
الغير المتناهية الى الفعل لم يفرض تركيب تلك الاقسام التي لا ينفصل من كون المركب منها غير من المقدار فغيره
من تلك الاقسام لكونها متناهية لا يستلزم عدم تمام مقدار الموقوف منها بل لا يزداد مقدارها كما كان
قبل التقيل الى تلك الاقسام وانما من شأنه ذلك قابل لفرض شئ دون شئ فلا يلزم وجود الجزء الذي لا يجرى
فقط من الشئ من صاحب كتاب الملل والنحل من ان الجسم متصل في ذاته لكنه ينفصل في الانقسام الى اقسام لا يقبل
الانقسام بعد اصله فان قلت يجوز ان ينفصل القسمة الخارجية وبقية القسمة الوهمية ثم ينفصل الوهمية وبقية القسمة العقلية
ثم ينفصل الوهمية فلا يلزم الا وجود الجزء في العقل لا في الخارج ولا في الوجود وهو غير مستلزم كيف ولولم يكن جوده
لا في الوجود فربما ولا في العقل بل لا متعلق الحكم عليه بالمتعلق قلت الوجود والعقل الذي توقف عليه الحكم انما هو
بصوره لا ان الحكم على ما هو موجود خارجي بان فيه شيئا يجب ان لا يفرض من العقل والارزاق انما هي القسمة الوهمية
انما هو في الاذن فليست فان قلت جميع الانقسامات الممكنة في القوة الى الفعل لا يكون من ان يكون
متناهية او غير متناهية في الاول يلزم وقوف القسمة عند الانتهاء الى الاجزاء الاخرى وهو خلاف ما قررناه
يقبل الانقسام الى النهاية وعلا ما في يلزم ما ذكرتم من ان قلت تلك الاقسام ليست متناهية ولا غير متناهية
بالنظر في القوة والارزاق في القوة وولم تقرر من القوة والارزاق في القوة والارزاق في القوة والارزاق في القوة

القسم بالفعل اما في الخارج او في الزمن متساوية ولا يلزم وقوف القسم مطلقا او جزوا ان لم يكن مقسما
 بالفعل لكن يمكن ان يقسم القسم في الحاصل ان كل ما اعتبره من القسم له متساوية ولا يلزم وقوف القسم واما التعبير
 القسم لما غير متصف بالثبوت والانهائية او هاهنا وتبينها ان علم ان على ابطال الجزء اتصال الجسم كذا غير
 ما مر مستقيمة يجب ان يلاحظ الاول انه يلزم على هذا التقدير ايضا انتقال السرعة والبطء كما على تقدير تركب الجسم من اجزاء
 على ما مر بان ذلك ان كل من المتحركين السريع البطيء في كل ان يكون له ليس ذلك الا ان يكون في كل واحد منهما
 الانات المفروضة في زمان حركتهما مساوية لجميع الايونات التي في واحد من المتحركين في جميع الايونات التي في
 مساوية لجميع الايونات التي في البطيء فاذا فرضنا الجسمين متساويين في المقدار لزم تساوي مسافتهم في كل واحد
 اسرع والاخر البطيء وتوجب ان يلزم ان لا تكون السرعة البطيء كما على هذا النظام لانه اذا قطع السريع البعد المفروض
 بينهما وصل الى نقطة كان البطيء في ذلك الزمان بعد اقل من البعد الاول ووصل الى النقطة اخرى ثم اذا قطع
 هذا البعد الاقل قطع البطيء بعد اقل من الاقل وكذا الى غير النهاية وتوجب ان يكون النصف السريع بقدره المقبول
 فان لم يتصف البطيء بالثبوت ومنها يلزم ان يكون وان اشفق لزم منساق التوق في انما اذا فرضنا
 موطنا تكون عارضا فانه اذا انتقل من غيرنا يجب ان ينتقل دفعة واحدة فليست له القدرة على ان يتجزأ فليست له
 الطفرة وكذا فيلزم تساوي اجزاء غير متقسمة فيلزم ان يكون في الانات واجواب منها بعد ما مر من معنى
 الانهائية منها ان المتحرك في كل مقولة قد وادع ذلك المقولة غير متعين بل يسأل هو باق ذراته وتوارد
 عليه التسبب والاضافات لبيان استمراره بالقياس الى الحركة والترقن في المسافة فالتحرك في الايونات مثلا
 ليس في حيز من حيزه والمسافة كونهما بل كونه في حيز من حيزه ان لا يكون واحد سيال متغيرا
 واضافة ان تلك الحركة قد انصاف لغيره معين في الايون بالفعل ولا انتقال من ايون بالفعل الى ايون
 آخر بالفعل ليلزم ما ذكرت ان ان الزمان غير قابل الذات فالوجود والماهية من غير متصل بالماهية
 معده ما ولا يصور اتصال الموجود بالمعدوم فاذا انقضى هذا الجزء ووجد جزء آخر يكون هو ايضا غير متقسم وغير

فيها او لا تقطع السطحة

متصل باسبقه بل متفصل عنه كما هو من سابقه وكذا فالزمان ليس الانات منفصلا لانه امر متصل فيكون
 الحركة والمسافة ايضا كذلك واجواب عن ان الزمان الموجود انما هو بسيط يقال له الان السيل هو باق الحركة
 التوسعية وما يتحقق منه ويوجد وليس الانسا واصافات اعتبارية فلا يلزم ما ذكرت وما يتحقق ذلك في بعض
 الزمان الرابع ان وجود الاطراف كالخط والسطح موجود على تقدير الجزء بان يتركب نقاط جوهرية فيحصل الخط والسطح
 جوهرية فيحصل السطح وانما على تقدير الجزء فيشكل لان السطح كونه في كل نقطة للجسم لا يلائم في كل او بعضه والالات
 مثل بل يجب ان يلائم في طرفه وهذا مع كونه محدورا منتقلا الكلام الى هذا الطرف فينبغي الاطراف وهو محال وذلك
 لو حصل من مجموع ما عني لزم الجزء او مثلا ولا فكل الجسم حكم سطر واحد ويلزم الحدورات بخلافه واجواب ان
 الاطراف وان كانت موجودة لكن ليس لها ذات منفردة ليحكم بالملاقات بينها وبين الجسم او بعد ما بل
 موجودات تحليلية في الجسم بل امران موجودا كل منهما موجودا على حدة احدهما الجسم الآخر السطح بل المتحقق
 واحدا اذا اعتبر من حيث انهما واحد واخذ ظاهرهما حيث هو ظاهرة فقط كان المعنى الحاصل من هذا الاعتبار هو السطح
 وقس على النقطة انما هي ان يلزم ان لا يحدث حركة اصلا لان زمانها كونه قد وادع بان هو سببه فالحركة لا توجد
 في هذا الان لانها تكون المتحرك من المبدأ والمنتهى وهو في المبدأ البعد ولا في ان آخر منها زمان واللام يكن
 ما فرض سببه سببه بل في ان يلية في الانات الساتس ان المتحرك انما يصل الى كل فرضه والمسافة
 ان فاللا وصول انما ان يحدث في ان يلية في الانات او في ان منها زمان فيقول الوصول زمانا وانما انقطع
 الحركة ويرد مثله في الانطباق والامحاضة السابعة الى الان انما ان بعد شيئا فشيئا فيقسم دفعة
 فدفعة في ان يلية ونقل الكلام الى قياس الانات واجواب عن هذه الثلاثة ان الحدوث على ان يلية دفعة
 وهو الحدوث شذوذ في ان يلية سواها يتبعه اولادها كالصور والبيات القارة وقد يكون هو ان يحدث شيئا
 فشيئا منطبقا على الزمان ولا يوجد تمام في ان يلية الانات كالحركة القطعية والصوت واما ما مرهنا
 ينطبق معه في الزمان ولا يتصف بالحدوث في شي من الانات المفروضة في الان المبدأ والآخر

ان الجسمين المتحركين في زمان واحد
 في حيز واحد من حيزي حيزين
 في حيز واحد من حيزي حيزين
 في حيز واحد من حيزي حيزين

ونفس زمانه وان يكون الشرف نفس الزمان ويوجد تمامه في كل انما كانت مفروضة في زمان وجوده
 الا ان الطرف في ذلك كالمركبة التوسيط والاصل والاشارة وعدم الان ايضاً من غير القبول قال الشيخ
 طبقات الشافعي على انكار عدم الان والاشارة ان يمكن ان يقال ان الان انما هو بعد تدبرها وميتة
 اخذ الى العدم او دفقة فعدمه فيقول في دفعه ان المعلوم او الموجود دفقة ليس له المقابل الذي يكون
 او بعدم تدبرها بل هو اخص منه وذلك المقابل يصدق على ما يوجد او بعدم دفعه على ما يكون في جميع زمانه
 معناه وفي طرفه ليس زمان موجود او على ما يكون في جميع زمانه موجود او في طرفه ليس زمان
 معناه انما هو ان ان اقله من الزمن في الشكل انما هو من المقالات التي من كتب الاصول على ان الزاوية
 الحادة بين عمودين من طرف قطر الدائرة وبين المحيط اقل من جميع المحيط المستقيمة الخطية فاذا تحرك العمود فاما ان
 يقطع في الزاوية في ان او في زمان فيقطع الاول يكون قد قطع جزاء لا يتجزأ على ان يتحقق حادة مستقيمة
 الخطية في انما يكون اقل من تلك الزاوية وهذا ما اورد الشيخ في طبقات الشافعي قوله في جميع وجوده في الزاوية غير
 مستقيمة والتي جعلها اقل من جميع المقالات الساس ان لو كانت المقادير قابلة للتقسيم الى غير النهاية كانت
 الزاوية القائمة اقل من ذلك فالزاوية المذكورة التي هي اقل من جميع المحيط المستقيمة الخطية انما ان يكون انما لها الواجبة
 في الزاوية القائمة لكونها مستقيمة عليها بعدة غير متناهية فيلزم ان لا يتناهي من حيزها وان يكون
 بعدة متناهية فاذا انصفت القائمة بعدة زائدة على عدة اضفاف تلك المادة بحيث حادة مستقيمة الخطية
 من تلك الزاوية لا تقيس العاشر ان ما اكثر من الاستلالات المذكورة انما هو على بطلان الطفرة لكن الطفرة حادة
 لانه بين اقله من المقالات المذكورة ان الزاوية الحادة بين قطر الدائرة ومحيطها اعظم من كل حادة مستقيمة الخطية
 فاذا فرضنا تحرك القطر حول طرفه يصير تلك الزاوية حادة مستقيمة الخطية من غير ان يصير قائم الزاوية حادة
 القائمة بين المستقيم والمستقيمة لانها اذا طسعت المستقيم حادة مستقيمة الخطية فالضلع الاخر المستقيم لا ينطبق على
 الضلع الاخر المستقيم من القائمة لانها لا تستقيم فاما ان يقع داخل القائمة فيكون الزاوية اصغر من القائمة او خارجها

بلغ

فيكون اعظم من القائمة وصيرورة المادة من غير ان يصير قائم لا يمكن الا بالطفرة وايضا الزاوية
 الحادة بين المحيط والمماس للدائرة وبين محيطها احد المحاور المستقيمة الخطية كما فرضنا تحرك الخط المماس الى جهة
 الدائرة او في حركته مع ثبات نقط التماس تحصل زاوية مستقيمة الخطية من اعظم الزاوية المذكورة من دون
 ان يصير منها وهذا هو الطفرة وايضا الزاوية الحادة بين مماس الدائرة على طرف قطر وبين قطر الدائرة
 بين قطر الدائرة ومحيطها اعظم من المحيط المستقيمة الخطية كما فرضنا تحرك الخط المماس الى جهة المركز او في حركته
 ثبات نقط التماس ينقل من التماس الى التقاطع فيصير اصغر من زاوية القطر المحيط من غير ان يصير ساوية لها
 يمكن قلنا اذا فرضنا جميع ذلك الخط الى ما كان اولاً من موضع التماس بصير قائم من دون ان يبلغ
 المساواة زاوية القطر والمحيط والجواب عن هذه الثلاثة توقف على تحقيق حقيقة الزاوية ومن عند اكثر
 المحققين عبارة عن السطح النقطي المماس من طلبة خطين من غير ان يتجاخفا واحداً افود عليه شكل وهو ان
 السطح في جميع الزاوية انما ينقسم في جهة واحدة فكيف يكون سطحاً ولصعوبة هذا الاشكال اذ لم
 كثير منهم الى ان الزاوية من مقوله الكيف زعموا انها جهة واحدة فافترض السطح المذكور الوجهان لا يفهم
 ذلك لان معروض الاخر ارباب حيث هو معروض لا ينقسم الى جهة واحدة مع كونه سطحاً بل التحقيق هو ان
 السطح مثلاً قد يوجد من حيث انه متعين من جميع الجهات كما في الاشكال المسطح وقد يوجد من حيث انه غير متعين
 او جنتين فلا دخل في هذا التعيين لجهة اخرى كما اذا اخذ من حيث طول ذراع فانه لا دخل في هذا التعيين لنهاية
 العرضية والزاوية من هذا القبيل فانها سطح معروض لجهة واحدة وهذا اوجب تعينها من جانب الراس
 بخلاف الوتر فانها غير متعينة من الجانبين بل هي من جهة واحدة لا بد من ان السطح المذكور لا يوافق في ان
 السطح لا من حيث هو معروض لجهة واحدة اعرف هذا فاعلم ان قطع الزاوية يتصور بوجهين احدهما ان ينطبق
 خط على ضلع فينقل عن طرف دون طرف ويخلف فيا بين الضلعين ثم ينطبق على الضلع الاخر فيا بينهما
 ان يتحرك الخط من راس الزاوية الى جانب وترها فلا ينقسم الزاوية اصل فانها لم تقع في طرفي حركتها

بلغ

حيث مر زاوية بل من حيث هو سطح فقط فقول اذا تحرك العمود ان من طرف قطر الدائرة الى جانب القطر
 فلا يمكن ان يقطع الزاوية الا على الوجه ان يكون الاول وهو ظاهر واما لم يكن للزاوية اول ولم يكن
 سطح الزاوية متيناً ولم يكن يقطع الزاوية على الوجه الاول لم يبق التزويد بان قطعها في آن او فزنان
 فانزع الاشكال الاول من هذا الشكل كما قال بعض الافاضل واما الشئ فانه لا فرق الاشكال من حيث ارتفاع
 عدم انقسام الزاوية مطلقاً كما نقلت عنه ولم ياضف فيه حركة العمود اجابته بقوله واما حديث الزاوية
 المذكورة فانها ليست مستقيمة بل منقصة وهناك زوايا اصغر منها بالقوة بلا نهاية انا قال البرهان على
 انه لا يكون زاوية من خطين مستقيمين صاعدة واهض من تلك ليس اذا قيل انه ليس بصفة كذا اصغر من كذا اول
 على انه ليس شئ البتة اصغر من وكل من حصل على باصول الهندسية علم ان تلك الزاوية تقسم بالقيمة الى ثلاثة
 اقسام فنقول واما لم يكن سطح الزاوية متيناً اطلاقاً لم يصح ان يسمي سطحاً فانه مثله او ضعفه او اصغر منه او
 ارفق منه نعم لو كان الاشكال ان لم ينفذ واحد كان يكون زاويتان مستقيمتان الخطين لضع ان يصب الاشكال
 الى الاخر واما اذا اختلفا كما في غير ذلك فلا يتحقق بينهما نسبة اصلاً وحق وتوضيح ان الزاوية المنقصة الضلعين
 اعتباراً ان اعتبارها سطحاً واعتبارها احاطت بمستقيم ومستدير ومنه يتبع في طريق تلك الحركة المذكورة بالا
 الاول فقط دون الاعتبار ان لا ينفذ من الزاوية المستقيمة الضلعين لا يمكن ان يساوي زاوية منقصة الضلعين
 كذلك العكس فانه اذا اطبق المستقيم من مستقيمة الضلعين على مستقيم من منقصة فاما ان يقع المستقيم الاخر بين
 المختلفين او خارجاً او لا يمكن ان يطبق المستقيم على المستدير فلا يطبق مستقيمة الضلعين على مختلفتها وبالجملة
 يختلف حقيقة الزاوية من جهة اختلاف الضلعين بتعامتها فاما كون احداهما مستقيمة والاخر للكون المستدير
 والمستقيم مختلفين بالقياس ونزول افراد المقدارين المختلفين بالهيئة لا يتبع في طريق حركة الاخر فانه لا يوجب
 المقدار الخلفي بل كمثل لا يساوي من حيث هو المقادير باسما وبالعكس وكذلك السطح بالقياس الى الجسم المستقيم
 بالعكس فكل فرد من الزاوية اذا تحرك ضلعه صار اكثر او اقل من السابق بالقياس الى المساحة وجميع الافراد

في المقدار بين المقدارين المستقيمين ذلك النوبت والواقع في مسلك تلك الحركة ولا يمكن ان يبلغ المساواة النوبت
 الاخر الا يكون تلك الافراد واقعة في ذلك المسلك ولا متوسط بين بعده ونهائه فانه في ذلك المسلك لان
 الباقين منها فان قيل فكيف قالوا ان الزاوية المذكورة اصغر الزوايا المستقيمة الاصل او عليها وكيف
 عرف انهم من انما مستقيم بان اقصى الخطوط الواصلة بين النقطتين قلنا الزاوية وكذا الانقصة في الاشكال
 او الحقيقة والمجاز على ما يتحقق بين مقدارين متساويين اربعة ارباع يوجد لها ما مشترك والنسبة بينهما لا محالة
 عديدة كما عرفت وهذا هو الذي يقتضيه التجانس بين المتساويين وكون احداهما مشتركاً على الآخر فزاد بهما
 يتحقق بين مقدارين مختلفين بالهيئة لا يمكن ان يقي لواحدة منهما اربعة ارباع فانه من جهة هذا هو النسبة الصغرى والاشد
 التجانس بين المتساويين **في الاخر** اذا كانت حركت الكرة على سطح مستوي فاما ان يقطع كما ذكرنا في الطاقة
 دائرة منها بخط مستقيم منه بنقط بعد نقطة ويلزم منه توالي النقاط وتركيبها منها وهذا من اقسام حركتها
 شاع المقام ان في حركت الكرة على سطح مستوي وانما هو ان يقطع في طبعها الشك بقوله واما حديث
 ما ورد من السطح والكرة فانه لا بد من ان يكون السطح بهذه الصفة في الوجود وهو غير التوهم
 فقط على ما يكون التعليق ولا بد من ان كان في الوجود فعمل يعجز عنه ولا يعجز فربما يقال
 انه جرح عليه وبعد هذا كله فليس يلزم ان يكون الكرة عارضة للسطح وانما في حال كان بالسطح لا يغير بل يكون
 في حال الثبات والكون كذلك فاذ تحركت فانه بالخط في زمان الحركة ولم تكن البتة وقت الفعل فاس فيه
 بالنقط الا في الوهم اذ ذلك لا يتوهم الا مع توهم الان والوجود بالفعل وبالجملة فان هذا المسند لا يتحقق
 مسلكه لان المسلم هو ان الكرة لا يقطع السطح في آن واحد الا بنقط وليس يلزم من هذا ان يكون الحركة منتقلة من
 نقطة الى نقطة مجاورة لها ومن ان الان مجاوراً فانه ان سلم هذا لم يوجب الا ذكر الكرة والسطح بل وضع ان
 هناك نقطة مستقيمة ولا منها تأليف الخطوات متجاورة ولا منها تأليف الزمان واذا كان المسلم
 هو ان الكرة تلامس السطح في آن وكان هناك اختلاف في ان الحركات والازمنة غير متساوية من اموغ غير متساوية في انما

كان في المسافة وكان انما يلزم تمام النقطة موضع تجاوز الائنات كان استلزام ذلك في اثبات تمام
النقط كالمصادرة على الخط الاول فانه لا يتم هذا البيان الا بان يثبت ان في هذا الملاقاة نقطة وفي
التي الثانية ملاقاة نقطة والامالات متجاورة فالنقط متجاورة فان لم يقل هذا لم يتم الاحتجاج بتمام الشك
ان في غير ان لو كانت القيمة غير متجاورة لكان قطع المسافة يتوقف على قطع بعضها وقطع بعضها على قطع
نصف بعضها وبذلك الى غير النهاية فلا يمكن قطعها في زمان متناه ضرورة توقف قطع الانصاف الغير المتناهية
على زمان غير متناه كما في مذهب النظم والحوال ان هذه الانصاف الغير المتناهية انما هي القوة وبسبب
التفاضل لا بالفعل وبسبب الانفصال فانه يشهد ثبات فمراخذه بالقوة مكان ما بالفعل على ما مر في
بحايات من كون الانصاف متناهية فلا يتوقف قطعها على زمان غير متناه كالا يلزم اشتباها على مقدار
غير متناه فانه جلد من الشكوك التي لا تصعب التفت عنها ولهم شكوك غير هذه ليست بهذه المناجاة والتناقض
طرق التفت عن هذه بسبب التفت عن تلك اذا وردت بعد المسئلة في عشرة فترى البيوت والمادة بالخطى التي
من تقيم الجوهري ان يكون هذا الجسم محللا في آخر هو الصورة فانه لا نزاع على ما هو في شرح الطوكيات بين
جمهور العقلاء في ثبوت ما يصدق عليه مفهوم البيوت بالخطى الا على اعم الالام القابل للاتصال والانفصال والصورة
والهيات المتواردة على الجسم فانه اذا قيل ان يكون حيوان في المظلي او خلق الالام في نطفة ابيه فلا يخلو اما
ان يكون الطين باقيا طينا وهو حيوان او النطفة باقية نطفة وهو انسان فكل واحد في حالته
واحدة طينا وحيوانا او نطفة وبانسان واما ان يكون قد بطلت النطفة بغير طين من حيث
اصل وكذا الطين ثم حصل انسان او حيوان وفي ما صارت النطفة انسانا وما خلق من الطين حيوان
بل ذلك شيء بطل بغيره وهذا حصل ابتداء وان كان يكون الجوهري الذي كان في الهيئة النطقية او الطينية
قد بطلت عنه تلك الهيئة وحصلت فيه هيئة انسان او حيوان والاولان باطلان بالاتفاق وكذلك
كل من زعم بان ثبت منه شيء او مرقح ليكون له ذلك على ان يكون له ذلك من زعمه فيكون بينه وبين غيره

بانه من انه قال انك هو معتقد الحق فطرا ان الخلاف ليس في ثبوت مفهوم البيوت والمادة بهذه المنهج بل في ما يصدر
عليه من المفهوم او الجوهري لا تجزأ اجسام صغرى صلبة ام هو نفس الجسم باهوج جسم ام هو البسط من الجسم ووجهه
الكل واحد منها طائفة فالحق ان بعد ما اتفقوا على ان الجسم البسيط متصل في ذاته غير مفصل بحقيقة كما هو
عند اهل القوة او في حق فقرة وهو ان الجسم كانه غير متالف من الاجزاء المتناهية لذلك هو غير متالف حقيقة
من الاجزاء انما حقه مطلقا بل هو بسيط صرف قائم بذاته لا في محل وقابل للطراين الانفصال على المتصل منه و
لطراين الاتصال على المتصل منه مع بقائه في احوالين بحيث انه من غير ان يزول شيء من ذاته ويحدث شيء في
ذاته ويكون من حيث جوهري وذاته جوهري في حيث قبوله للصورة الهيات التي تختلف بها الاجسام انما هي
وهذا المذهب سوي الى اهل العلم واختاره الفلاسفة الاسلامي صاحب الاشراق وذهب في آخره كرام الله
والشيخين وهو الثاني الى ان هذا الجسم المتصل حال في جوهري آخر هو البيوت الاول والجسم البسيط مركب منها وشهرها
استدلوا به هو طرية الفصل والوصل وتقريره باليسرة في تسمية مقدمات الاول لفظ الاتصال يطلق على ما كان
بعضها حقيقة لا بالقياس الى الغير وبعضها اضافي بالقياس الى الغير فالجسم انما هو احد ما يكون الشيء بحيث
يمكن ان يوضع في اجزاء يشترك في الحدود ويلزم ان لا يكون فيه مفصل بالفعل فانه لو كان فيه مفصل
بالفعل لم يكن الجوان شريكين في حده واحد كما في العدد المتصل هذا المنهج فصل مقسم لكم ومقوم المقادير وهذا
معنيته الحقيقية وثانها ما كونه الشيء في حده ذاته بحيث يعرفه الاتصال بالخطى الاول ويعبر عنه بكون الشيء حده
منه في الهيات وهذه المنهج يطلق اسم المتصل على الصورة الجوهري قال الشيخ في الهيات الشفا والاكليات
المتصلة في هذا المقادير المتصلات انما هي التي هي في مفهوم المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة وقال المصنف في شرح
الاشارات عند شرح قول الشيخ ان المتصل بذاته غير القابل للاتصال والانفصال بهذه العبارة يريد بالمتصل ذاته
بهذه الصورة الجسمية التي من شأنها الاتصال لذاتها والاتصال بها هو كونها بحيث يلزمها الجسم التعليم في ذلك
الامتداد الذي في الشئ حال كونها كره وكعبا وشكلا بسيارا كشكال ثم قال والدليل على ان اسم المتصل يطلق

هذه الصورة قول الشيخ ثم نقل ما ذكرنا من كلام الشيخ المتقول انما والتصل هذه المتصل فصل قسم لم يرد
 للشيخ الصورة الجسمية وانما المتعلق الاضافي في فوائدها انما هو المقدر تحت النهاية بعد الاضافة
 متعلق الزاوية وانما هو المتعلق بالمتصل بكونه جسم آخر وان لم يتجه بنايتها كما في متعلق القيمة المذموم ان
 الانفصال ايضا كونه متعلقا بالمتصل بغير انقسام الاتصال وكل اتصال بمتصل كان في المتعلق المذكور تقابل
 انفصال المتعلق بالمتصل في ذلك المتصل من الاتصال لانه لا اتصال الذي لم يكن في الشيء بحيث لا يكون مفصل
 بالفعل بحقيقة تقابل الانفصال الذي لم يكن في الشيء بحيث يكون في مفصل بالفعل ثم ان المراد منها
 ليس الا المتعلق بحقيقة بغير معنى كان قال المتصل في شرح الاشارات بعد كل المتقول انما ولعل المتصل بنا
 منها على الجسم التعليم الذي هو المقدر على البرهان على اثبات الوجود بالبرهان ما ذكرناه ثم وذلك لان التقوى
 ان الجسم التعليم ليس الامر بتعيين الصورة الجسمية التي هي الذات فان التي ان في الجسم ليس امرا وان
 متغيران بالذات احد هما الصورة والاخر المقدر بل المتعلق بالذات لا يجب جزمه ان يمتد بعبادة
 اجماع ليس يلزم بحسب جزمه ان يمتد بان يمتد امرا وانما بالبرهان بالبرهان في خصوصيات
 الاقدام المسماة في التامر او جزمه بامرا بعبادة فيلزم في الوجود بالبرهان وانما خصوصيات
 المسماة في خصوصيات الاستعدادات فطرية مطلق الامتداد مرتبة ذاتية الجسمانية الطبيعية وتعيين خصوصيات
 الاقدام المسماة مرتبة الجسمانية التعليمية فالفرق بين الجسم التعليم والصورة الجسمانية ليس الا التعيين والابهام كنسبة
 الشخص الى الهيئة المتشخصة فلو ان المتصل بالبرهان بغير التعيين الحقيقي ومع ذلك فالمتعلق هو
 المتصل بالمتعلق الجوهري لكونه هو الاصل بالذات فامر الوجود وانما هو متعلق بالمتصل الجوهري
 وانما تقديره بغيره بل لعدم الانفصال اذا اطراد لا فالمستثنى يتعمد الاثبات في كل المقامين
 التافون التفرقة الثانية ان الجسم بطرمان الانفصال عليه لا ينعقد بالكلية بحيث لا يعمد منه شيء وهذا
 وقديما عليه ان التفرقة لو كان احداهما كان نسبة المياه التي جعلت في الجوهري في الكبرياء الى الماء الذي كان

الجوهري نسبة الى الماء الجوهري والى باطل فلهذا المقدم لا يقال على تقدير بقاء الجزء المستمر بالوجود
 يلزم ذلك لكونه ميو لا العنصر واحدة بالمتعلق عندهم وايضا كون المتعلقين الجوهريين ومبنيين
 الذي في الجوهري هو الفارق لا نقول كون الشيء واحدا بالمتعلق لا ينافي كونه حصصا متفرقة اذ لم يكن الاتصال
 ذاتيا له كما في الهيولى التي في الجوهري فحقه الهيولى التي في الجوهري هي واحدة التي في الجوهري كون الهيولى واحدة بالمتعلق
 عاذا يمكن ان يقال كون المادة في ضمن الصورة التراكبات متفرقة بها حال كونها في الجوهري مستعدة لقبول
 الصور المتكثرة التي اقرت به في الكبرياء كغيره في الجسم يكون ميا الكبرياء في الجوهري دون سائر الهياكل
 من الهياكل ان كان لا يقع كونها جوهريين ومبنيين ملا الجوهري يقع كونها كمال الجوهري اذ لم يكن هناك ما يشرحه
 ان الله كون الحق هو ان الشخص متحد مع الوجود بالذات كما في معنى الشخص والوجود متحد مع الماهية بالذات
 في الخارج كما في مباحث الوجود فلو كان في الوجود في شخصه هو الاتصال اركان متصل بنفس الذات كان
 وجوده وشخصه نفس اتصال بالذات فلو طرأ الانفصال عليه وانعدم اتصاله لزم انعدام ضرورة انعدام
 الشيء بانعدام وجوده وشخصه وهذا معنى قولهم ان الوحدة الاتصال مساو للوحدة الشخصية وذلك بناء
 على كون الشخص مساو للوجود وعلى ما حققنا من كون الشخص عين الوجود فالوحدة الاتصال عين الوحدة
 الشخصية فيما هو متصل بالذات فيكون الانفصال تحول وجود واحد الى وجودين وبعده تميزه المقدمات
 نقول لما ثبت بطلان الجزء الذي لا يتجزأ في حكمه وثبت اتصال الجسم بالمتعلق الاول من الحقيقيين والاتصال
 بالمتعلق الثاني منها ايضا غير كونه متصل بنفس ذاته بل اتصالا فانما ياتيه لا متصلا بالاتصال راجع عليه قائم به
 قيام العرض بالموضوع بغير اتصال الجسم التعليم على ما يرد في الجوهري والالتزام بالوجود وعاد ذلك الاتصال العرض
 تقدم الموضوع على العرض فهو في مرتبة المتقدمة بحسب الوجود وانما ان يكون منفصل الذات وهو بطل
 والالزام كونه ذاتا مفصلا وتركيبه من الاجزاء وانما ان يكون لا متصلا ولا منفصلا فيكون في تلك المرتبة
 خارجا عما من شأنه ان يفرض فيه شئ دون شئ وان يقع فيه فرض الابعاد فيكون في المقادير في تلك المرتبة

لا يجوز ان يعرف الاتصال العرضي الجسم بعد تلك المرتبة اي لا يتسلسل كون الشرا ولا عاين
فمنه فرض الابعاد ثم مبرورة ثانيا فافرض الابعاد للمادة الذاتية منها بالضرورة فان
كون الجسم متصلا بنفسه قد سبق انه قابيل الانفكاك والاتصال فلو كان الجسم المطلق مجردا الجوهري
المتصل بنفسه فانما بذاته غير عال في جوهرا فغير متصل ولا منفصل في ذاته بل ذلك هو المتصل ثم
طرد ان الاتصال على انهم انهم المقدم الثاني وهذا هو انهم بطرد ان الاتصال وكون التفرق
احدا ما بعد المقدم الثاني فوجب كون الجسم المطلق مركبا من جوهريين جوهر متصل في ذاته وهو
الذي يندم بالاتصال وجوهرا فغير متصل في ذاته ولا منفصل كذلك وهو الباقي في احوال فظهر
كونه محلا والالزام انهم انهم المحل اذ لا بد من الحلول ليحصل التركيب الحقيقي فالحال هو المستمر بصورة
الجسمية والحل هو المستمر بالهوية فان قلت ما ذكرت في لزوم ان يكون الجسم متصلا بكونه متصلا وعرضيا وكونه غير
متصل ولا منفصل في ذاته من المفارقات فتركب المرتبة لانه فلا يجوز بلزم في الهيولى ايضا فالفرق
بينها في ذلك قلت الفرق هو ان الصورة الجسمية متقدمة بالوجود على الهيولى ما زعموا فلهيولى في
نفس الامر مرتبة وجود يكون فيها عارية عن الصورة وخالية عن سبق الاتصال عليها يلزم كونها
غير متصلة ولا منفصلة في نفس الامر بخلاف الجسم فلا تقدير يكون الاتصال عرضيا لو كانت موضوعا للاتصال
كما عرفت قال المصنف في شرح الاشارات واعلم ان الالزام في هذا الباب ان يعلم انه لا يمكن ان يكون الاتصال
والا اتصال عرضيين متعاقبين على موضوع واحد وهو الجسم كما سبق الى اوام المتكلمين في وجود
وذلك لان الشرح لا يمكن ان يكون في ذاته غير متصل ولا منفصل فترى ان يكون موضوعا للاتصال والاتصال
فهو لا يكون في ذاته بحيث تعرف في الابعاد فلا يكون جسما البتة بل هو المستمر بالمادة ولا بد من انصاف في
متصل بذاته اليه غير جسما فذلك البتة هو الصورة والجوهر الجسم الذي هو في نفسه متصل وقابل للاتصال
والذي يجهلون المتصل عرضيا على الاطلاق فيكون ان كون الجسم متصلا في نفسه امر ذاتي مفهوم للجوهر

لا يقوم بالعرض ثم ثم ان المصنف في هذا الكتاب اختار من النافين فقال ولا يقتضي ذلك ان يكون الجسم
متصلا في ذاته وقابل للاتصال بنبوت مادة سوى الجسم وهذا الشارة الى ما ذكرنا من انهم يتوكل
الجسم باعتبار قبوله للصورة البتات المتوكل مادة ويؤيد قوله لا يستلزم الاتصال وجودا
لا يتحقق اشارة الى الاستدلال على ما اختاره على سبيل المعارضة مع الدليل المذكور للنافين وتقريره انه
لو كان الاتصال متصلا لوجب وجود المادة الباقية لليلزم انهم بالكلية لكان الاتصال بالمادة
متصلا لوجود مادة اخرى لليلزم انهم بالكلية فاذا قسمنا جسما واحدا الى جسامين فالحال منهما
مادة عليقة فان المادة الواحدة لا يمكن ان تكون ^{ان يكون} في مكانين بالضرورة فالجواب ان ان كانا متوكلين عن
انفصال الجسم وانما ان يكونا موجودين بوصف لاثنيته قبل الانفصال فالحال الاول يلزم القسم لان
كل حادث يسبق عنه مادة على ما مر في الثاني يلزم وجود مواد غير متوكلية بالفعل في الجسم ضرورة
قبوله الانقسام الى غير النهاية واقصا كل انقسام وجودا متوكلين بالفعل وكلما كان حال ذلك ^{في الجسم}
يلزم انهم الجسم بالكلية كالاخيه ولا يخفى ضعفه وانما يتم ذلك لو وجب انصاف المادة بالوحدة
الكلية لذاتها وانما اذا كانت في ذلك تابعة للصورة على ما هو مذهبهم فلا قال المصنف في شرح
الاشارات بعد كلام المنقول انما بهذه العبارة وايضا ينبغي ان تعلم ان الوحدة الشخصية والتعدد
الذي يقابلها ايضا لا يعرفان للمادة الا بعد تخصيصها المستفاد من الصورة لتوقف على احوال الشبهة
على انصاف المادة بالوحدة والتعدد حسب ذكره الفاضل الشارح وغيره كقولهم لو كان تعدد الجسمية بعد
متعقبا لانهم انما موجودا الى مادة توجد في احوالين لكان تعدد المادة بسبب الانفصال بعد وحدتها
متعقبا لانهم المادة الاولى موجودة في مادة اخرى وتلك في غير تلك في الثانية وذلك لان المادة
الموجودة في احوالين غير موصوفة بنفسها بالوحدة ولا تعدد بل انما يتصف بها عند تعاقب الصور بمرورها
انما مر في هذا الكتاب في الهيولى لانه اذ في بقاؤه علم الكلام المسئلة الثانية عشر في اثبات ان لكل جسم

من انواع الاجسام طيبة خفيفة ومثلها القليل باليهو صورة جوهرية او غير الصورة المبنية ليموتها
الصورة التوفيقية ومنه القليل من الهو بساط الجسم فالفئة على الجسم مقتضية لافاض واحوال وانما
تخصه وبه القوة يصير الجسم نوعا من الانواع فانبات في القوة عند منزلة اثبات صورة النوعية عند
القائين باليهو فظهر ان في المسئلة من جهة تحقيق هيئة الجسم فلا يكون ناجية لقص الفصل وهذا ما وجدنا
سابقا فنقول ولكل جسم مكان طبيعي تقتضيه طبيعة ويطلبه هو عند الخروج عنه على اوجه
الطريق اراقم تلك الابواب منها المعنية بذلك بمنزلة ان نقول لكل جسم طبيعة خاصة تقتضيه مكانا واما
مفوضا وكذا يقتضيه مكانا مفوضا ما سيعا وكذا يقتضيه مكانا مفوضا ما سيعا لا يلزم من الكيفيات والاعراض
لكل كنه بتخصيص المكان والشكل بالذات لان تلك الاحوال اما مختلفة في الاجسام البسيطة كالمكان واما متشابهة
فيما كان الشكل فذكر من كل في الحقيقة امر واحد اليقاس بغيره على ما وجدنا بالمتكافئ الشئ بها في شئ الا
في هذا المقام وانما اختار من بين ما بين كون كل منهما متعلقا بمباحث جليدة كاستدراك المكان
عند المتكافئ لا التساوي كان مما لا بد من اللجوء عالم الاجسام كلها كسائر اخواته وعند القائين بالسطح يكون الجسم
في القليل لا المكان قال الشيخ في طبيعة الشفا في فصل اثبات الخيرة الطبيعية بهذه العبارة ونقول ان كل
وكل صفة للجسم لا بد له ان يكون له فان له من شئ طبيعيا وهذا مثل الخيرة فان له جسم الا وحيث ان
يكون له خيرة المكان واما وضع وترتيب مثل الشكل ان كل جسم متناه وكل شئ له شكل ضرورة
كل جسم فله كيفية او صورة غير مبنية لا محالة لا لا يخلو اما ان يسهل قبوله للتاثير والتشكيل او غير ذلك
وكل في شئ غير مبنية وقد يمكن ان يمتد طارئة الجسم ككيفية اخرى فنقول ان هذه الاشياء ما يكون مجزئيا لا
ان يكون للجسم منها شئ طبيعي ضروري وذلك لان الواقع بالهوى والقصر عن سبب بعض من خارج وجوب الشئ
قد يمكن ان يعقل ولا يفرض له الاسباب التي لوجود منها لا اما ان كان لازما للطبيعة وليس اجبا ضرورة
ان كونه الجسم لا يعقل الا وحيث قاسر فيه فاذا كان كذلك فطبيعة الجسم قد يمكن ان يفرض وجوده وهو ما عليه

نفسه ليس بقدره قاسر فاذا فرض ذلك بقوله وانما ان كان له كنه لم يكن بغيره ان يكون له اين وكل
ذلك لا يخلو اما ان يكون له طارئة او من سبب من خارج لكه فرضا انه لا سبب من خارج فيكون يكون له
طارئة والذات من طارئة بوجدها مادة طبيعية موجودة ولم يقصر فان كانت طبيعة بحيث يقبل القصر كان
ان يزول ذلك عنه بالقصر وان كانت طبيعة لا يقبل القصر لم يزول عنه بالقصر ثم لا بد من الشفا وتحقيق الدليل
بعد فرض كون شئ من تلك الاحوال كالمكان مثلا ما يتبع انشغال الجسم في وجوده فيكون طارئة طارئة هو ان
نقول المكان مثلا ما يتبع انشغال الجسم في وجوده فيكون شئ من الامور الخارجة عن القوة لمهية الجسم ولا الملازمة لما
يقوم مهية لا يتبع فرض انشغال الجسم في وجوده فيكون بالضرورة واستنادا لا يجوز انشغال الشئ عن الامور
انشغال كونه متبع بالضرورة فيجب استناد المكان الا في شئ مقومات مهية الجسم او الا يلزم مقومات مهية الجسم
فحينئذ هو نوع من الاجسام مادة وصورة متشكلة وطبيعة مختصة فاستند المكان الخاص لا يمكن الى الهيئة المشتركة
لا شئ كما ولا الى المادة لكونها قابلة لمختصة على انها مشتركة ايضا في العنصرات لم يتوض لها الشئ لوضوح امرها
فيجب استنادها الى الطبيعة المختصة وهو المطلوب فان قلت لعل مستند التاثير فاعلمت تاثيره فاعلم وجوده
الذات من شئ فرض وجوده لا دخل له في اقتضاء المكان لان المكان ونظيره ليست من لوازم مهية الجسم لكون
تأثيره بالذات وجوده بالذات ليس تاثيره في لوازم ماهية العرض على ما هو شأن لوازم المهية في المجهولية بل
لوازم وجوده ليس لوازم الوجود واثباته في لوازم المعينات في ذلك كالحق في مكانه وتأثيره في
مكانه من الامور التي ليست بمقومات لمهية الجسم لا لوجوده ولا لازمه طارئة مقوم فلا يتبع فرض انشغال الجسم عنه
واما ما قيل في انه لا يمكن تحقق التاثير في وجوده فيكون تحقق التاثير فيها مولا لوجوده فاجاب بان التاثير
في لازم الوجود لا يجب ان يكون من الفاعل المؤثر في الوجود بل اذا تحقق التاثير في الوجود يجب ان يكون متناكلا
تاثيره متحقق في القارن سواء كان من الفاعل او من غيره فيكون قطع المنطق تاثيره الفاعل في القارن بعد فرض تحقق
تاثيره في الوجود وقد يجاب عن اصل السؤال بان نسبة الفاعل سواء كان موجبا او مخرجا الى جميع الكنه على

السواء فلا بد من مرجع لتخصيص المكان المعين والمجموعات الخارجية يجوز فرض انفكاك الجسم عنها فلا بد من مرجع
ما يخص وهو الطبيعة هذا هو الدليل العام لجميع الاحوال التي يتبع انفكاك الجسم في وجودها وقياسه لا يستلزم
كون المكان طبيعيا بانفسه والاشياء عند خلوهما عن القوا سر توجدها في الفوق وتعالها في التحت وذلك
بحسب الطبيعة لا محالة لعدم القامر هناك ليس في ذلك الا كونها طالبة لا مكنتها الطبيعية الترتيب الفوق والتحت
فذلك ان لا يفر من الاجسام ايضا كونه طبيعيا بطبيعتها لا في موضعها فوجدها فيها فيكون المكان طبيعيا
المطهر يمكن ان يكون قول الله بطبيعة الخروج على اقصر الطرق اشارة الى الاستدلال على هذه الطبيعة وعما هذا
الدليل انك قد عرفت ان توجدها في الفوق والشئ في الاعلى انفس الجبر او الى الاتصال بالحق انحراف بعض الافاضل
الى ان الاجسام كلها طالبة للجسم بالذات ولا مكنتها بالعرض ليس في قوتها في تلك الجهات على عكس ما هو الحقيقي
ومثبت ابن قرة الى انه ليس في شئ من الاشياء حال يخص به دون غيره من تصور ان جسمها طالبة للطبيعة
ما عداها فاذا رتبنا هذه الافوق فاما يعود الى مركز الارض لان الجرم يميل الى مركز الارض بعد الجذب لان الطبيعة
الارضية طالبة للمركز فلو جعل الارض نصفين وجعل كل نصف من جانب ارض كان طلب كل منهما مساويا لطلب الآخر
حتى تتقي في وسط المسافة الترتيبها ولو فرض ان الارض كلها دفعت الى الفلك النجمي ثم اطلق في المكان الذي نرى فيه
الآن جولا ترفع ذلك الجول البها لطلبه الى المركز العظيم الذي هو مركز الارض فذلك ما لا بد منه فنعلم ان الشئ في
طبيعتها الشافقة لكل في امر الجبر لا يتصل في امر غيره فان الجسم المتحرك في جهة ما يفيض في كل امر في ذلك انه متحرك الى
تلك الجهة في ذلك انه متحرك الى المكان ما ومن ذلك انه متحرك الى حيث مكنته فلا بد من ان الارض واحدة في ذلك
يتحرك ثم نرى في كل الاشكال فقال ولو كان الماء يطلب الجهة والنهاية في نزوله الى اسفل لما وقف دون حد ووقف
الارض في كل طفا على الارض في كل رتب في الارض وكذا حال الهواء لو توهم منه غير مقتضوا لغيره ان في جود متغير
غير ان لا يفر نفسه وتعلم انه لا يكون لغير واحد جسمان بالطبع يتحركون لك ان تقول ان الارض والماء يطلبان
جهة واحدة وخرى واحد جسمان بالطبع يتحركون لك ان تقول ان الارض والماء يطلبان جهة واحدة وخرى واحد

ولكن الارض اغلب استوى وكذلك الهواء والماء يطلبان جهة واحدة وخرى واحد المكان ان اغلب استوى ولو كان
الهواء يطلب بطريق الكبريت يخرج من مساقته الى كذا اذا وضعنا يدنا في شظف من الهواء احسنا بانها في الارض
كما اذا احسنا فرائنا تحت الماء ولو كان يطلب المتحرك المكان فقط والمكان هو سطح الجسم الطبيعة الذي هو في الطبيعة
الماء يقف في الهواء حيث كان لا بد من سطح الجسم الذي هو في المكان ان كان المتصعد يطلب ان يتصل عليها مكان هو
سطح فلك وهذا الطلب محال لانه انما يماس ما يقع من سطح الفلك من جهة ولو كان يطلب الكمية كان الجول المرسل من
البر يتلقى بشيء لا يذنب غير ان الاتصال بالمكان اقرب مسافة وكان الجول يصعد لو توهم ان كميته
من موضع فكان في الاية اما ان كميته بالطبع من جهة دون جهة وهذا محال او كميته في الفعل في الكمية انفعالا اخر
جهة اخرى فيكون حركة الكمية ليس غلبا على كميته بل كميته اياه ووقفت حركته طبيعة وعما انه يستحيل ان
يفعل الشيء بشيء فاعلم ان الماء يطلب من حيث هو شبهه لا بالعرض والمكان الارض الصغيرة كالمدة السراج الباق
من الكبرية فانه لا يحسب ان يعتقد في هذه احوال الحركة الطبيعية لطلب الجرم الطبيعة ويرى في الطبيعة لا مطلقا
مع ترتيب في اجزاء الكل مخصوص ووضع مخصوص في الجسم الفاعل للجهات وان الجهة عينها غير مقصودة الا لاجل كون
هذه المعنى فيها وان الكمية التي هي ليست مقصودة في الحركة الطبيعية بالترتيب لاجل انها ذاتها ولكنها مقصودة
حيث المقصود والمقصود ما ذكرناه فالطلب توجه الى هذه الغاية المتحققة فقط ولا يقع الا في غير ذلك والاهم
فيصير في مقابلتها ما يتفق فانه اذا كان المكان غير الطبيعة وان كان الترتيب طبيعيا هرب عنه مثل الهواء
المتنفذ في المحصور في آجره فزوجة الهواء فان الآجره متنفذ المدة في اسفل شدة هرب الهواء من تحت الآجره
وقفي الجمل ووجوب تزامن الضغائر فيختلف الماء في مسام الآجره متصفا فيها للهواء عنها وان كان الترتيب في
القرب البعد قريبا من الواجب كالماء في الهواء وان كان المكان طبيعيا اذ ليس الترتيب حاصلا في كل الامور الشفا
واما المتفق في اجزاء العناصر انما لا يقصر مواضع معينة بل يقع في مكنتها حيث انفتحت فان الجرم في الماء مثلا
استقر في موضع من مكان الماء وارتب استقر في جوفه او من موضعين الى اثنين فيهما واستقر ان كميته جسم واحد مكان

طبيعيان كناية في فروعها كونها متفردة في العناصر في طبيعتها لا يقتصر الا موضعها الطبيعية كمن عاين
الطرق في فروعها تارة منها من تلك المواضع وتارة هناك ليس الا بسبب اختلاف اقرب المواضع بالنسبة اليها
حسب قوتها في المكان فكلما قسرت بسبب اختلاف القوتها قال الشيخ لا يجوز ان يكون الجسم واحدا مكانا طبيعيا
انما عاين ان في كل مكان المكان اجازة بالقوة ايما وقع فيه بسبب نقصه كان طبيعيا كالمادة فان اقرب
غيره من الارض منها طبيعي لها والابعد لو حصل فيه المكان يصير اليه اقرب كان طبيعيا لها فاما مكانان
متباينان فليس يمكن ذلك فان مقتضى الواحد بالشيء في حيث هو واحد بالشيء امر واحد بالشيء مقتضى الكل
المتباين بالاجزاء فكل مقتضى جميع الاجزاء والاجسام المتباين بها الطبايع لا يستحيل عليها الاتصال الطبيعية بل
ان استحال فاما يستحيل العرض في موضع طبيعتها بحيث يجوز عليها ان لو كانت متصلة واذ لا يستحيل اتصالها
فكيف يستحيل تماسها واذ اتصلت وتماثلت كان الجمل والمطلب المكان الطبيعي في حيث هو طبيعة واحدة مرتبطة
الطبايع فيجب ان يطلب جمل الخيزر في الجمل بل في الجمل لانه الجمل كانه جمل بجميع اجزائه واحدة فاذن
الاجسام المتباين بها الطبايع فان اجازة كانه اجزاء واحدة وكما في الجسم معين في تلك الجمل غير ممكن تلك
الجمل لانه تلك الملة اما وجوده في اوله عند ما حدث وهو موافق له بالبيع فوجب له وجوده واما اختصاصه بالقر
فان الذي انما يتحرك الى فوق الاجزاء في غير ذلك لان رايها اقرب اليها ثمروا ما قيل في انها اذا خيلت
طبايعها اتصلت بكلمة فلا يجوز اجزاء موجودة وما دامت اجزاء موجودة لم يخل وطبايعها في ذلك
تخصيص للكلمة اذ حاصله انه لا يقتصر مكانه ولا يتوجه اليها بل الى الاتصال بكلمة فمعه كونها موجودة اجسام
وليت لها امكنه طبيعية لكن لا يرد عليه ان ذلك مسلم في غير الارض واما في الارض فالبسطة الطبيعية مانع من
الاتصال بالكل وذلك لان اجزاء الارض ما دامت ممنوعة عن الاتصال في مقتضى لانه في كل موضع وطبايعها واما
ما يتوهم من ان ذلك غير مسلم في غير الارض ايضا على ما مر يقول مبسطا الجسم اذ عند ذلك اذا اتصلت الاجزاء
يرتفع كثرتها لا وجوده في فروعها على ذلك التعديل في وجوده لكن وجود الكل لا يقتصر في مكان الكل

واما النفس بالركب الواقعة في مكان الجزء الغالب حيث اتفق فروعها ايضا بانها بحسب صورها النوعية التركيبية لا
تقتضي امكنه زائدة على امكنه بباقيها اذ الصورة النوعية لا تزيد في الهيئة لكونها من الاجزاء المعنوية دون
المقدارية واما بحسب الصور الترتيبية البسيطة فمقتضى شيئا فان قلت المركب من حيث الصورة التركيبية جسم لا محذور
فيجب ان يكون له من حيث هو مركب مكان طبيعي واللا متفقت الكلية قلت مقتضى الكلية هو ان لكل جسم مكانا طبيعيا لان
لكل جسم من كل حيثية مكانا طبيعيا فالمركب مكان طبيعي هو جزء مكان جزاء الغالب لا الجبل ان يكون له من حيث هو مركب
ايضا مكانا طبيعيا وانما كان محل لجزء التركيبية وليس كذلك فلو تعدد استغنى عن كون الجسم واحدا مكانا
طبيعيا لم يكن طبيعيا ما فرضناه طبيعيا وذلك لوجهين الاول ان الواحد لانه واحد لانه لم يطلب الا في موضع تحليته
وطبيعيا لم يكن الا في طبيعيا وان كان طالبا لم يكن الاول طبيعيا والام يربطه طالبا لغيره وما قيل في ان
الطلب المكان في سبب ان واحد المكان طبعيا لا يقع في كونه طبيعيا واما يقع فيه لوم يطلب مطلقا فروع
بان في ايصاح في ان احد المكانين ليس مطلوبا بخصوصه بل المطلوب هو العدد المشترك بينهما بل الاقرب منهما كما
في كلام الشيخ واما ما اجيب عنه بان المكان الطبيعي لا يطلب الجسم بطبيعته عند الخروج عنه مطلقا ففقه ان الدليل
على ان الجسم كان طبيعيا بمقتضى ان حصوله فيه لا يكون بسبب قسراته انه لو كان الجسم خارجا عنها لا
سميتها فاما ان يطلبها معا وهو محال او يطلب واحد منهما فقط فلا يكون الا في طبيعيا او لا يطلب شيئا منهما فليس
شيء منهما طبيعيا واوراد ان فرض فروع الجسم هما لا على سمتها في توجه اليها فلا يكون في طبيعيا واجبت ان
تحلية الجسم ان لا تحب قسراته في مكان الجسم الواقع لا على سمت المكانين غير محبوس بالقسرة في مكان اذ الكلام
تقدير ان لا يكون هناك قسرة في نظر المانع يقول ان الجسم محبوس بكونه لا على سمت المكانين وقولك اذا
الكلام على تقدير ان لا يكون هناك قسرة عليك ذلك فانه فانك حين فرضته مع عدم القسرة فرضته مع القسرة
ينظر ذلك ما قال الشيخ في الشفا ولسا ان ليا لاي لوتوهم ان في مركز الضلك لا يميل لجزء منها الى جهة
فاذا كان يعرض لها في طبيعيا اسكون بالطبع في ذلك محال او حركته الى جهة ولا يخصص لمية فقول كان يعرض

لما التكون ولكن بالقدر لما كانت تغيران في غير جهة في واسطتها تنسب عنها الى الجهات الهوائية
 يتلوه من المنسب ما هو اقرب اليه من المكان الطيب لكى الهواء المحيط غير ذلك كان لا يمكن ان تدخل
 في القوة اذ هذه القوة لا يتأتى بالخلق لان الخلق يكون في جهة دون جهة وهذا الجسد في كل جهة فلو كانت
 بالقدر ايضا فان الهواء لما لم يكن في الوسط عند الخلق وهذا القدر عارض عن الطيب وهو جيب افان
 الطيب يقتصر امره على غير مكان محدد في عرض فاذ في ذلك الموضع غريب في كل راس حاله في العارض لا يمتنع
 والتحقيق ان في الدليل يكون الجسم لا يمتنع المكانين غير لازم فان طلب جسم واحد في آن واحد المكانين الطيبين
 حيث مكانان محال مطلقا سواء كان علامتهما او لا علامتهما كما يشهد به اذ في تامل وجه نقول لو كانت
 مكانان طبيعيا في حين الخلق فيهما في طبيعتهما ان يطلبهما معا وهو محال او يطلب احدهما فقط فلا يكون
 الا في طبيعتهما او لا يطلب شيئا منهما في طبيعتهما ولا يدعيه ان في وجههما معا مع طلبهما معا
 الجسم لا يكون في امرين انما ان يكون خارجا عنهما معا او غيرهما فقط ولا ثالث لهما بالضرورة والتقديرين لا
 يطلب احد المكانين فلا يكون احد المكانين طبيعيا حيث لا يطلب في شي من الحالات الممكنة فان قلت في طلبه
 في بعض الاحوال وهو حين كونه اقرب اليه قلت فالمطلوب حقيقة هو مفهوم ما هو اقرب هو امر واحد وان
 ما صدق عليه لا يثبت ما يصدق عليه فيصوره فيكون المركب مكان الجزء الغالب او ما يصدق عليه
فقد عرف ان المركب في جهة الصورة التركيبية لا يقتصر مكانها على لان التركيب امر عرضي لا بداعي والجزء
 مكان على سبيل الابداع قبل التركيب لطلب المركب اذ لا يقتصر تحققه على حال الابداع وهو محال كاسيانه
 فامكنة المركبات المكنة الباطنية بعينها فان قلت لم لا يجوز ان يوجد مركب الابداع بان يوجد الفاعل مركبا
 بسيط وقوة واحدة كاذموا اليه في الافلاك الكلية والجزئية قلت المراد بالمركب كان في بسيط فعل
 انفعال يحصل في ذلك جهة واحدة حقيقة توهم كون مكانه من جهة غير المكنة بسيط والافلاك مثال
 الفلك الكلي للمركب من الافلاك الجزئية لا يستلزم مكانا زايا الا لا يذم اليوم اليه استلزام جهة واحدة جسمية

منها كمالا والمركب المتوقف على حصول الفعل والانفعال بين بسيط متين الجاد مع الجاد بسيط وقوة واحدة
 لتوقف الفعل والانفعال على حركة وزمان لا محال وترض ايضا انه يجوز ان يشغل مكان المركب قبل بدو بسيط
 بالتخلل واجيب ان التخلل انما يكون الحركة التراتبية في زمان فخرنا ذلك الزمان بتحقيق الفعل واورادنا
 يلزم انما لو كان شغل ذلك بتخلل واحد اما لو كان بتخللات متعاقبة يتصل كل بتخلل كانف قبله وكذا
 غير النهاية فلا يلزم انما وانما يجوز المراد بالتخلل هو قوة القوام فيوزان كمن بسيط اربع رقيق القوام ارقها
 يقتضية طبعه ويزيد بذلك مقداره على مقدار الطيب وعلى هذا وان لم ان لا يكون العارض البسيط
 وضوحا الطيب في زمان من اللازمه لكن لا بد ان على استحالته وفيما ان دوام القدر غير معقول وان الابداع
 على خلاف مقتضى طبيعة الشيء فلا يمتنع له وانما من جهة بسيط فيقتضي مكانا هو بعض المكنة بسيط فان كان
 بسيط لطيف في القوة على غيره يكون المكان الطيب للمركب هو بعض اجزاء المكان الجزئية الغالبية اقتضا
 القرب كما مر في جواب النقص باجزاء العاصم والاكات الاجزاء التراكيبية في جهة واحدة من الغالبية كما
 هو مقتضى الغالبية في جهة واحدة فان كان الغالب هو الماء والارض وكان المركب مركبا من العاصم الاربع
 كلها فكان الطيب كجزء واقعا على الفصل المشترك بينهما مشتملا عليه في موضع من تقضية القرب كذا ان كان
 الغالب هو الماء والهواء وان كان مركبا من ثلثه عاصم كالماء والهواء والارض وكان موضع التركيب موضع
 الماء مثلا كان الهواء والارض الواقعان في جهة واحدة من جزئ الماء عابدين لا ينفذ بانها جهة واحدة فاحصل
 جزء الهواء وقف هناك بقضاء الهواء ولم يتجاوز له لان الجذب من هذا الجزء لا يجتنب على السواء او ساك
 الهواء اياه هناك لا يبطل مخالف جزئ الماء والنار لكونها متساويين في الجذب اذ اذا كان المركب مركبا من
 من بسيطين وانما ان كان مركبا من بسيطين فان كان احدهما غالبا فالجذب للغالب كما مر وان كانا متساويين
 فان كان المركب منهما في الفصل المشترك بين جزئيهما فكان الطيب كجزء هناك والام لا يجنب الا بالقدر
 كان القدر من جميع او بان يكون موضع احدهما جهة الاقرب لتطرف لولا القدر فمقدار القدر من المركب جهة

الحاصل القاطنة في الفطرة الثانية غير متسقة فان الطائفتين نباتا وحيوانا في هذه الفطرة اذ متصل بصورة كائنية
نباتية او حيوانية مع بقا صور اجزاء الفطرة بحسب اجزاء كذلك لا يبعد ان متصل في الفطرة الاولى ببعض الافلاك
المستديرة صورة كائنية توزن من ذلك الفلك كونه يتبع بها مركز خارج المركز اذ لا يراو كوكب في الصورة
الاولى المتصل بجزء الفلك الاول فيها ويكون ذلك بحسب اربعة العلل المتقدمة لوجود ذلك الفلك يلزم
من ذلك ان يقرن الفلك الاول متم او فطر متصورة بالصورة الاولى فقط على ما يشهد به علم الهيئة من الفصل
ان هذا النقض لو جعل نقضا على الدور كما هو الظاهر فالجواب ان الكوكب مثلا ليس في حيث صورة في الفلك
بل في حيث مادة وهو في حيث المادة ليس معوز من الفلك ليلزم ان يكون في الفلك في حيث هو فلك فطره ويطول
استدارته بل في موضع من جهة تتعلق صورة اخرى بهذه الصورة فمادة الفلك ولا يدخل هذه الصورة في كونه جزءا
من الفلك بل في هذه الصورة جزء من الفلك فكونه في الجزء مفوز من الفلك انما هو بالعرض فلا يلزم من الفلك
فطره من حيث هو فلك بالذات ولو جعل نقضا على مقدمة الدليل في وجوده في فعل الطبيعة الواحدة متبنا
غير مختلف ان يقال طبيعة الفلك الكونية بسيطة يجب ان يفعال وقد يختلف في وجوده والامور المذكورة في الجواب
عنه ان فعل طبيعة الفلك في حيث طبيعة في مادة الفلك في حيث مرادته لم يختلف اصل والاختلاف للتحقق
هناك ليس في طبيعة الفلك وحده واولا في طبيعة الكوكب وحده بل في اجتماع عدة من الطبائع فوقع الاختلاف
هناك بالعرض بالذات وفعل كل طبيعة من تلك الطبائع في مرادتها من حيث مرادتها ليس الا الاستدارة
والثبات وقد يورد جميع الكثرة الجوف من الافلاك غير انقضاء على المقدمة لتحقق الاختلاف بالطبيعة في كل
منها واجاب عنه الاسناد قدس سره في شرح الهداية الابدية بان حقيقة كل في كليات الافلاك والعناصر
يقتضي لذاتها ان يكون لها مكان خاص ووضع خاص وهو كل منها ايضا لا يقبل الا مقدار معين فالتبعية اقتضت
اولا في مادة كل منها مقدار معين في موضع معين واقتضت بعد ذلك شكل يكون ذلك الشكل البسيط الاشكال
المتصور في حق ذلك الجسم فيحصل التجويف لا يقتضي الطبيعة بالذات بل بالعرض وقد يفسر من مجموع فيضها

31
صورة واحدة عاكسة العالم الجسم اولاً ثم طرأ ان صورة اخرى على بعض منها فمما اقتضت من الامر كذا الامر
يفرز منها كذا التام فيحصل التجويف فيها بالعرض ثم صورة اخرى على بعض اخرى فمما اقتضت من الامر كذا الامر
الثامن مجوف بالعرض وكذا الا الكثرة الثالثة عشر من حرم الارض فيحصل التجويف في كل كره مرفوق الارض بالعرض
لا بالذات كما في فلك الكواكب هذا باطل لعدم صورة النوعية في الصورة بلية تعديا بالذات كما في الهيئة
فلا يمكن سبق الامتداد على التجويف هذا اذا كانت الصورة الاولى الفايضة على الكل صورة جسمية فقط وانما ان
كانت صورة كائنية نوعية كالصورة الظاهرية فيلزم كون كل ظاهرة اشرف والكل من السابعة فيلزم كون الارض
اشرف من الفلك بمراتب كثيرة وكذا الكل فلك مما هو فوقه بقدر ما بينهما من الافلاك والصورة فان قيل الجواب
المذكور وان لم يفسد النقض لكن يقرانه يلزم اجتماع صورتين نوعيتين فلك الكواكب والارض والجميع المركز وهو محل
لا يقال لانه استحالته فان صور العناصر باقية في المركب قد حل فيه صورة اخرى سارية في اجزاء المقدارية المركبة
لا البسيط والارزم كون جزء واحد نارا وياقوتاً متماثلين في هيئة بل يمكن ان يقال بساطت المركب ليست
من الاجزاء المقدارية بل كبر في حيث هو مركب وان كانت اجزاء مقدارية لمادية فالعناصر ليست اجزاء مقدارية
للياقوت مثلاً في حيث هو ياقوت بل لجمعية التي مرادها للصورة الياقوتية وفيه كلام سيأتي في معنى المراتب
وانه اذا كان في الفلك صورتان كان في مركب قور وطبيع فلا يكون بسيطاً لا يقال معنى تركب القور ان
يكون لجزء من الجسم قوة وجزء اخر منه قوة اخرى وليس في الفلك كذلك والصورة الاولى سارية في الكل و
الثانية حقيقة بالعرض لان القول فيلزم ان يكون فلك الثوابت مركبا من قور وطبيع وانما اذا اجاز في الفلك
انصافا لصورته من مرادها لافعال مختلفة فليخرج في سائر البسائط فلا يلزم ان يكون شكلها مستديراً اقل الجواب
انما لانتم ان صورة الفلك سارية في اجزاء الصورة المادية والارزم كون جزء الفلك فلما كان جزء المادة
مادة ذلك من صور ان الصورة في الاجزاء كالانجى وغيره انما قد عرفت انه لا يلزم ان يكون في حيث من الفلك
من حيث انه فلك صورتان مختلفتان ليلزم ذلك غير انك انك قد عرفت ان فعل كل صورة في مادتها

من حيث مرادها ليس الاستدارة والتشابه في ان يلزم عدم استدارة الشكل البسيط هذا لكن من حيث
قوله كان قد سخر في دهره الخ والاشياء بعد ان افاض الخالق من المثلث والتميم وكذا ما بينه بعد افاض
التميم وبقوله الخ وبعد افاض الكوكب في التدرج لا محالة وليس له طبيعة فتمت به ولا سرت فيه الصورة
مثلها لانه يلزم انه اذا افاض النوع الواحد المبعث من الانفصال في المثلث والتميم الا في مكانه كما
ليس ايضا موجودا في جو الخ كالموت في الاجزاء المفروضة فيلزم ان يكون الجسم موجودا باجماعه
صورة نوعية وان يحصل الجسم في الخارج بلا فصل وبطاقة فانه قد قرر عندهم والجواب اننا لا نستطيع
عنا هو في ذلك المثلث بالذات او بالعرض بل هو منفصل عن الخارج في حيث الصورة بالذات في المثلث
بالعرض ليس منفصلا عن المثلث بالذات ولا بالعرض بل هو متحد الوجود وموحد في الصورة بصورة وليس
موجودا براسه منفصلا عما هو جزاءه اصله ولا عال صورة فتمت عن الخارج في حيث المادة بالذات بل بالعرض
وذلك لما مر من ان الخارج ليس من المثلث في حيث الصورة بل في حيث المادة ولا هو مفروض في حيث المادة
بل في حيث الصورة فلا شك في ذلك او قال البعض لا فاضل له في النقض المذكور ان الدليل على وجود الخارج في المركز
ليس الا وجدان الاختلاف في الحركات التقويمية النسبية المتغيرة على ما فصل في مظانه وكذا ان التدرج في
ان يكون الفلك متصلا واحدة الاجزاء لا بالفعل وكما في الحركات المتغيرة منسوبة الاجزاء الوضعية لا محالة وفيه اولا
بعد في ان يكون الاجزاء الوضعية المتصلة الواحدة حركات متغيرات وحركات المتصلة كما في الفترات الزمنية في
البحر وفي النار بل في جميع الانواع العظيمة اذ كثيرا ما يفتق الماء في اطراف النار ويتحرك اليها
مع اتصالها في المركز من الفلك جزاء مفروض في حيث تلك الحركة المحسوسة المحسوسة فاذا فرض في ذلك الجزء
تمامه مفروض ان الفلك يتحرك في الجوانب وبالجملة المتيقن من مفروض في حركة واحدة على شكل فلك في
هذا الجزء في كل مرة وفي غيره من المقالات لا يخفى حاله في بعض المحققين لرفع النقض ان الاستدلال
ان يقال ان صورة فلك الثوابت مثل صورة متغير الفلك فان الصورة قد يكون متساوية الفعل كصورة البساط

الفكرة وقد كثر متغير الفعل كصورة المركبات وما ذكر من ان الفاعل الواحد في القابل الواحد لا يفعل الفعل فتمت
فغير مسلم في الفاعل المتغير ثم في القول بما حصل ان هذا تخصيص لقاعدة في غير ان يرضوا به لانه اذا جاز ان
يكون البسيط صورة متغير الفلك جاز في كل بسيط فيضج سعيهم وهو كذا في الثاني ايضا ما اورد الامام وهو القوة
المصورة ان كانت بسيطة فتمت اما بالبسيط واما مركب الاول فيقتصر ان يكون شكل الحيوان كرهه وان يقتصر ان
يكون مجموع كراهة البسيط التدرج في المركب ان كانت مركبة من قوتين كانت تلك القوتان في حال مختلفة كما
حيوان ايضا مجموع كراهة وان كانت في حال واحد فان لم ينع بعضهما بعضا من مقتضا كان الحيوان كرهه
وان منع فلم لا يجوز ان يخرج طابع البسيط ما يمنع عن اقتضا الاستدارة والجواب اننا لا نستطيع ان يكون البسيط
في مركب او كانت مركبة من كرهه ان يكون الحيوان كراهة وانما يلزم لو كان فعل البسيط في المركب في حال
واحدة او كان فعل المركب في حال واحدة او في حال واحدة وهو غير لازم بل المتغير في الصورة الاولى ولا الفاعل
في الصورة الثانية هو مجموع الاجزاء في حيث هو مجموع ثم ان طاعت ان طبيعة الجسم تقتصر المكان في طلبه في ذلك على
وجود في الجملة غير ان من ان يكون الفعل او بالقوة اذ لا يمكن للطلب الطبيعة لا يمكن وجوده وهذا غير الوجود
الجملة كان للشيئين واما ما يقال من ان الطلب يدل على الوجود بالفعل ضرورة ان الجسم يطلب الحصول فيه لا يحصل
وطلب الحصول في الشيء لا يمكن الا بعد وجوده فغيره ولا منع الجسم لا يطلب تحصيله وثانيا منع ان يطلب الحصول
فيه لا يمكن الا بعد وجوده مع انه منقوض باطله المتحرك في الكمية والوضع على ما لا يخفى وايضا في ذلك على كون
المكان في اوضاعه اذ لا يجوز حصوله في اوضاعه في اوضاعه فثبت كون المكان موجودا اذا وضع في
الجهة المحل بل جمهور العقلاء من الناس في غير ان يكون المكان وجودا اصله وذكر الشيخ في الشفا انهم تجاوا اجاب عنها الاول
ان المكان لو كان موجودا كان اما جوا او عرضا والجواب محسوس معقول فان كان جوا محسوسا والمحل محسوس
محسوس فلكان المكان في غير نهاية وان كان جوا معقولا فليكن في اوضاعه وبقاؤه في الجوا محسوسا والمحل محسوسا
لا وضع له ولا اشارة اليها وكل ما يفارقه او يفارقه الجوا محسوس فهو وضع والاشارة وان كان



فان الذي كره في العرض كانه كره في الباطن والذو كره في الباطن فيقال ليس في الباطن فالباطن الذي كره
المكان كره في الباطن من الاسم فيكون هو المتكلم فيكون المكان المتكلم عرض فيلزم في النقطة يصير موضع سائر فلا
يكون مستقلا من كونه بل مستقلا من الجواب عنها ان المكان عرض ويجوز ان يشق من اسم لما هو عرض فيه
لكن لم توقف عليه بالتعارف مثل ذلك واذا اشق فلا يجب ان يخرج ذلك هو لفظ المتكلم فان المتكلم مشتق من
المتكلم ليس المتكلم هو كون الشيء في المكان بل ان يكون في الشيء عرض في الباطن من الاسم لغيره كالولادة فغيره في
الاولى ويشق من الاسم للمولود والعلم في العالم ويشق من الاسم للمعلوم فيجوز ان يشق من المكان اسم المتكلم ولا
يكون المكان فيه الثاني المكان لا يخلو انما ان يخرج جساما او غير جسم فان كان جساما المتكلم يكون فيه هو داخل و
داخل الاجسام بعضها بعضا محال وكيف يكون جساما ولا هو بسيط من الاجسام ولا مركب منها وان كان غير جسم
يقولون انه يطابق الجسم بساويه مساو الجسم جسم والجواب انه غير جسم ولا مطابق للجسم بل محظ بغيره فيطبق
على نهايته وقولنا انه مطابق له مجاز والمراد كون المكان مخصوصا بالمتكلم فيجوز ان مساو له بالجهة الثانية ان
الاتصال ليس الا الاستدلال القوي وبعد وكان هذا الاستدلال يقع للجسم فذلك قد يقع في سطح الخط والنقطة فيجب
ان يخرج لما ايضا مكان ومعلوم ان المكان النقطة يجب ان يخرج مساويا لما تحتها لا يسهل غير ما يسهل والنقطة نقطة فلم
صارت احد النقطتين مكانا والآخر متحركة والجواب انه انما يلزم ذلك لو قلنا كل اتصال هو مكان بالذات
او بالعرض ثبت للمكان ونحن لا نقول ذلك بل نقول ان اتصال الشيء بالذات مثبت للمكان لا لغيره ان المكان
عندكم امر لا بد من الحركة وكل لا بد من الشيء فهو لا المكان ليس له الحركة لا فاعلا ولا مادية ولا صورة و
ولا غاية لان المكان عندكم مما يحتاج اليه قبل الوصول الى الغاية والتمام والجواب اننا لانسم ان كل لا بد من الشيء
فهو لا فان المعلول لا لا بد من العلة وليس بلة للعلة ثم ذكر المشيئين ايضا حججا منها وجود النقطة فان النقطة مع
شيء في الشيء وليس ذلك مفارقة جوهرا ولا كلف ولا غير ذلك من المعاني اذ جميع هذه مجردة عن النقطة بل انما
مفارقة في كمال فهم فيتم استبدالها وهذا هو الذي نريد مكانا ونحوها وجود التعاقب فاننا انما نريد كونه حاضرا

33
زاد غاي في جساما او غير جساما كانت جوهرا فيها ما لم يحصل بعد فيها هو او من الباطن في جوهرا
ان هذا القابض في خلقه في امر كان له كذا الشيء او لا وكان الاول منقضا بالان فانه وذلك لا كيف
ولم في ذات امر بما هو جوهرا بل جوهرا كان الاول فيه ومنها ان الاسم كماله ان من فوق وان من اسفل
فليس يصير الشيء فوق واسفل جوهرا او كم او كيف فيه او غير ذلك بل بالشيء الذي ليس له مكانا وجران الاشكال التعليمية
لا يتوهم الا ان يتخصص بوضع ويجزوا لولا ان المكان موجود ومع وجوده ليس نوع وفصول وخواص لما كان
بعض الاجسام متحركا طبعا الا فوق وبعضها لا اسفل قالوا وقد طعن من قوة امر المكان ان الخيل العارضة
الشيء لا في مكانا ويوجب ان المكان امر قائم بنفسه فيحتاج ان يخرج من ذاته يوجد فيه الاجسام ولما ارادوا سرور
ان ان يقولوا ان المكان في مرتبة الخلق لم ير ان يقدم على وجود المكان لئلا يقال ان اول ما خلق الله
المكان ثم الارض والواسطة ثم الاراء من الشفا ومن غير العلم ان هذه الوجوه وامثال ذلك جهات على وجود
امر متمم للمكان فان الشيء ان المكان فطر لا يري وان كان نظرا لما يري ولذلك تختلف العقول بعد ان تفهم
على الجسم مكانا في حقيقة والاحتمالات المذمومة الا كل منها منة الله المشهورة عن كون المكان على اوجها
موجودا او بعدا هو هو والرابع ان المكان هو الوجود والى من انه هو الصورة والسواد انما يستقر عليه الجسم
فالاول مذموم لسطو او من تابعه والى مذموم لاطول وشيعة والى ان ذم جوهرا المتكلمين وقد رتب الى كل
من الرابع الخامس جواهر الاول والسادس هو المتعارفين العام قال في الشفا ان لفظ المكان قد يستعملها
العام على جميع ما يمتثل بالمكان ما يكون الشيء مستقرا عليه ثم لا يتميز لهم انه هو الجسم الاسفل والسطح الاعلى
الجسم الاسفل لان يترعرعوا بغير اعيان العاير فيقبل بعضهم انه هو السطح الاعلى والجسم الاسفل وان سائر ما يمتثلوا
بالمكان الشيء الى والشيء كالدن للشراب البت للناس في الجملة ما يكون في الشيء وان لم يستقر عليه هذا هو الغلب
عندهم وان لم يشروا به او لم يمتثلهم بجعل السهم في مكانا والى وان من صورة العالم منهم مستقرة
في مكانا وان لم يمتثلهم على كل شيء وجد والشيء الذي يقع عليه اسم المكان بالشيء الثاني او صافي مثل ان يخرج في الشيء

ويفارق بالحركة ولا يسير مع غيره ويقبل المستقلات اليه ثم ترجوا قليلا الى ان توهموا انه اذا كان المتكلم موصوفا
بانه في ذاته ارادوا ان يعرفوا ماهية هذا الشيء وجوهره كما هم قسموا في انفسهم فقالوا ان كل ما يكون خاصا بالشيء
لا يكون لغيره فلا يكون انما ان كان في ذاته او كونه خارجا عن ذاته فان كان داخل في ذاته فاما ان كان موصوفا
او صورة وان كان خارجا عن ذاته ومع ذلك ليسا به وبغيره فهو انما نهاية سطح بل في الحقيقة يتأخر لا يماضي
انما يحيط وانما يحاط مستوفى لهما اتفقوا انما ان كان في ذاته او كونه خارجا عن ذاته فاما ان كان موصوفا
المكان هو الذي لا وكيف لا والبرهان قبل التعاقب منهم ثم زعم ان المكان هو الصورة وكيف لا وهو اول ما هو
ومنه ثم قال ان المكان هو الابعاد فقال ان بين غلطات الانا والى طرف الابعاد مغطورة بانه وانها تعاقب
عليها الى جسم المحصورة في الانا، وبلغ بهم الامر الى ان قالوا ان المشهور مغطور على البديهة فان الناس كلهم كانوا
ان لما فيها من اطراف الانا، وان لما يرون ويفارق ويحصل الهواء في ذلك البعد بعينه وجوالاته بغيره
من الخيالات الشفافة يتعاقبون قولهم فهو انما نهاية سطح على سطح الاضائة ليس انما نهاية سطح وقوله انما يحيط
وانما يحاط مستوفى عليه تفصيل لا ان ذلك السطح انما يحيط بذلك الشيء المتكلم بل الكون للام، وانما يحاط بالمتكلم
عليه ولعلنا اشار الى ان ما ذهب اليه بعضهم من ان المكان الفلك الاعظم انما هو السطح الذي للفلك الثوابت كالشمس
قوله انهما اتفقوا قد برهنتم ان المعنى اختار له من المنسوب الى افلاطون فقال والمعتقون من المكان في بعض النسخ
من الاول والمعنى واحد هو البعد فان الاحتمالات كاعتد عليه احوالات المكان متحققة في البعد و
مساعدة على كونه هو المكان وذلك انهم جعلوا المكان امارات اربعة الاولى جواز اتصال الجسم في غير ذاته
استحال حصول جسمين متعاقبين في نفس واحد والى انما انما في الجسم بل في ذاته في معنى والاربعة انما تختلف
مثل فوق وتحت وغيرهما والادوات المذكورة في كلام الشيخ الذي ذكرنا في اننا انما اتفقوا على
الامارات لان الشيء اذا لم يسم في علامه او لازم او خاصة او امرية ذاته لا يقع النزاع فيه الاختلاف في
حقيقته قالوا الامارة الاولى ان يكون المكان موصوفا او صورة والشيء قد اقبلت تسكما ايضا بان قال فانما

من قال ان المكان يتعاقب عليه والبرهان متعاقب عليه فانه غير متعاقب الله ان يقال وكل ما يتعاقب عليه
فلا يتم حسنه لان المكان هو بعض ما يتعاقب عليه هو الذي يتعاقب الاجسام بالمحصل في ذلك المكان ان كان
وحد فهو الصورة وذلك ان ليس المكان كل اول ما هو بل الذي هو شيئا متعاقبا وايضا الصورة لا يكون شيئا لان
الموصوف من غير الحاد والبرهان لا يفصل في الصورة ثم في شيء من الغامض ان افلاطون لم يعرف البعد بانه بالبرهان
الاجسام عليه تواروا الصور على المادة وتارة بالصورة لكونه عبارة عن الابعاد والمعنى في ابعاده بغير الصورة الا
الجمية التي يتعاقب الجسم الابعاد وتتميز عن الجودات ثم قال في هذا لا يرد ما يقال ان امتناع كون جسمين في مكان
في غاية الظهور فكيف في هذا العاقل ثم ردت خبرنا بالغة لاننا لم نعلم الشفا قد برهنوا الامارة الثانية
كونه ما يستعمل الجسم الذي لا يتعاقب اليها في الفرق بين المكان والمحل فان المكان الواحد لا يجمع فيه جسمان والمحل الواحد
يجمع فيه حالان كالظلم والكون في جسم واحد ولا يمكن جواز الاتصال في هذا الفرق لكونه مغطورا الا اقام البرهان
على امتناع اتصال الصور والاعراض بخلاف جواز اجتماع جالين في محل واحد امتناع اجتماع جسمين في مكان واحد فانه
مردود والاربعة التي لا يابطل بها زعم بعض الناس ان النفس مكان للبدن وذلك لان النفس ليست في جهة فاذا اطلت
الارابقت الاحتمالات الثلاثة المشهورة بل الانسان من البعد وروح ومجاوب كل منهما يدعون تحقق الامارات
المذكورة فيما ذهبوا اليه ولا نرى في تحقيق الامارات الثانية والاربعة في كل منهما انما النزاع في تحقيق الاولى والثانية
فاحصا البعد يدعون تحققهما في البعد والسطح قالوا فان الناس كلهم كانوا بان لما فيها من اطراف الانا ويريدون
بها اطراف الداخل الى جهة وما بين اطراف الداخل هو البعد لا سطح الباطن اذ هو بينهما وايضا يقولون ان المكان
كالاننا فارغ وميتا ويريدون البعد الذي في باطنه ولا يقولون ان السطح فارغ بل يتجانسون في ذلك جدا
اصحاب السطح يقولون ان هذا معنى على عادات الجمهور وليس في الامور العقلية انهم يقولون فيما بينهم ان
في الجرة والجرة مملوءة ولا يعرفون حال البعد الذي في باطنه بل يقولون ان الجرة مملوءة والصفة والحد والبرهان
منه البعد في الجرة لا يحيط بشيء فذلك لا يتجانسون ان يقولوا ان الجرة مملوءة ويريدون ان يقولوا ان البعد

الباطل مملوء بالجوهر اسم لوجود الخوف المعلوم على شكل البسيط الباطل المحيط ولو كان البسيط تقوم بنفسه لكان مقام هذه
الحرية ولكن لو يقولون في البسيط ما يقولون في الحرية فقد بان انهم اذا قالوا ان المادة في الحرية او قالوا ان
الحرية فارغة او مملوءة وجعلوا ذلك كقولهم ان المادة في مكانه او مكان المادة فارغة او مملوءة وجعلوا المحيط
نعم انما يتصور ان يقولوا في البسيط المطلق انه فارغ او مملوء لان البسيط بسيط بذاته لا يتصور ان يتصور
المطلق ليس هو المكان بل المكان بسيط بشرط الا حاط واذا جعل بل البسيط المطلق بسيط بذاته الصفة لم
يتصور ان ذلك كذا في الشفا والتحقق انه لا شك في ان الامارات متحققة في كل من البعد والبسيط ولا يمنع من
ذلك عدم إطلاق التسمية في ذلك فيما بينهم ولا دخل لاطلاقهم فيه لكن العدة يمكن وجود البعد الذي يكون
مكانا واما ان يكون البسيط براهين فانه على امتناع وجود البعد منها لزوم انه في امتناع البعد الازم
من طاقات البعد الجبرج البعد الذي في طاقات بالسر المتعارف والجواب عن ذلك بقوله واعلم ان البعد
منه ما هو ملاق للمادة وهو الحال في الجسم ويانع مساويه ومنه مفارقة في
الاجسام ولا يقيها جعلها ويداخها بحيث ينطبق على بعد المتكسر ويتحد به ولا
امتناع لخلوه عن المادة ومعناه ظاهر وحاصل تخصيص امتناع الله في الضروريات يكون بين البعدين
الماديين ومنه على تقدير ان يكون احدهما ماديا والاخر مجردا ويرد عليه ان هذا التخصيص انما كان يتصور لو كان
ان يكون للمادة دخل في امتناع الله في كل لا دخل لها في ذلك اصل فالعقل انما يكمل بامتناع الله في كل بين
البعدين لوجود البعدية وكون الشيء ذا حجم وعظم لا امر آخر والمراد من المادة لو كان ما هو جبر الجسم عند المشابهة
فليس لها حجم وعظم في حد ذاته ولو كان المراد منها نفس الجسم على ما هو مضاف لم يكن له حجم وعظم في حد ذاته
لم يكن ايقين من امتناع الله في كل وان كان له في حد ذاته حجم وعظم واما ان يكون الجسم نفس الامتناع
القائم بذاته على ما هو متحقق ذلك فافرق بين البعد الذي هو نفس الجسم البسيط القائم لا في محل وبين الذي هو
جودا يكون احدهما متناهي لا امتناع الله في كل والاخر معنى الله في كل في الشفا كيف يمكن ان يكون

بعد ان معا ومن البين ان كل بعد بين اثنين من البعد واحد لانها امتناع ومجموعه لا لاجل شيء آخر وكل مجموع
الكرس بعد فهو اعظم منه لان اعظم هو الذي يزيده على القدر بقدر خارج عن الشيء فالعظم في المتناهي والكرس في الامور
وكل ما هو اكثر في المقدار قدرا فهو اعظم والاجسام التي يتبعها الله في كل ليس الذي يتبع ذلك في الجسم ان يخل في
ذلك الجسم جلد ما يشغل عليه الجسم الصورة والكميات غير ذلك فان الصورة والكميات ايها فرضت لو لم يكن
فرض الجسم وجودا كان الله اقل مستغنا وليس البسيط الذي يتبعه من هذا اقل من هو الاخر بل هو والاولان يجعلان
وضع ولا يصير كذلك الا بالعرض بسبب البعد الذي تعرض لهما في تعرض للجبر والانتظام فيكون استعدا والبسيط لا
يتبع عليها الله في كل امر المحقق في البعد كيف يمكن ان يانع هذه البسوط وان البعد لنفسها لا امتناع البعد البسيط
ان يفرق البعد البسيط الاخر وليس البسيط مما لا يقبل طبيعة البعد وباقية ولا يقبل ما لا يقبل بعدا او زيادة
يكشف قولها التخلل ذلك حين تتحقق وتسمى فان كان البعد لا يمنع من هذا اقل بعدا في نفسه والبسوط مستعدة
لان بقا البعد وليس في طابعها ما يربطها ان يفرق في مقابل الله اقل فواجب ان يكون الله اقل في الجسمين جازيا
فان كل من لطف في اثنين ليس النفس موافقهما من غير ان حدث من كماله وانفعال امر صوره نال في غير ما
الحكم اذا كان جازيا في كل واحد منهما كان جازيا في الجملة واذا لم ينع واحد واحد منهما لم ينع الجملة لكن جملة
الجسم يانع من اجزاء جسم آخر فيكون سبب ان في اجزائه ما يمنع ذلك وانه ليس كل جزء من اجزائه كذلك واذ ليس البسيط
سببا يمنع ذلك ولا سبب فعل خاص وانفعال خاص فيكون كغير طبيعة البعد لا يكمل الله في كل فان كان مع ذلك
بحسب البسوط المتصورة بالبعد ان لا يدخل البعد لم يجر ان تدخل الجسم في البعد البسيط في كلام الشفا لمخفا وقال
صاحب التوكيدات يانع الاجسام ليس الا كما لها البعد والجسم لما جازان لم ينع بعض الاخر ببعضه وذلك لان الكل في كل
ذلك للجبرية ولا الصورة ولا المادة فانها لو منعت طاقات الكل لكانت لمنت طاقات البعض البعض
فانها متساوية في الكل والبعض ولا تظن ان التماثل جسم لا في البسيط عرض دون ذاته فان التماثل في التقياد
بمعين في كل طرف الاخر وطرف الجسم في كل طرفه وفي كل حال الخط والتقطع ولا التماثل في عرض جبرجياتها

لعدم قوامها بنفسها فان ثبت ان المتاع للتمام البعد فلا يتصور التداخل في الخلا ولا في الملا والتعريف بالتمام
والكمال لا في السطح والخط فانه يجوز ان يتصل فيهما من جهة واحدة بعدتها من جهة اخرى على ما قاله المحقق الشريف
ان في امتناع التداخل في العظم والامتداد فكل ما يتصف بالعظم والامتداد اصل جاز التداخل فيه مطلقا
كالنقط وكل ما يتصف بالعظم والامتداد في جهة او جهتين فقط امتنع التداخل فيه في تلك الجهة او الجهتين فقط
كالخطوط امتنع تداخلها في الطول دون العرض والعمق وكالسطح امتنع تداخلها في الطول والعرض دون
العمق وكل ما يتصف بالعظم والامتداد في الجهات كلها امتنع التداخل فيه مطلقا فان بدته العقل كماله بان
ما لا يحتمل ولا يظن الا في نظيره لاقاه باسره ولم يتصور في احد هاتين خال من الآخر ولا كونهما معا عظم من احدهما
فقط وذلك هو التداخل وان ما لا يحتمل ولا يظن الا في نظيره في الجهة التي يتصف بالعظم فيها كان مجموعها عظم
من احدهما فامتنع التداخل انما هو بالذات لا عظام والاحجام الموجبة لجواز فرض الانقسام والقسايم والمقادير
الابعاد دون البسائط او ليست منفصلة لا بتعاقبها ولا في الصورة البسيطة فان انفصلت هاتان فيهما من المقادير
لكنها مستمرة للمقدار خارجا وهذا لا يمنع تصور وجودها في جهة واحدة في الجهات بخلاف البسائط فانها
تستلزم الصورة البسيطة والمقدار الخارج دون الذات من فطر امتناع التداخل في الاحجام مطلقا سواء كانت ذاتية
او مجردة واما ما اورد عليه السيد المحقق من انه لو كان منشأ امتناع التداخل هو العظم مطلقا لما جاز تداخل
الخطين لا السطحين لكونهما متصفين بالعظم لكنه جاز مطلقا سواء كان من جهة العظم او لا او التداخل هو
الملاقات بالاسراف اذا حصلت حصل ولا اثر في ذلك لكون العلاقات في جهة دون جهة بل منشأ التداخل
هو كون التفرقة بالذات فمفوق بان العلاقات بالاسراف الخطين مثلا انما يحصل اذا ايلقيا من جهة التفرقة لهما
فيهما عظم واما اذا ايلقيا في الجهة التي لهما فيها عظم غير الطول فلا يحصل هناك طاقات بالاسراف اذا انطبق
نقط طرفه على نقطة طرفه الا على الاستقامة فلا يجوز ان ينطبق على نقطة اخرى تفوق في ذلك الخط بعد
النقط الطرفية هكذا في سائر النقاط والافترق ضرورة الطولين طول واحد وان لا يحتمل التداخل في عظم من جهة

فدور ان مجموع الخطين المتساويين بالوصف المذكور قبل انطبق جميع النقاط كان كلالا في وبعد انطبق النقاط
يصير مجموعها خطا واحدا هو مجموع مجموعي الخطين المتساويين كانا اولاً واما اذا ايلقيا في العرض فلا يترجم ذلك
لانها اذا ايلقيا في العرض تلاقيا بالاسراف فلو تفرقت هناك لكان في اول العلاقات كلالا وتوالت العلاقات
يصير جزءا وذلك لان الخطين لامتداد لهما في العرض بخلاف اذا كانا تلاقيا في الطول فان كانا لهما امتداد
في الطول وتفرقت في العلاقات وكان في ذلك لو فرضا يتفرق بالذات اولاً على كون منشأ التداخل هو
التفرقة بالذات لا يضرنا ههنا لان البعد المتكافئ يتفرق بالذات لا في وجهين بل في وجه واحد وهو ان التفرقة جواز التداخل في الاما
دون الاجسام ان الاطراف ملزمة بكون منقسمة في الجهات الثلث كان لهما وجه مشترك صالح لان بقا طرف
آخر بالاسراف في الجسم فانه لما كان منقسما في الجهات الثلث لا يجوز فيه ذلك ومنها ما قال الشيخ في النفا من ان
هذا البعد لا يخلو انما ان كونه موجودا مع البعد الذي هو الجسم لا يكون موجودا فان لم يكن موجودا فيكون موجودا في جهة
المتكافئ في المكان مكان لان المتكافئ في الجسم هو المكان هو هذا البعد الذي لا يوجد مع الجسم وان كان
موجودا مع فلا يخلو انما ان كونه موجودا مع غيره وجودا مع الجسم الذي هو البعد وما يترتب عليه من خواص او احوال غير
له دون التفرقة الجسم المحرر واما ان لا يكون غير بل يتبدل فيصير هو فان كان غير فمناك بعد في اطراف
الحوادث ومكانا وبعد آخر في المتكافئ ايضا وهو بين اطراف الحوادث غير ذلك البعد ولكن من قول الشيخ في النفا من ان
بين ذين البسطين هو انه هذا الامر المتصل بينهما الذي يتقبل القيمة الواحدة المشابهة فكل ما بين هذا الطرف
وهذا الطرف هو هذا البعد الذي بين الطرفين المحررين فهو لا في واحد شخص لا في غير فيكون كل ما بين هذا الطرف
وهذا الطرف بعدا شخصيا واحدا وليس بعدا اخر فاذا كان كذلك لم يكن بين هذا الطرف والجسم
بعدا فكل البعد الذي للجسم بين الطرفين موجودا في البعد الآخر ليس موجودا واما ان كان موجودا في مكان لا يوجد
هو كذلك اذا تعقبه جسم آخر لم يكن هناك بعدا لانه ليس للجسم الا في جهة واحدة بين اطراف الحوادث وهو
بعد المحرر ولا يجوز عنه من ضلوه البسطة المتكافئة فان لا يوجد البعد المفرد الا في جهة واحدة مثل ان تقوم ان يتجه

من جبال المادة كما هو من المشايخ ولا كما هو من المصنفين الاول يكون البعد المكاني ايضا محتاجا الى مادة
لكونه متوقفا في الحقيقة مع الجسم كما عرفت وعلى الثاني يكون الجسم ايضا مجردا كالبعد وعلى التقديرين فلا وجه لكونها
متكنا قابلا للنفذ والافتراس كما قيل لها فيجب كون المكان ايضا قابلا للنفذ فمتى كان المكان آفدا وكذا الى
غير النهاية فيلزم التساوي لكونها مترتبة لاقول في الشئ في الشئ، وقد قيل في البطلان ذلك البعد شئ من شئ
وجودا بعدا في العباد بلانية ونحن لم نحصل الى هذه الغاية فمذموم ذلك على حقيقة يوجب الوجود اليها وسد كرها
بعدا او يدركها غيرنا ثم اقول ان يكون كغيره والفاعل ما ذكرنا فلا يخبر عليه هذا من هذا البرهان لغير ظهوره
ادعاهم كون البعد المكاني محتاجا في الحقيقة البعد الجسمي من المتصل بذاته مما لا صورة له اصل وفي الحقيقة
العرض لا يفهم كالا يخبر في الشئ او في الشئ لا صاحب البعد محتاجا منها انه لو كان المكان سطحيا على سطح الشئ
فيكون الحركة متفرقة من متوجها الى سطح فالظاهر الواقف في الهواء والحركة الواقف في الماء وما يتبدل
عليه وهو متفرق على سطح السطح كغيره متوقفا وذلك لان ما جعله مكانه يتبدل عليه فان كان ساكن
في المكان او من غير المكان ان لم يكن مكانه اذ ان كان قد صدق عليه هذا القول فليس يلزم من سطحه في التدرج
يلزم من البعد انه شئ لا ينفذ ولا يتجزأ ولا يتبدل بل كغيره اذ ما واحد ابعينه والادعاهم ان الشئ لا يقول ولو كان
المكان سطحيا المتصادم للحكام ارجح حكم الجسم الواحد في حالة واحدة فان الظاهر انه لا يصدق عليه انه
متحرك لانه مكانه عليه يتبدل لا مكانه انما نفس الحركة الالهية او طروم لها مع ان ساكن بالثقة ويكون ذلك القول
من طرأ اليه في منتهى متحرك بالثقة ويصدق عليه انه ساكن لعدم تبدل السطح المحيط وعدم تبدل المكان لمزوم
للتكون او نفسه والجواب عن الاول على ما في الشفاء ان الظاهر انه لا يكون متحرك ولا ساكن اذ ان ليس ساكن فلا بد من
قوله في مكان واحد زمانا اللهم الا ان لا يكون له ان لا يتبدل نسبة الى امور ثابتة فيكون ساكن بهذا
المتغير الذي لو تعلق وحال وترك عليه مكانه وحفظ ذلك المكان لم يتبدل به من نفسه كان حافظا للمكان واحد
ونحن لا نزيد الا ان لا يكون الاول ولا هذا فان اردنا ان المعنيين كان ساكن اذ ان ليس متحرك فلا بد من نسبة

الاستبصار الى متحرك الحقيقة هو انه من نسبة الاستبصار الى متحرك وهو انه من الكمال الاول لما بالقوة فيه من نفسه
فليس يوجب ان يكون الجسم كغيره ساكن او متحرك فان الجسم هو الا لا يكون فيها ساكن ولا متحرك في مكان من ذلك ان لا
يكون له مكان ومن ذلك ان يكون له مكان ولكن ليس ذلك المكان بعينه في زمان ولا هو البعد في مفارقة ذلك
ان يكون له مكان وهو البعد بعينه زمانا ولكن اخذنا فيه لانه في زمان بل في حيث هو في ان يكون الجسم في مكان ولا
اثر في الثاني ان القول في الصفة وقساكن بالذات ليس يتحرك بالذات بل المتحرك بالذات هو الصفة وقساكن
في المتحرك في الصفة فان قلت لك ان اذا ساكن في محفوف كبريا من قبله لا يلزم ان يكون ساكن لوجوده بل
مكانه الذي هو باطن الكبريا وكذا الحوت في الماء الجار اذا تولى مثل حركة قد راجعت يلزم ان يكون ساكن وهذا
قائل به في ذلك اما الجواب عن الاول فهو انما لا نسلم عدم تبدل مكانه عليه فان مكانه ليس باطن الكبريا بل باطن
الهوا المحيط به فان الكبريا وسائر الجمل هو بمنزلة اخوانه والاعين التي في الهواء ان كان مكانه حركة الحوت مساوية
الحا طاريا على المقيمين ثم والملازم مساواة وجوده في نفسه مع عدم التفرقة لو فرض عدم حركة المكان له في
النقل بالعرض ويكون ذلك الملازم بعينه فكيف يمكن ان يكون ذلك الملازم مع فرض حركة فلو فرض له حركة
كونها اسرع او اطمن من حركة الماء ومع ذلك فمتعارض بوجه ثلث على سطح الرمي مساوية لكونها في القدر وفي الحقيقة
في الجهة فانه يلزم عدم تبدل بعدة لا تتو مع فرض حركتها ومنها ان القول بالابعد يجعل كل جسم في مكان
اصحاب البسيط المحاور يلزم من ان الجسم لا مكان له واليه اشار بقوله ولم يعلم المكان عطف على
قوله المتصادم للحكام ارجح ان كان المكان هو السطح لزم ان لا يكون المكان عابا لجميع الاجسام ولا يكون الحكم
المتكورا سابقا عليها فان الجسم والجهات لا محيط له والى ان الابل الذرة قد دل عليه كان عابا وشيئا للكلية
كأثر والجواب ان الحكم المتكورا كونه من هو ان الجسم جزا طبيعيا وهو انهم في المكان كآثر في كلام الشيخ
في طبيعيات النفس قوله لا جسم الا وطبق ان يكون له حيزا في المكان واما وضع وترتيب فان قيل كيف لا يكون الجسم
مكانا ونسفا المتمايزان بحسب الجسم اذ ما فوق الارض والافتراس نسبة لان المكان في حركة الدوران فيها

وان كانت وضعية لكل الفلك المكنية بالنسبة لاجزاء المتحرك بالاستدارة تقدم مكان
الامكان لم يكن الشمس والقمر والنجوم الكواكب تنقل من مكان الى مكان آخر والضرورة تبطل فاذا كان كل جزء من اجزاء
الحركة في مكان كان الحركه ايضا في مكان هو مركب من الحركه الاجزاء وظاهره ان ليس في مكان هو سطح فوجب ان يكون
مكانه هو السطح اجزاء المتحرك بالاستدارة ان كانت مفروقه فلا يكون لها الحركه فلا يعرض لها نقل قطعا
وان كانت موجودة بالفعل كالنواكب فالمعلوم حالها بالتم هو تبدل اوضاعها بالقياس الى الامور الثابتة
بتعالوكة الوضعية ان كانت للكل واما انفعالها من مكان الامكان فليس معلوم هذا الشيخ اجاب عن التوجيه المذكورة
بوجود دقيق لطيف هو ان هذه التوجيهات على ان تغير المكان بعد الجعل لكل جسم مكانا وهو امر صواب واجب
وهذا التصويب هو من الشهوات فانه ان لم يكن واجبا ان يكون كل جسم في مكان وجوبا في نفسه كان يجب بالاطلاق
وعلى ان يكون لا وجب لبعض الاجسام ان لا يكون في مكان وان كان واجبا لم يكن الا بد منها ولو كانت
هذه المقدمة وضحة هو ان كل جسم في مكان ولم يكن ان يوجد لكل جسم حاد او ثخن او اشياء المتوحد مكانا غير البعد
المفطور وكان البعد المفطور موجودا كانت الحاجة تستلزم ان يقول بان البعد مكان واما ليس من ذلك
واجبا فالاشد تحريفا ان نعمل حيلة ليكون لنا ان نفعل كل جسم في مكان ونسلم ايضا ان كل جسم في مكان
فليس يجب ان يكون ذلك المكان هو البعد فانه يجوز ان يكون في الحقيقة ليس مكانا لكنه لازم للمكان وعام لكل جسم
المكان فان من هذا القول ان يكون اشبه بالجمهور ان كل جسم في مكان فليس ذلك حجة فان نسبة هذا الزاير الى
الجمهور والذين هم العامة في حيث لا يعتقدون هذا شيئا يجهلون بل يعلمون ويقولون على ما في الجمهور والوجه
راشده اليهم هو ان كل موجود في مكان وانما يشترط اليه وهذا الزاير ان يتباين في ان العامة تنصرف عنها
وتتغير برؤسهم بعد الفطرة العقلية والوهمية وقد عرفنا احوال هذه المقدمات حيث تكلمنا في المنطق ومنها انها
ومعيات دون عقليات ولا يجب ان يثبت اليها ان حكمها ان كل جسم في مكان ليس في مكانا حكمها ان كل موجود
اليه اشارت ولا خير ولا هم فيقولون من الفلك غير انهم في الوضع غير كلام الشيخ ومنها ان كون الجسم في مكان ليس بسلطة

بل بسلطة فوجب ان يكون ما فيه كمية مساوية لقياسه لانه اولان المكان مساو للمكان والتمكين الجسم ذو ثلثة اقطار
ايضا ذو ثلثة اقطار ومنها ان المكان يجب ان يكون لا يتحرك بوجه ولا يزول ونهايات الحركه قد يتحرك بوجه
ويزول ومنها ان التار في حركتها الى فوق والارض في حركتها الى اسفل يطبلان مكانا بطلية ما ومحال ان يطبلان
نهاییة الجسم الذي فوقه او تحته فان النهاية محال ان يلاقيها كلية الجسم فاذا نطلب الترتيب في البعد في الزمان اجاب
عن الاول بان ان غزال الجسم بسلطة وحده لا يكون في مكان بل يلاقي مكانا في المكان بكمية او غزاله لانه جسم
ان يكون في مكان فالقول حتى ليس يلزم منه ان يكون مكانا جسا فانه ليس يجب ان يكون التقيض مكانا او اخره
الاشية بسبب وصفه ان يكون المقيض بذلك الوصف فليس ان كان الجسم يحتاج الى امكان لكونه جسا لا لكونه موجودا
يجب ان يكون مباديها ايضا اجساما او كان العرض يحتاج الى موضوع لكونه عرضا ان يكون موضوعه عرضا واما ان
ان كل بوجه في حركته يقيض بعدا يكون فيه فهو محاذرة على المطلوب الاول وبالجملة ان ليس في المكان بكمية
المكان يجب ان يكون طاقية بجميع جسمه لمكان كان لو كان بكمية يقيضها وليس يلزم ان يكون جميع جسمه
يطاقية الحاد والجملة فانه غير مسلم ان الجسم يقيض بكمية مكانا الا مقدره ان الجسم بكمية يقيض حاديا
ومع القولين جميعا ان حمل الجسم الحاد وكيفية واحد بوصف به في مكان او في حاد وليس كون الشيء
بكمية في شيء هو كونه طاقية بكمية فاما نقول ان جميع هذا الماء وجملة في هذه الحجرة ولا نعبر ان جملة طاقية
الحجرة عن الشيء منها بكمية على ان المكان لا يتحرك بالذات ولا بالعرض فذلك غير مسلم ولا هو مشهور فان الجمهور
لا يبالون ان يتحرك مكان الشيء فانهم يرون الحجرة مكانا ويجوزون لاقية حركته وعن ان هذا بان طلب النهاية
على وجهين طلب مكان وطلب محال واما الطلب المحال فهو ان يكون ذو الجسم يطلب ان يدخل في سطح ونهاية جسم وطلب
المكان ان يطلب ان يلاقيه طاقية حاديا بكمية وهذا المعنى يتحقق مع وضع النهاية مكانا ثم ليس ان طلب النهاية
وجعل ان يطلب ترتيبا في البعد مترتبة بل يطلب ترتيبا في الوضع فقط غير حاجه ان يكون كل وضع في بضع
بل على ان يكون كل وضع هو نسبة ما بين جسمين او ثلثية ولا البعد الا البعد والاجسام المتتالية من حجم الهيئة على

وجوب وجود المكان بالفعل حين يطلب الجسم ان المكان الذي يطلبه الثقيل المطلق وهو الذي يقتضي ان ينطبق مركز
ثقله على مركز الارض كما لو لم يكن موجودا في حال ما يفرض الجسم كطالبا للحصول فيه والحال انه لا سطح هناك موجود
ليعبر به الثقيل وقد عرفت ما فيه من سابقا ومن جهة المبنية على وجوب مساواة المكان للمثلث الكون منطبقا
عليه بالمال ان الشدة المدورة اذا جعلت في صفة رقيقة كان السطح المحيط بها ضعافا بالمحيط بالمدورة واذا جعلت
الصفحة المدورة كان السطح المحيط بها اقل من المحيط بالصفحة الرقيقة مع ان الجسم في الحالين واحد قد ازداد
وانقص المكان المتكامل كمالا وايضا اذا احفرنا في الجسم حفرة فقد انقص الجسم وزدا والمكانه والسطح المحيط
به وايضا في الماء المملوء اذا صب منه بعضه كان ذلك الزق مما سالتا للجسم سطحه الذي كان كالان مما سالت
لك قبل الصفحة نقص المتكامل ومكانه كمالا والجواب عن ان مع كون المتكامل مائلا للمكان ومساواة له انه لا يوجد
شيء من كماله الا وهو طاق السطح الظاهر وفي الصور المذكورة لك لا محالة عانة كماله من الاول يمنع بقا المتكامل
على حاله لانه قد اختلف مقدار الفعل وان كانت المساحة واحدة ومن ثمة ثبانه وان انقص جسم من اوزان
سطح الظاهر المساحة كان من ثمة الثالث يمنع بقا المكان كمالا لانه اذا صب منه بعض الماء فقد انقص قوامه
الاستدارة في حجمه ايضا فاعلم ان المكان الذي فرغ من الجو المسكن في الهواء فلا الهواء لم يطل السطح الذي
كان محيطا بذلك الجو قد بطل فدل على ان المكان هو البعد الذي لم يطل دون السطح الذي قد بطل وعليه منع في
والجواب قد ظهر ظهورا تاما من تصاعيف ما ذكرنا ان القول بالبعد في غاية البعد والاقرب عند من هذا البعد هو
القول بالبعد الموهوم لا كما اشتبه من المتكاملين بل بحيث ان للعقل بعبوة القوة المتخيلا ان ينزع من الاجسام المتعددة
مقدار واحد او الماده مثل مقدار الجسم كونه مقدار او حكمه بانه مكان الجسم فكل جسم من الاجسام انما هو
لبعد الكل نحو كره العالم الجسمان قامة لا يدمر ولا يبعد فيكون تلك الحصة مما يقتضي طبعه الجسم
فيه فيكون مكانا طبيعيا له بيان ذلك ان مجموع العالم الجسمان من حيث الجسمية المطلقة مع قطع النظر عن خصوصيات
الصور النوعية الموجبة لا تختلف في الاجسام وانفصال بعضها عن بعض فيكون كونه كره واحدة شخية لها مقدار

واحد مختص باعتبار حقوق الصور المختلفة النوعية على ابعاض الوهنية بافادته العقل العقيدة صارت مستقرة ومتعددة
بالانواع متميزة كمالا منها ما يطبق به في الحصة الوهنية لمقدار الكل فكل ان الارض مثلا حصة من بعد كره الكل حول
المركز يقتضي الارض بطبعها كونها متميزة الحصول فيها وكان الحصة من ذلك البعد حول المحيط يقتضي هو
بطبعه كونه حاصل فيها وكذا في سائر الاجسام فالمكان الطبيعي للجسم هو حصة من البعد الذي ما خذوه وضع
وترتيب الكون عند المركز او عند المحيط او عناية خصوصية من اجزاء الارض والسموات الحصة التي لا تنفك
لها في الخارج جملتها فيكون تصاويفها صفات الوجود كالزيادة والنقصان بل في الوهنيات انفس الامر في الترتيب
انترج في الخارج هو ايمان الكراهة المنصورة ببعضها فوقي بعض هذه الاحتمال مما سالت في سالف الايام ثم جرت
في كلام بعض الافاضل ما يقرب منه فان قلت اذا كان البعد الذي ذكرته هو مالم يكن الجسم متمكنا في الخارج ولم يكن
مكان الجسم موجودا فيه وهذا خلاف ثابت بالاول الذي ذكرته قلت لما كان هذا البعد من انترج في الخارج
كان الجسم يكون الجسم متمكنا في الخارج صحيحا بمعنى ان الجسم في الخارج بحيث لا ينزع البعد موهوم ويحكم كونه حاصلا
فيه ووجود المكان في الخارج على ما دل عليه الدليل اعم من ان يكون موجودا بنفسه او بانترج هو منه وانما القول
بالسطح على ما قرره الشيخ كما عرفت من تصاعيف ما ذكرنا فهو وان كان ايضا فرسوا ولا يرد عليه شيء مما اوردوه
الا انه لا يمتنع كما اعتقد بل يتحقق ما ذكرنا من الاحتمال في البعد قال بعد نقص من السطحين في المكان بهذه
العبارة فاذا كان المكان هو الذي فيه الجسم وهو لا يجوز ان يكون فيه موهوم غير اذا كان مساويا وكما لا يستبعد
يفارق ويتعاقب عليه هذه المتمكنا وكانت هذه الصفات كلها او بعضها لا يوجد الا في صورة او صورة او
او سطح يلاق كيف كان ومجموعها لا يوجد في السطح ولا في الصورة والبعد لا يوجد في السطح ولا في الصورة ولا في السطح
الغير الحاد والسطح ولا حاد ومنه الا الذي هو نهاية الجسم على السطح في المكان هو السطح الذي هو نهاية الجسم والسطح
غيره فهو حاد ومساو وثابت للثقلات وبلا المشغل مشغلا ويفارق المشغل الانتقال عن يوهن بالانتقال
اليه وليست على الوجود في جسمان معا فظهر وجود المكان وما يثبت ثمرات خبر تحقيق جميع هذه الامور في

في شرح الاشارة واما الثالث فليقل من ان ذلك محال بوجه صحيح اذا ما دام يجوز قيام المعاوضة بالمال
 وان كانت خفية وبان المنع من ان يترسب الضعف والصغر في وارد لانه مانع خارجي وقد فرض عدم المانع
 الخارجيه كذا قال المصنف في شرح الاشارات واما الرابع فليقل من ان استبعاد المتعديين قد يفسد شرط المعاوضة
 الاثرية من ان حال ما يتعلق بالمقدار في حيث قبول الزيادة والنقصان تبعية المقدار كمال المقدار فربما
 الاحكام كقبول المساواة والمعاوضة والعادية والمعدودية والتشارك في القيمة والفرق بينه وبين المقدار
 انما هو في كون تلك الاحكام فراضها بالذات وفي الآخرة بالعرض وخاسر بالنسبة الى اية البركات
 البعد ادروها انه لا يلزم من كون المعاوضتين عابتي الزمانين ان يترسب في عدم المعاوضة قليلا
 او كثر بنفسها لانه عرزا وبسبب المعاوضة زمانا فيستعملها واحدة المعاوضة وتختص باحدة معاوضة فان ذلك
 زمان نفس كذا في مختلف في جميع الاحوال انما يختلف زمان المعاوضة بحسب قوتها وكثرتها ويختلف زمان
 الحركة بعد انضيق ما يلزم من ذلك اليه فلا يلزم المحال واجاب المصنف في شرح الاشارات بالقول هو ان الحركة
 بنفسها لا يستعمل زمانا لانها لا تستعمل ان يوجد الا عاصم من السرعة والبطولة لانه لو وجدت لاسع صدم السرعة
 والبطولة في زمان كانت بحيث اذا فرض وجودا في نصف ذلك الزمان او في نصفه كانت لا تحتمل
 ابطالها واسرع فكانت مع صدم السرعة والبطولة في زمانا لاسع صدمها من غير ضرورة
 وبالا وجود لا يستعمل زمانا وقال صاحب المحاكات في نظم جبين اما اولها فلا توضع ذلك
 يلزم ان لا يتغير شيئا بنفسه لان كل شرط فرض فهو لا يخلو عن احد النقيضين ان يتغير شيئا فهو لا يخلو
 عنها فيكون موجودا بل كل شيء فرض فلا يلزم ان يكون موجودا بوجه لازم وبالا وجوده لا يستعمل
 شيئا فلا بد ان يكون لا يتغير شيئا او لا يلزم دخل في اقتضا الشيء واما ثانيا فلان المراد بالافعال المهيئة لا
 بشرط فلا يتم انها غير موجودة واما المهيئة بشرط لا شرط فليس منها غير موجودة لكن لا يلزم ان يكون للسرعة والبطولة
 دخل في اقتضا الحركة كما قاله فيمكن التفتيح في النظر بان يقال ليس المقادير السرعة والبطولة دخل في اقتضا الزمان

بل ان الحركة لا يتغير الزمان الا مع وصف السرعة والبطولة فان الحركة لا تقتضي الا اذا وجدت في زمان
 ولا يوجد في زمان الا اذا كانت سرعية او بطيئة وهذا القدر كاف في تقرير البرهان ثم وادقوله ما ذكره
 وان كان كافيا في تقرير البرهان ولا ينافيه فرض وجود الحركة في انحاء موجودة عن السرعة والبطولة كما توهم
 الشارح القوي كاستيلا لان ذلك لا يستعمل في المكان المفروض بل يكفي في المكان المفروض هو حاصل لان
 كون المكان مكانا يستلزم تحقق امارات المكان غير جواز ان يقال الجسم من الزمان فيكون هو هو لم يجر فرض
 الحركة فيه لانه لكل لا يندفع به كلام المفترض فان كون الحركة مقتضية الزمان ومع وصف السرعة والبطولة
 لا ينافي كون الحركة بنفسها مقتضية قد راس الزمان وبسبب المعاوضة قد افترض ولا يثبت بذلك دعوى
 المصنف ان الحركة بنفسها لا يستعمل زمانا من الزمان وهو ظاهر ما ذكره شارح المقاصد بل التحقيق ان المراد
 المعنى هو ان الحركة لا تقتضي لاجل نفسها قد راس الزمان ولا لاجل المعاوضة قد افترضه بل يقتضية كل
 المفترض كالا ينفخ عن غير فية بل يقتضية من الزمان لاجل نفسها هو الذي يقتضية لاجل المعاوضة ولا
 وجودها مفردة عن المعاوضة او لا يتبع لها وجودا لانه من كونها مع المعاوضة كالتي هي المهيئة للضرورة
 وجود الالام لازما ولا يتبع للمعنى وجود الالام فصله وكل لا يمكن وجوده منفردا عن شرطه انما يقتضي شيئا
 لا يمكن ان يقتضية لاجل نفسه مفردة عن ذلك الشيء وبالجملة ان المقتضية المهيئة لا بشرط لا بشرط لا
 كذلك المقتضية لاجل فان قلت كون الحركة مقتضية لاجل نفسها لا بشرط المعاوض زمانا لا ينافي كونها
 لاجل نفسها بشرط المعاوض اية مقتضية لان ما افعلت تحقق الا بشرط انما ان كمن في ضمن شرط لا واما
 ان كمن في ضمن شرط شيء ضرورة انه لا تحقق لغيره لا بشرطية الا في اعتبار العقل والحكم يمكن تحقيق الحركة
 لا بشرط في ضمن شرط لا ينفك لان كمن تحقيقا في ضمن شرط شيء غير شرط المعاوض فيكون الزمان الذي اقتضته
 لاجل نفسها هو الذي اقتضته لاجل المعاوض فقلت لم لا يجوز ان كمن الزمان الذي اقتضته الحركة لاجل
 نفسها بشرط المعاوض زائدا عما لا يقتضيه لاجل نفسها مفردة عن المعاوض كما اذا فرض في المكان فيكون

زمان قليل المعاقق زايه اعلا زمان الحركة في المثل. وفي امور المعترض قلت لا يمكن ان يتبين الزمان لابل
نفس الحركة منفردة عن المعاقق وان فرض كونها صادرة عن قوة معينة وحسب جسم معين لانه يمكن فرض وقوعها
بحسب القوة في نصف هذا الزمان المفروض اذ لم يكن هناك معاقق فزمان الحركة في المثل لا يمكن ان يتبين
في نفس الامر لستصو الزيادة عليه بل يتبين انما هو بحسب الفرض والتقدير بحسب الواقع فليست بالثابت القوي
توهم ان المعاقق في كل الموضعين الى الحقيقة هو الحركة بشرط لا فلو بان الحركة بشرط لا ليست بوجوده فكيف يتبين
شيئا فلو عدل ان مقصود المعترض هو ان الحركة لا بشرط المعاقق بل يتبين شيئا من الزمان وبسبب المعاقق شيئا
آخوه الا يتبين ان كل من منفردة عن المعاقق مستمرة للزمان قال والجواب مع كون علي في الحقيقة وعالم
للتدقيق ان البطل قول المعترض بالمتغير الذي فهمه بمقدار الزمان في محل الشك ولم يتبين انه بمنزلة الدليل وبالبطل
ينهمه خيانه لانه اذا لم يكن وجود الحركة منفردة عن المعاقق لم يمكن فرض الحركة في المثل وهو بمنزلة الدليل في
طول الكلام بابراد المنوع لما كانت تلك المنوع بامر ساقط مع كونها في فساد في موانع الجواب
الان في عرف حقيقة اوضاع عن فكره والتطويل فيها اذ انا الشك فقد قال في الشك في تقرير هذا
البرهان اننا في الاجسام تحرك بالطلع الاجهات وتختلف مع ذلك في السرعة والبطء فلا يتخلوا
في السرعة والبطء ان كل من في المثل او لا في المسافة فليترك الذي من قبل المتحرك واما الذي
يكون من قبل المسافة فهو انما كان ارق كان قطعها اسرع وكلما كانت اغلظ كان قطعها البطء والرقعة
والغلظ يختلف في الزيادة والنقصان ونحن نحقق ان السبب في ذلك المقاومة فكلما اقلت المقاومة زادت
السرعة وكلما زادت المقاومة زاد البطء فاذا تحرك جسم في المثل لم يتخل انا ان يقطع المسافة الى ثمة بالحركة
زمان اول في زمان ومجال الكيف ذلك لانه في زمان لانه يقطع البعض من المسافة قبل قطع الكل فحين
يكون ذلك في زمان كغير ذلك الزمان نسبة لانه في زمان في طامع المقاومة وكيف مثل زمان مقاومة لو
نسبتها الى المقاومة والملا نسبة الزمانين والبطء من زمان مقاومة من غير في النسبة الى المقاومة المفروضة في نسبة

الزمان الى الزمان ومجال الكيف نسبة زمان الحركة حيث لا مقاومة البتة كنسبة زمان حركة في مقاومة الموضع
لها وجود فضل عن الكيف البطيء زمان مقاومة اخر لو توهمت اقل من المقاومة العليقة الاول بل يجب ان لا
يكون لا توجد اية مقاومة توهمت موجودة من الزمان نسبة الى زمان لا مقاومة اصلا فحينئذ ان كل من الحركة
لا في زمان وليست لانه زمان وهذا محال ولا يحتاج في زماننا هذا ان نحمل هذه المقاومة التي هي نسبة المثل
الحق وجوده او عدمه لاننا نقول ان زمان في الحركة في المثل يكون مساويا لزمان حركة في مقاومة ما لو كانت
موجودة وهذه المقدمة صادقة وواضحة صحتها وكل حركة في المثل افر حركة في عدم مقاومة وهذه المقدمة
صادقة وكل حركة في عدم مقاومة فليست مساوية البتة لحركة في مقاومة ما عاينتها ما لو كانت موجودة فليز
من هذه المقدمة ان لا حركة في المثل مساوية الزمان لزمان حركته في مقاومة ما لو كانت ويلزم منها في الاول
ان لا شيء من الحركات في المثل حركة في المثل واتفق في الكلام مع تحقيق ثم قال وما يمكن ان يقول القائل ان هذا
كل قوة حركته يكون في جسم فانها بغيره في غير مقدار في شدة وتأخر وضعها زمانا لو لم يكن مقاومة
اصلا ثم بعد ذلك فقد يزاد الازمنة بحسب زيادة مقاومتها وليس يلزم ان كل مقاومة ما يوزن في ذلك
اجم فانه ليس يلزم ان كانت مقاومة ما توزن ان كل من نصفها توخر ونصف نصفها توخر فانه ليس يلزم ان كان
عدمه يكون ثقله وقيل ان كل من نصف القوة حركتها في المثل كانت قطرات كثيرة تغيب المقطوع عليه ان يكون
قطرة واحدة توخر اثرها في المثل كغير المقاومة التي زمانها نسبة الى زمان مقاومة المثل لا يوزن شيئا واما
مقاومة اخر لو كانت موجودة فالجواب عن هذا اننا اخذنا المقاومة على انها لو كانت موجودة مقاومة
مؤثرة لكان زمانها زمان حركة في لا مقاومة واما لم يحج ان يقول مقاومة مؤثرة لان المقاومة
قبل انها مؤثرة كان كايها في مقاومة غير مقاومة في المقاومة هو التأثير لا في هذا التأثير وحين
احدهما الكسر في القوة الميل والثلث ما يظن من اصدات المقاومة تكونا فلا تزال تحدث كونا في المقاومة
منشأة لا يمكن بافرا د كين بالبطء وانت سمعت بعد ان من تأثير على الوجهين الاولين في المتحرك

من حيث هو طرف من جهة واحدة وان القسم من جهة اخرى فالجسم عرض الاجزاء لكونها طرفا لامتداد نقطة
 ان لم يقسم اصلا او خطا ان القسم من جهة واحدة او من طرفين ان القسم من جهتين او من جميع من دوات
 الاوضاع المقصودة بالحركة المقصود فيها ان من كان عليها او يقرب منها لا يستلزم حصول الحركة
 في نفس الجهة لكونها غير متقسمة من حيث مرتبة واتساع حصول المقسم في المقسم لما عرفت من ان مقسم الحركة لا يني
 انها المكان لا الجهة وفي ذلك شاع كالتقاليد في الحركة فلا في جهة كذا الحركة في سمت تارة اليها والمقصود
 بالاشارة الى الكلام بالاشارة الى الاستدلال على كون الجهة امر موجودا واضحا وذلك لاستحالة كون
 المعلوم او المجرى مقصودا بالحركة لكونها في ما يلي او في قرب او مقصودا بالاشارة الى جهة فانها لا بد من
 الى الذي عند الاطلاق وانما الكيفية بذكر الوضع دون الوجود لاستدراجه والطبيعي منها امر من الجهة
 فوق وسفل فانها لا يتبدل لان اصلها لا يتغير لانه لا يصير الفوق سفلا ولا السفلى فوقا لكونها متعينين بالطبع
 متماثلين كجانبين في الاربع الباقية من الست المشهورة بين الناس لكونها متماثلة في جميع الوضع دون ^{الطبع}
 لكون تعيناتها وامتياز بعضها عن البعض بحد الوضع والعمل لا امر ارجع الى ما في طبيعتها فان المشرق مثلا
 انما صار قدما للمغرب والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال لانهم جعلوا ما بارأى وجه الانسان
 قداما وما بارأى ظهره خلفا وما بارأى يمينه يمينه وما بارأى شماله شمالا ولذلك اذا توجه الى المغرب تيمم الى المشرق
 يصير ما كان قدما خلفه وما كان يمينه شمالا وما كان شمالا يمينه وما كان خلفه يمينه وما كان يمينه شمالا
 لكون الاول بارأى راس الانسان والثاني بارأى رجليه ولذلك اذا صار القائم شكلنا لا يصير على راسه
 فوقا وما بارأى رجليه تحتها بل يصير راسه تحت رجليه ففوق فان قلت بل هما ايضا يمينه لان بالقياس الى
 شخصين قائمين على طرفي قطر من الارض بل الشخص واحد قائم في وقتين عليها فان ما بارأى راس كل منهما على
 قدم الاخر فيكون هو فوق بالقياس الى الشخص الاول تحت بالقياس الى الشخص الثاني قلت بل ما بارأى راس الاول
 مثلا وان صدق عليه انما قد انما لكن لا يصدق انها عليها بالطبع لا يقال الشخص القائم على طرف قطر الارض

وقد راسه وقد انما هو على النحو الطبي فيصدق ان ما بارأى راسه بالطبع على قدم الاخر بالطبع لا نقول نعم
 لكن على ان كنه قولنا بالطبع صفة للراس القدم وراونا من غير الصدق ليس ذلك بل على ان يكون بالطبع متعلقا
 بقولنا ما بمنزلة التعلق ان الراس كل شخص نسبة طبيعته مع الجهة مغايرة للنسبة الطبيعية التي تقدم
 الاخر والا لكان قد تم الشخص الاخر لو فرضنا ما جئت راس الشخص الاول واقعة على النسبة الطبيعية وليس كذلك
 فليس يقرب راس الشخص من طبيعته ما يقرب من الشخص الاخر وطبيعتها ففعل وقول وما عداها غير
 متناه اشارة الى ان كون الجهات ستا امر مشهور وليس بواجب سبب الشهرة امر ان عامي هو كون الانسان
 ذو الطرف ستة تمازاة كاتروا وهو يكون الجسم قابلا لفرس البعاد ثلثة متقاطعة على راسها قوائم على
 في معنى تعريف الجسم قبل ان يفلح كمال امتداد في تلك الثلثة طرفان هما جهتان وهذه الامور لا يعرف الا انما
 بخلاف الاول فانه قد يعرف العوام ولا يخفى تطبيق الاعتبارين وظاهر ان امتياز جوانب الانسان على
 النواحي المخصوصة اعتبارا من الامتدادات على الوجه المذكور قالا دخل في كون الجهة جهة فانك قد عرفت
 ان طرف كل امتداد جهة باعتبار الامتدادات الممكنة المتفاضلة في الانسان وفي كل جسم بل بالقياس الى
 كل نقطة غير محصورة فالجهات اذا غير متماثلة ^{الاجزاء} ^{ارغف تفصيل}
 البسيطة العقلية والعنصرية وذكر عدد والاشارة الى ترتيبها وبيان بعض احوالها من جهة التفصيل ومن
 خصوصية كونها فلكية او عنصرية والاشارة الى ترتيبها وما يشتمل عليها من الافلاك الجوزية والكواكب
 فتمت اول الانقسام بحسب الفلك والعنصر بقوله وهي قسمان فلكية من الافلاك وما يشتمل عليها و
 عنصرية من العناصر وما يتركب منها ثم قال اما الفلكية فالفلكية منها تسعة اعلم ان السهل
 الى العلم لوجود الافلاك وانبات عددا وبيان احوالها الاساطير طريق الاحساس بركات الاجرام النيرة
 العالية السماة بالكواكب واختلاف تلك الحركات جهته وسرعة وبطاؤه وقوفها وحركتها الى غير ذلك من الا
 التروجد وما بالحواس والرصد وذلك لوجوه تحقيق اصول كنهها العقل بالبرهان او بعرض عن الحواس ما وقع

انما كنه كنهات في الفصل سابع
 في بيان احوال الافلاك النيرة والاشارة

الاتفاق عليه كوجوب سائر كل حركة الجسم بحرك بالذات وتكون بالشيء عليه بالعرض وامتناع الخلق وجوب
الاتصال في الحركات المستمرة البسيطة وجوب التناوب فيها وعدم وقوع الانحراف والالتزام على اجرامها
الموصوفة بالشد والاطعام اتفاق بطريق العادة فوجهه والاولا جميع الكواكب حرك سريعة من المشرق الى المغرب
ومر التي بها تحقق طلوعها وغروبها وممرها من يوم وليلة وبما تحقق الليل والنهار وممر المساء بالحرارة
والحرارة الاولى وحركة التي فاقمتها فلما واحدة الشئ على جميع ثم وجدوا ان الكواكب السبعة المعروفة
بالسيرة حرك من المغرب الى المشرق في لغة حرك اقرب منها في السرعة والبطء فاقمتها فلما ثم وجدوا
مدة طويلة لجميع الكواكب الا في السبعة حرك واحدة فربطت بين فاقمتها فلما على فصول تسعة
افلاك تسعة حركات من المساء بالافلاك الكلية فالمراد من الفلك الكلية ما يستند اليه واحدة من الحركات
التسعة واحد من تلك التسعة وهو الذي يستند اليه الحركة اليومية غير كوكب ولذلك سمي بالفلك الاعظم
لأنه يمتد من الكوكب الى ارض الشمس محيطا بجميع ولذلك سمي بالفلك الاكبر وبالفلك الاعظم
وتحت فلك الثوابت وسمي بالفلك البروج ايضا لان فروع دوائر البروج اولا عليه لكون الكواكب الثابتة
اسم كل برج من شكلها كوزة فيتم افلاك الكواكب السبعة السبعة على الترتيب المشهور ومنزل
المشتري ثم المريخ ثم الشمس ثم الزهرة ثم عطارد ثم القمر وسميت سائر الكونيات حركات خاصة سريعة في الجملة
سميت الخمسة ماضيا للشمس والقمر فيكونا في حركاتها الخاصة تارة مستقيمة وتارة واقعة وتارة رجعة
كالتي في امه ووجه الترتيب ان زحل كيف بعض الثوابت فيكونا في حركاتها بالسرعة فيكون قوة الشمس في
نكسف المريخ فيكون قوة هذه الثلاثة بغير علوية ثم الشمس في اختلاف منظرها والعلوية والمراد باختلاف منظر
موجود ما بين طرفي انفيين المارين بمرکز الكوكب الاولين الى فلك البروج احد هاتين مركز العالم والآخر مركز
الارض فوجه ذلك البعد على القرب منها وعدم البعد عنها واعتدال الوجود ما هو اقل فوجه البعد وهو
موجود للشمس وليس موجود للعلوية فيكونا تحتها واما الزهرة وعطارد فلا حرك يكونا تحت الشمس او فوقها ولا

يكتسبها غير القمر ولا يدرك كسفا من الكواكب لا تتراكم عند مقارنتها ولا يعرف لها اختلاف منظر ايضا
لانها لا يعرف بالذات الشجيين منصب في سطح دائرة نصف النهار واما لا يعرف ان غير الشمس لا يصلح الى
نصف النهار فاما ان يكونا تحت الشمس سحا ناليكونا في وسط بين السطحين في دائرة نصف النهار وتلك
بنسبة ان افترض ان العلوية تبعد عنها الابعاد الاربع والتسعين والتسعين والتسعين والتسعين والتسعين
بمعدان عنها الاقل من الابعاد وهو التسعين والتسعين والتسعين والتسعين والتسعين والتسعين والتسعين والتسعين
وهو انه في مقارنتها ومقارنتها يكون في اوج حامله وفي تربيعها في حضيضه في ذلك ان الشمس في
الذكرة حيث قال اذ السمت مربوطا عليها العلوية بوجه السفليان بوجه القمر بوجه آخرة في ذلك
بما ذكر الشيخ وبعض من تقدم انه رار الزهرة كشمس على وجه الشمس وبعضهم ادعوا ان راء عطارد وكن منين
عليها وسما سفليين لذلك والزهرة منهما فوق عطارد لكسفا فيا في القمر تحت الفلك الكسافي الكلي واما
خصوص هذه التسعة فخرجوا بان لا اقل منها والمتم في الذكرة جواز ان يكونا تحت حيث قال واسناد واحد
الاولين الى الجوز الى افلاك خاص بهما لم يكن متمسا كل من يذهبوا الى ذلك وقال العلامة الشيرازي صاحب
الحق في كنه من الاسناد فاقام احكاما قدس الله سره ان جواز اسناد احدى الاولين الى الجوز لا الى
فلك خاص بهما مع ان جواز اتصال نفس الثانية واخرى الى من وكبح دوائر البروج والمنطقان مفروضا
موجب الثابت فقلت فيما ذكر ان كبح الافلاك الكلية سبعة فقط بان نفرض الثوابت ودوائر البروج على
محيط مثل زحل ونفرض ان يصل احد بهما بمحيط السبعة وكما احدى الاولين واخرى الى السبعة وكما الاخر
ولكن بشرط ان نفرض دوائر البروج متحركة بالسرعة دون البطيئة كتحركها متحركة على سطح المنحنيات بالسرعة
دون البطيئة لينتقل الثوابت بهما من برج الى برج كما هو الواقع فاستحسنه واخر على انه في الاحتمال بمنزلة
ان لا يوجد كوكب من الثوابت على اوج زحل وان لا يوجد كوكب منها لما مقادير بعينه بها على حوالا
الاجمعي حيث لا يحتمل ان يمتد منها ثم من الجوز ان كبح الافلاك الثانية بطول الفلك الخاص بالثوابت لا يمكن

ان كبر جميعها كوزة في حيز محتمل زحل او بعضها في حيزه المحتمل في مثل المشتري والمريخ عالم
 يقع في حيز حركات العلوية ويحرك الفلك الذي هو الحركة السريعة في حيزه المحتمل في مثل المشتري والمريخ عالم
 مجموع السبعة من دون حيزه الادنى في حيزه المحتمل في مثل المشتري والمريخ عالم
 البروج وجميع هذه الاحتمال او في الاحتمال المذكورين كذا اقل بعض شرا الحركة وقد يورثها في حيزه
 يستند كونه قطب العالم القطب اليومي متحركا في حيزه الثوابت ومنفصل عن موضعها ارتفاعا كما كان قطب
 حركه الثوابت متحركا في حيزه اليومي وذلك مع كونه خلاف الواقع يستند كونه في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 ان قطب الحركة اليومي يكون نقطة نوعيه من حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 سطح واحد بعينه في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 واما ان فاع الثابت فلا يكون في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 آخرو متحركا في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 سطح الجسيمين في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 ذلك السطح في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 التي رتبة المراكز كلها في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 المتصل ومثل القوي في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 لارتفاع الانفصال في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 فتمت بالاسراع والبطا والتعاقب والبقاء بالنسبة الى مركز العالم وغير ذلك ولكون الاختلاف متغيرا في
 الحركة المتغيرة جعلوا كل واحد من تلك الافلاك السبعة الكلية مركبا من عدة افلاك جزئية ليس لها استناد الى اختلاف

الى حركتها المركبة ذلك بقدر ما يقتضيه الضرورة فانهم المثل في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 عليها فلكة اليومي السطري المتصل في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 مستأين بالوجه المحض في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 مستأين بالضرورة والمحض في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 الكوكب مركوز في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 او الله ويرى على المواقف المركز في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 اصل الله ويرى في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 يستند في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 حاطا لا متعلقا بالكن لا حاجه الى حركته وانما هو العطار في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 يشتمل على احد ما هو السطري المدبر في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 الله في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 جوف مثل السطري في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 منها ثمان خارج وتدير العطار وتدير المدبر في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 ومرتج الافلاك الكلية السبعة في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 القمر كاعرف اربعة عشر في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 المواضع الافلاك الجزئية في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 المجموع الافلاك الكلية الجزئية اربعة وعشرون كعادتنا في حيزه الثوابت في حيزه اليومي
 في حيزه الثوابت في حيزه اليومي في حيزه الثوابت في حيزه اليومي

فوهم ان مجموع الافلاك الكلية والجزئية خمسة وخمسون لكون الافلاك الجزئية تسعة عشر كون الكلية تسعة
 خطا والمجموع اربعة اربعة وعشرين وليست شرا من اربع مائة من هذه الملائكة من اسفلهم كون الجوز
 فلما كان كون المائل فلما كان والامال ان الفلك الكلي يجب ان يشتمل على مجموع افلاك الجزئية والجوز كذلك فانه
 يشتمل على مائة الف وعاشره ويرى ان امال المائل لا يشتمل على امال السد ويرى ان الجوز لا
 يشتمل على امال المائل على المحيط على العكس ايضا فاذ لم يكن شيء من الجوز والمائل فلما كان ولا المائل
 السد ويرى ان الفلك الكلي لا يشتمل على افلاك الكلية تسعة والجوز لو كان مطلقا لاشتمل
 الشامل لاشتمال الاحاط على كافيه كون الفلك كذا كان الجوز فلكا فلكا دون المائل ولولم يكن
 مطلقا لاشتمال كافيه لا بد من اشتمال الكل على الاجزاء لم يكن الفلك كذا مطلقا ولا لكون المجموع
 خمسة وعشرين كازمة ويشتمل على كواكب سبعة سبعة مرات في عدد ما يشتمل كل فلك من الافلاك
 السبعة الكلية على واحد منها على الترتيب المذكور والف ونيق مطلق على كل عدد من العقدين المذكور
 هما اثنان على ما صرح به في التذكرة او خمسة على اقل وعشرين كواكب ثوابت سبت بها ثبات
 وضع بعضها بعضا او لبطور كذا جدها حيث لا يدرك الابدق وبعده وده من الثوابت مرسومة
 وحيثما وضعها طولا وعرضا واما الف المرسومة منها فلا يسيل الاحصر في احكامها
 متعلقه بالافلاك فمنها ما اشار اليه بقوله والكل اراد بالافلاك بل الفلكيات باجموعها بساط
 افرير مكنة من اجسام مختلفة الطباع اعلم ان السبب في بساط الفلك وكذا في سائر اجزائها هو كونها
 من اللبانات وبيان ذلك انك قد عرفت ان الطبع في اللبانات هو الفوق والفتح ومع كونها بطبيعتها
 جهتان متعنان بالطبع متقابلان بالطبع اما الاول فلانها من بعض الاجسام تحرك بالطبع الى الفوق
 وبعضها تحرك بالطبع الى الخلف فلولا انها متمايزتان بحسب الطبع لما كان كذلك واما الثاني فلان الطالب
 لاحدهما بالطبع مرسومة في الفوق والطبع وايضا احدهما يميل الى اسفل الشخص بالطبع والآخر يميل الى الفوق

طرفة لا تتدافاه متعاقبات لا تدور ويلزم من ذلك ان احدهما اذا كانت غاية القرب من جسم كغيره
 غاية البعد عن اخرهما فذلك فيقول لك والجهتين وتبين فيهما لا يتخلو ان كان كذا في شيا كان اولاه
 انما كان كذا في غير مختلف الاول محال لعدم اولاه بعض الجوز والمفارقة المتشابهة بان كذا في شيا في شيا
 وكون الجوز فيهما بالفرض وغير متمايزة وكون الجنتين بالطبع والفتح في شيا في شيا وهو كون النجوم
 مختلف خارج مما يتبادر في ذلك التي يكون لا تتجسدا جساما لكون الجوز ذات وضع وتبين ذات الوضع لا
 يمكن ان كذا في شيا في شيا واما ما كان في شيا في شيا انما يكون كذا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا
 واحد منها واحد منها واحد لا يمكن ان يكون في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا
 ان كذا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا
 متباينين وكلها باطلان اما الاول فلان كذا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا
 وفي الاخر باطلان لما كان المائل لا محال كما ذكرنا لان احد الجهتين يجب ان كذا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا
 في غاية البعد من المحيط ليس الا لما ذكر في كذا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا
 واما الثاني فلان كل واحد من الجهتين المتباينين فانما يمكن ان يتحد به جهة القرب فقط دون جهة البعد فان البعد
 في كذا في شيا
 يكون في شيا
 يكون في شيا
 من جسم واحد متشابهة الى ما هو خارج عن نسبة واحدة متشابهة فلو كان في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا في شيا
 ان يهزم في كل جانب جسم تحرك الى ذلك الجسم المحرك المتحرك منه فاذا فرضنا جسما تحرك الى ذلك الجسم
 من جانب التدرج الى الجسم الاخر فتمت الحركة مستقيمة الى جهة وليس في مقابلها الحركة المستقيمة الى جهة لا يكون

الاية متعلية ضرورة ان الحركة الافوق لا تكمن الا في تحت وبالعكس ايضا لوحد جسم جهة واحدة بالنوع
 قربا من وجب ان تكمن في قرب من مركزها من جهة واحدة فيكون الجهد الافوق كل واحد من فان جميع البعد
 بالجسم الافوق كان محيطا وان لم يتجدد به بل وبالجسم الافوق فذلك الاجسام ان لم يكن واقعة في البعد
 من الجسم الاول فجات البعد جات مختلفة بالنوع في مقابلة جهة واحدة بالنوع وان كان واقعة في
 البعد متساوية في جهة البعد من الجسم الاول جهة واحدة بالنوع فذلك الاجسام كجسم واحد محيط بالجسم الاول فيكون
 في الجسمين على سبيل محاور مركز الجسم الواقع في المركز داخل في الامر والعرض المحيط كاف في جهة الجسمين
 الشا فلما بطل في القسم ايضا فكون الجسمين ثابت ان في الجسمين جسم واحد لا من حيث هو واحد
 على وجه التقابل في حيث الا حاطة من حال الموجبة لتوحيده في متقابلين كما في فاذن في الجهات جسم واحد
 بالاجسام ذوات الجهات ولا جسم محيط بالاجسام كسور الفلك فثبت ان الفلك في الجهات وهو المتساوي
 نقول ايضا لا يجوز ان تكمن الفلك قبل الحركة المستقيمة لان المتحرك بالوجه المستقيمة يطلب جهة واحدة وكل ما يطلب
 جهة يجب ان تكمن الجهة متحدة قبله لانه يستحيل ان تكمن في غير مركزها طلب الجهة الاولى حاصله لانك قد
 ان طلب الجهة انما هو طلب الوصول اليها او القرب منها لا طلب تعصبا لها ولا يجوز ان تكمن في غير مركزها
 للحركة المستقيمة والارزاق في الجهة قبل تلك الاجزاء ولا يتركب من تلك الاجزاء ليعين ذكرنا ثم اذا تم ذلك
 نقول يجب ان تكمن الفلك سبطا غير مركب من اجسام مختلفة بالطبع لان الاجسام المختلفة بالطبع لها الحركة مختلفة
 بالطبع فيكون كل من تلك الاجسام قابلا للحركة المستقيمة الى مكان الذي لا يزال بالطبع فيلزم في جهة بقدر الغرض ان
 في الجهة انما هو الفلك المركب من متفان قبل لا يجوز ان تكمن تلك الاجسام حين كونها اجزاء الفلك واقعة
 في مكانها الطبيعية بان تكمن مكانها الطبيعية متجاورة ولا تكمن قابلا للحركة اليها ولو سلم انها خرجت حال الفلك
 عن اجزاء الطبيعة فلم لا يجوز ان تكمن اجزاء الطبيعة في اجزاء الارزاق فيها حال التالف متساوية البعد
 عن مركز العالم فاذا انتقلت اليها انتقلت بالحركة على اديرة مركزها مركز العالم فلا يحتاج ان يتحرك الى احد

جسر الفوق والوقت الفلك انما هو جسر الفوق والوقت لكل جهة فلا يلزم في جهة واحدة بالنوع قبله ولو سلم ان
 اتفقا لما لا يمكنها الطبيعية انما هو بالحركة الى احد جهتي الفوق والوقت فلا يلزم في ذلك الاية والجهة قبل حركة
 الاجزاء ولا استحال في ذلك وانما الحال ان يتجدد قبل وجوده فاذن انما الجواب عن الاول فهو ان كلام
 تلك الاية يكون في غاية القرب من الجهد فيكون جميع تلك الاية متحدة بالنوع لا مختلفة لانك قد
 عرفت ان المكان الطبيعي ليس مطلوبا بالكون نفس المكان بل بالكون مع وضع وترتيب مع الجهات في تحت
 نوع الوضع وهو غاية القرب لا يمكن ان تكمن الاية مختلفة بالنوع واذ لم يكن الاية مختلفة بالنوع لم يكن الا
 الحقيقة لها مختلفة بالنوع فظهر من ذلك الجواب الثاني ايضا لان تلك الاية في كونها فوق كونها
 غاية القرب من الجهد فيكون غير مختلفة عما قد قيل لا من حيث الحركة الى المكان الطبيعي على اديرة لوجوب كون
 الطلب على اقرب الطرق فيكون الارتفاع اقرب في القوس فبما الجواب عن الثالث فهو ان المكان المتحرك المستقيم
 يقتضي في جهة واحدة هو مقارن لوجود الاجزاء حال التالف لغرض كونها واقعة في غير مكانها الطبيعية
 ان شيئا من جهة واحدة لا يمكن مقارنته لجهة فلا يمكن عرض الحركة المستقيمة لجهة واحدة ايضا قال في
 في طبيعت الشا الجسم الذي من شأنه ان يتحرك بالطبع على الاستقامة لا يصلح ان يكون في جهة واحدة لا يجوز انما ان
 طبا والكون في تلك الجهة او لا يقتضي فان لم يقتضي فليكن يتجدد في جهة واحدة وان لا يكون هو عند ما وان
 طبا والكون في تلك الجهة وكان مع ذلك ان عرض ان لا تكمن في تلك الجهة وهو بالطبع يطلبها كان في
 طبيعة ذلك الجسم المكان ان عرض طلب تلك الجهة ولكن من المستحيل ان يوصف بان في المكان طلب الجهة الا
 وتلك الجهة حاصله فيكون لا يجوز لذلك الجسم الا يمكن في طبا وان عرض ان لا يكون في تلك الجهة ويكون
 تلك الجهة حاصلة في نفسها يطلبها كل جزء من فاذن لم يوجد في المكان فاذن لا يوجد في طبا في جهة واحدة
 بل لسبب من خارج وهو فاذن فاقول من موضوع الطبيعة واذ كان كذلك فالجهة غير متحدة في الذات بهذا الجسم
 قد فرض بهذا الجسم متفان ان ليس يجوز ان تكمن اجسام اتفق في جهة واحدة المعينة وبين في ذلك ايضا ان الجهة

طريقين احدهما من جهة الشمال وهو ان الفلك الكوكبي يميل على بعض اجزاء المثلث من اول ما هو عليه في الوضع
الذي اذنت من بعض فلكي من جهة الشمال والجنوب لهما على التقاطع عند جدي ان يميل وضع على الاستقامة فيجب
طبا على ميل مستوي لوجوب ميل فلكي قابل للحركة كما يتبين في بحث الاسرار في كتاب النظم في الفلك
بالجود لان البساطة في الفلك لا تقتضي الا ان امتناع الحركة المستقيمة وهو مستند الى التقييد وانما الوجود
الميل المستقيم لكن انما يمتنع على البساطة في جهة الاستقامة لا التقييد وهو في بعض النسخ في كتابها من قبل
وهو وجود الحركة المستقيمة في الفلكات المعلوم بالحق والارض فلا بد ان يكون فيها ميل مستوي وانما لا يعلم
الحركة المستقيمة لا بالطبع وذلك لغرض عدم الميل فيها ولا بالضرورة ذلك لان الميل في الطبع لا يقبل
ميل اقربا وبعيدا برأيه ان امتناع الفلك وتقريره لا يمكن ان يقبل الميل في الطبع ميلا قريبا فليكون
بالضرورة في زمان وليكون فلك المسافة جسم افخم ميل معاوقة ما هو عليه في زمانه فيكون
زمان الطول ولكن جسم في ميل معاوقة اقل عاكسة زمانه في الميل الاول وعيد الميل في
في مثل زمان غير الميل يتحرك مثل مسافة لان مع وحدة المتحرك كمن نسبة الزمان الى الزمان كمن نسبة
الى المسافة فيكون الحركة مع المعاوق كالمساوية وهو محال وبغير ذلك كما عرفت في كتابه في الحركة مع المعاوق
انما اذا وجد ميل الطبع في انما خارجي وهو قوام ما في المسافة قال المصنف في شرح الانشائي انما
الذي من خارج انما هو كاختلاف قوام يتحرك فيه كالهواء والماء والارقة والغلظ وانما الذي ليس من خارج
فوقه لا يمكن ان يعاوق الحركة الطبيعية لان ذات الشيء لا يمكن ان يتغير شيئا يتغير ما يعود عن اقتضا
بل هو الذي يعاوق القسرية وهو الطبيعة او النفس التي انما هي الميل الطبعي فان لم يلزم من ارتفاع
المعاوقين من الخارج والداخل ارتفاع السرعة والبطء من الحركة ويلزم من ارتفاع الحركة ولا حل ذلك
الحال بالحوال فيكون الحكيمة على امتناع عدم معاوق خارجي فينبوا امتناع وجودها في تارة على وجود
وجود معاوق وانما فاقبوا ميل طبع في الاجسام التي يجوز ان يتحرك فسر او مستندة في زمانه ولا يمكن

في ما يتحرك بالاستقامة داخل القوام ما في المعاوق فلا بد من المعاوق الداخلية من جهة الميل فينت لم
يكن كما فرض لا يمكن ان يتحرك فلا يلزم الحلال واذا ثبت ان فلك الفلك ميل مستوي فينتج ان يكون فيه
فلك مستقيم قال في الاشارات الجسم الذي في طبا ميل مستوي فينتج ان يكون فيه ميل مستقيم لان الطبيعة
الواحدة لا تقتضي وجهين الا في موضع فاعرفه قال المصنف في شرحه في كتابه في كتاب الطبيعة الواحدة لا تقتضي
امر من مختلفين وجوه من معاينة رخص بهذا الموضع وهو ان الطبيعة الواحدة لا تقتضي وجهين الا في
الاجزاء المستقيمة ومما عرفت من المستقيمة ثم فان قيل لا يلزم المسافات بين الميول في المستقيمة
مما عرفت من جهة بل من غير مقتضية للتوجه اليها ولذا كان في بعض النسخ في كتابها في حركة
مركبة كالميل في الحركة وكما في الجملة في الحركة المستقيمة على الاستقامة من معاينة الفلك على ما قالوا
مع انهما ميل مستقيم وايضا في صورة المصنف في الحركة بل بعض الاشكال في حركة الكوكب في
دورة واحدة عاقد واحد مع دوران في زمانه في ميل مستوي في ميل مستوي في زمانه في ميل مستوي في زمانه
الكوكب على انفسها في مواضعها الممثلة في كتابها في بعض النسخ في كتابها في بعض النسخ في كتابها
على الجهة في الحركة المستقيمة في بعض النسخ في كتابها في بعض النسخ في كتابها في بعض النسخ في كتابها
البعض في النصف الآخر من الدائرة في تلك الجهة وانما النقص فلا يلزم اجتماعهما في جهة واحدة بل
بالذات والآخر بالعرض فان قيل الجسم الذي في طبا ميل مستقيم فينتج الحركة عند لا حصول في مكان
وقد تعذر السكون عند حصوله في فلم لا يجوز ان يتغير جسم ميل مستقيم عند احد راسه ميل مستوي في زمانه
الحال الا في ذلك لان الطبيعة الواحدة انما لا تقتضي امرين بانفراد اما يجب اعتبارين فقد يقتضي
فلك اقتضا الحركة والسكون في الحقيقة في واحدة في الطبيعة الواحدة وذلك ان الشيء هو استقامة المكان
الطبيعية فقط فان كان غير حاصل في ذلك الاستقامة في الحركة فكل واحد ان كان حاصل في وجهه يستلزم
سكونا ومخالفه ان لا يستلزم حركة فهو ان ليس في آخر غير الحقيقة او لا ارادة الحركة فان اقتضا الحركة

انما كان في كونها وسبيل الى الحصول في المكان الطبيعي وظاهر ان استدعاء الوسيط انما هو لاجل
وسيلة الى غير مطلوبة بالعرض فالطريق بالذات عند الحركة والسكون كليهما شرا واحد غير مختلف البتة وانا افقنا
الحركة المستديرة فهو امر مغاير لاستدعاء المكان الطبيعي وليس احد وسبيل الى الاخر اذ ليس في المكان
طبيعية ولا في الاوضاع وضع طبيعي يطلب المتحرك عند الاستدعاء بل المطلوب بالحركة المستديرة امر عاقل خارج عن
المطلوب بالحركة المستقيمة ولذلك استدعت احد الحركتين الى الطبيعة بخلاف الاخر فان ليس بعد شيئا
واحد به بالحق فالحركة المستقيمة والمستديرة امران مختلفان بالذات فلا يمكن ان يقتضيهما الطبيعة الواحدة
بالذات وانا استدعاء الحركة الى المكان الطبيعي والسكون عند فاما امران متحدان بالذات وبالقدر الاول
وان كانا متغايرين لبالذات فيجوز ان يقتضيهما الطبيعة الواحدة بالذات وعند هذا النظر ان هذا السبيل
لا يقتضي اثبات بساطة الفلك وسهلا ما يتوقف على بساطة لتوقف على كون الطبيعة واحدة وهو المراد
من البساطة فلا بد من هذا السبيل في تعيين الاحكام المذكورة وغيره مما قد يكون عمومها للفلك ولذلك
خصصنا الشيخ في الاشارات بالمدد فقال وقد بان ان الله انما هو بالذات لا بعد مغايرة الطبيعة
مبطل مستقيم في وجوده غير صانع بالاجماع ليس مما يتكون من اجزاء او غير اجزاء
عنه بل ان كان له كون وفادع عن عدم الوجود فانه لا يتحقق ولا يمتد ولا يزل ولا يتجلى استحالته
في الجوهر كشيء المادي المودر في نفسه فانه كلام الشيخ لكل المعاد ذكر في شرحه ان جميع الاحكام المذكورة نابعة
لما توجد في الحركة المستديرة من التساويات وان لم يتعرف الشيخ لذلك ثم لم يتحقق ان تلك الاحكام
مختصة بالمدد وانا يمكن الحكم بها على غير بعض الجواهر لا غير ومنها ان الافلاك كلها شفاقة لا تجب
ما وراءها من الكواكب غير البصار ومنها ان الثانية تنهض على غير الاطلس والسبب في ذلك خلوهما عن الكيفيات
الموجبة لثقل البصار فيم الاطلس ايضا واعلم ان احكام الافلاك ايضا انها كرية الاشكال مستديرة
وهذا امر زائد على ما مر من وجوب كون المدد محيطا لاستدعاء اخفى من الاعاظ الا انها لازمة من كونها

لثبات كائنه في كلام الاشارات لم يكن نسبة اجزائها المفروضة متشابهة لبعضها البعض فجميعها الى المركز
لانها انما تختلف ففصل بعض الاجزاء اقرب الى المركز من بعض لزم من اختصاصها بالثبات وبعد غير جهة السجدة
وبعد اختلاف جهات اجزاء المدد على ما ذكر المدد في شرحه ولا يدعيه الكره باعتبارها على المحب والمقهور والذات
كائنه لكونها فرضية محضة لا امتياز بينهما في الواقع بخلاف غير المركز البسيط والمدد في ذلك فان اجزائها
وان كانت فرضية محضة ائتم لا تقابلها كالمصطفى لكنها ليست فرضية محضة بل من ان امتيازات
مستقيمة في نفس الامر وان لم يفرضها فليست في اثبات استدعاء المدد من سهل التقييد بل توسط البساطة وانا
توسطها فهو اظهر لما ثبت من وجوب كون الشكل الطبيعي البسيط كرية ونقل عن ارسطو على كرية المدد وان كان
مضلعا لزم الخلاعة خروج الزوايا عن احيازها وكذا لو كان مضيا او عسريا لا يحتاج الى فراغ و
موضع خال وان الكرية لا تحتاج الى ذلك واعترض عليه بان البسيط اذا تحرك على قطره الاطول والعمودي
على قطره الاقصر لا يلزم الخلا ونقل الشيخ عن بعض مفسري كلامه استدعاء في ذلك وهو انه في غير ان كل
كلام على حسن الوجوه من الحركة الدورية في الكرية لا يقع فيها بوجه من الوجوه فلا يمكن ذلك في الشكل
البسيط اذا تحرك على قطره الاقصر والمدد على قطره الاطول وروى عليه انه يجوز ان يحرك كرية الفلك اذا كان
مضيا على غير قطره الاطول متمعا وكذا على غير قطره الاقصر اذا كان مضيا فلا يلزم الخلا الا على
المرسح واللامح وفيه وعند ان كلام ارسطو لا يعتبر عليه او مراده ان المدد لو كان غير كروي لم يحصل
تمايز في سطح المحب لانه لزم من ذلك تمايز في العمق المحض بحسب الخارج وتبعه خلا هو ان كان كرويا
او لا ولا يظهر ذلك ظهورا بينا من فرض تحركه على بعض الوجوه سواء كان ممكنا او متمعا وليس غرضه ان
تحقق الخلا يتوقف على تحركه على بعض الوجوه بل يدور ان ذلك الوجوه من الحركة لعله متمنع فلا يلزم الخلا الا على
فرض متمنع فليست برجاء من الاقبيات على كرية الافلاك ان الشكل الكروي افضل الاشكال فيكون
بالجزم التساو والاول فلا بد انهما بالطبع حيث يتصف بالوحدة الطبيعية وغيره بالكرة العارضة من

الزوايا والاضلاع الموضوعة قبل الكثرة ما بالطلع اقدم مما بالقسر وايضا اثبات جميع الاشكال المضلعة
على اثبات السلك الكروي واثباته لا يتوقف على اثباتها كما يظهر من اجزاء كتب الهندسة وانما بالذات لانه
هو مبني على دونه هو المركز وغاية محدودته المحيط ولا يعاد منها محدودته فمركزه لا ينقص منه لم يكن كرويا
بخلاف سائر الاشكال واحاطها بالكرة لانه لا يشتمل على كل شكل كحرف مسدود بالقطر وليس يشتمل على شيء
يساويه من المقدار ويدل على كروية الشكل من هذه الوجوه قوله تعالى وانما لموسعون واحكامها في القوام
القانون الهندسي في ان ذوات الاضلاع الكثرة تحمل الى ما يربط منها من المثلثات والاشكال
اخر وليس في اسماها في الكرة واصونها على الاوقات لان الجسم في الزاوية متعرض لها بسبب وضواها
فلو انما يقوى على مقاومة المصادم بخلاف الكروي يدل على كروية من هذا البين قوله تعالى فارح
بما رزقكم فطوره وانما الشيطان للجحيم السواد وهو افضل الاجسام والكل لا يتفق في ان يتقوى بما هو افضل
الاشكال وانما في هذه المسئلة الثالثة في بيان عدد العناصر كقولنا وانما العناصر اربعة
كرة النار الحار تلك القوياس محسوسة باللمس وكرة الهواء الحار تلك التي كذا وكذا النار
الحار تلك الهواء وكرة الارض الحار تلك باللمس كاسية وانما اطلق الكرة عليها لكون الكروية
مطلوبها لكونها مع بقاها على واحدة منها على هيئة الاستدارة اعز الالحاظ ما امكن وان خرجت عن الكروية
الحقيقية انما النار لا تستعمل الا في المرتفعة اليها قبل ان تصل اليها فمقدارها يخرج بذلك عن الاستدارة
الحقيقية وان كان محسوسا باقيها وانما كروية الهواء فير بها لما ذكرنا ومقدارها لعل الارض ووادها
وامواج البحار بذلك ظهر خروج كروية الماء والارض ايضا عن الكروية الحقيقية وقد يعطى كل من الشئ
الاخيرة ككرة النار لانه لا يكون اشارته الى خروج كل منها عن الكروية الحقيقية بخلاف النار لكونها
قوية على احاطة يصل اليها فليقل واستفيد عدد هاس من اوجات الكيفيات الفعلية
والانفعالية معنى انهم وجدوا الاجسام العنصرية قد تملوا من الكيفيات المبصرة والسموعة والمنمونة

والله قد ولا تملأ من جنين من الكيفيات المملوءة مما منى الحرارة البرودة من الرطوبة واليبوسة والسبب في
ذلك ان احاسن الحواس الاربع لهذه المحسوسات ان يكون متوسط جسم كالهواء والماء ولا يمكن ان يتوسط المتوسط
بين نفسه غيره فاذن كل واحدة من هذه الحواس لا يمكن ان يكون المتوسط الذي يتوسطها بل في خيالها فانه كما
وهو لا يتوسط المتوسط لانها لا يتلقى المتوسط وله ان يمتد المتوسطات او ايل المحسوسات ويملأ الجوهر تلك
الاشياء بخلاف النفس ثم وجدوا انما لا يتوسط من جنين من المتوسطات لا يتوسطها من حرارة وبرودة او من رطوبة
رطوبة او من برودة ورطوبة او من برودة وبرودة ولم يجدوا انما يشتمل على واحدة منها فقط ولا يمكن
الكثر من اثنين منها فالجامع بين الحرارة واليبوسة ولم يوجد الا ما يشتمل على مرتبة معينة من كل منهما هو النار
والجامع بين الحرارة والرطوبة كذلك هو الهواء والجامع بين البرودة والرطوبة كذلك هو الماء
البرودة واليبوسة كذلك هو الارض وهذه البينات كايها من غير الوجود الى اعتبار احوال الاجسام التي
يتمسك بها ضبط الاحتمال ان العقلية فلا بد ان يكون في كل واحد منها غيب عن اخرها فاحسن الكيفيات الاربع
او شتمل على واحدة منها فقط فان قيل ان اردتم بهذه الكيفيات ما من في نهاية الشدة لا يكون له اوجارا
ربط لان حرارة ليست في النهاية وان اردتم اعم من ذلك ولا شك ان مراتبها غير مخصوصة فان ائتمت للشيء
عصر الزم عدم الانحصار والازم الرجوع بلامرجه قلنا لم تستفد الحصر من نفس الكيفيات بل من اوجها فكل
حرارة مزدوجة مع الرطوبة ليست الامر تبعية من حرارة الهواء وبكذا في غيره وقد يستفاد الحصر من نفس
الكيفيات في اوجها من غير الغاية كالنقل الشئ في الاشارات حيث قال فالباقي في الحرارة بطبعه هو النار
الباقي في البرودة بطبعه هو الماء والباقي في الميعال هو الهواء والباقي في الجو هو الارض وانما فعل ذلك
وان كان بيان الحصر لازما وواجب المشهور لان اثبات بعض تلك الكيفيات لبعض هذه الاجسام لا يتلوه
من صعوبة كالحارة للهواء واليبوسة للارض ما صرح به في الشفا وكان قد مر الكلام في الاشارة على ان هذه
والوجودان وعلى الاحكام التي لا بد من لا يتحقق في البين وقد عاين في ذلك كلام الفارابي في ميمون السبل

وغير ان ان جرم الانا اصله لا يتكيف بالقياسات الغريبة سرعا ومنه التكيف كقوة الكيفية بطيئا
اعلى القوة الكيفية اشبه تكيفها فوق ما يشبه تكيف غيره ولذلك يتاخر وجود الانا في الرمية المتصلة
المباينات انما هي من تلك المباينات فالانما المذكور شدة بوزن فيه الهواء المظيف بما هو الما سرعة تكيفه
بالكيفية الغريبة يحل الهواء المظيف بظاهرة غلبة البرودة الشديدة سرعا فلا يغير الهواء مادام على سطح
الانما اذا نجا عنه واتصل الهواء بسطح الانا بما هو في فساد من تلك الشدة الاخرى في شرح الاشياء من ان ذلك ليس
بقاوع فرغضا لانما نزع ان السبب في ذلك البرودة هو انما هي شرط جنة ان كبح فلا ان المانع انما
من ذلك ان شئ هو اذا لم يجمع حصر الاسباب الموجه للكون والفساد فلا يلزمنا النقض لعدم الكون والفساد عند
حصول برودة ما فقل ذلك لقصد ان شرط وجوده وان لم تعلمها بالتفصيل في اوان في العلم
لوجود احد ان الله قد يوجد في غير ان كبح في بل سبب وجوده الذي لم يحل بعد وثابت ان ذلك يتغير
ان لا يوجد الله في موضع الرشح لكنه يوجد في غير ذلك الموضع اية وثابت ان الله اذا كان حار وجو
ان يوجد الرشح اية بل نجر ان كبح اكثر لان الحار اللطف واقل للرشح لرد قواه ليس لك الاستشهاد
انما السحاب المتولد من قفل الجبال في فوج من هو الهواء لانه السحاب في ذلك الموضع من موضع آخر
الرشح قد حكا ان شدة ذلك الجبال بارتفاع طوى وغيرهما قد نزل اهل المسكن الجبلية انما ذلك كثيرا
واما على ذلك غير انقلاب الماء فواظم من ذلك الاخرى بحيث يتلف بالجنة كايث عنه غلبان القدرة
اما الذي وادع من النار والهواء فاما انقلاب النار فواظم من الشغل المرتفع فانما تفصل في الهواء
على ما ينزل ولا يجر لها حارة محسوسة ولذلك لا نزل ولا تحرق ما يقابلها واما على غير انقلاب الهواء فاما
فيكون الحار النفع على الكبروس الطرق التي يدخل منها الهواء الجدي كايث من زواول ذلك واما الذي وادع
من الماء والارض فاما انقلاب الماء فواظم من انفعاد المياه الجارية التي تشرى تحت بصير حجارة صلبة
قربة الاجسام من تلك المياه فزمان قليل فليس يكون الحار تلك المياه بسبب ان فيها اجزاء ارضية انفعدت

منها فواظم منها الماء بالبحر والنضوب والماء على اتفاق ذلك الا في زمان متدبر مع تفاوت كثير جدا
قال انا وانا الحكم لا افرق من سره فشرح المذبة بل الحان في ذلك الحاجة في بعض المواضع من الارض خلق الله
فيما هو محسوس شدة الا في غير التوا اذا صادفتها المياه تجرت وربما كانت في باطن الارض فظهرت
بالزلازل ومنه القليل ما نقل من انقلاب بعض النيران حرا وقد شوهت في بعض البها والاسباح حرة هيما
اشخاص من رجال ونسوة ان لا يعوز من التثليل والنقطة في النواحي من جهة وسائر امور متعلق
بالانسان على حالات مخصوصة وادع ان يعلل على الظن انما كانت قوا البنية وما يتعلق بها في ظهور
مثل هذه القوة على قوم غيب الله عليهم غير انما على غير انقلاب الارض فاحتمل الاجسام والصلابة الجارية
ميا اسيلا تعرف ذلك اصحاب الحيل في طلب الاكبر وكثير من ذلك تبصير انما خافا بالاحراق او بالنسج في
جمر الاطال كالنوشادر ثم اذ ابتها بالماء كايث في الارضية الشدة كيف يصير لها ويزول بالاف
من الانقلابات بغرور مطاوعا يعلم الانقلابات بوسط او وسايط واما ان الانقلابات غير الوسط فمخفى
بالتجارب من كايث في كذا ما قيل قوله الصاعقة من النار كايث في كلام الشيوخ وما ياتي في ذلك من ان
ان روية على احالة المركبات الى نفسها المسئلة الخامسة فاحكام كل واحد من العناصر فالتا
حارة يا حارة اما حارها فظاهرة لا يثبث فيها واما بيوتهما فحفية واستدلوا عليها بوجوه ^{الاول}
انما تغر الرطوبة عن الجسم الجوارها وان كان يحمل الاجزاء الرطبة اللطيفة فانها انما تفصل ذلك
بالمخافات لا بالحيوية ولا من صفات بين الحارة والرطوبة فحيث ان كبح ذلك ليوتهما انما في انما لو
لم يكن رتبة كانت رطبة اذ لم يجدوا عنصر الكيفية واحدة فقط ولو كانت رطبة كانت احتمالات
الرطوبة اليها اسرع من احتمالات الاجسام اليابسة لان الاحتمال الى العنصر الموافق في الكيفية اسهل منها الى
المتخالف فيها وليس كذلك بل الامر بالعكس كما في الحطب الرطب واليابس وفيه ان عسر احتمالات الرطب اليها لعن
لبرو المائنة الرطوبة لانه اذا كان الرطب حارا كالهواء يستحيل اليها سرعا والحطب الرطب اذا حتر سريعا

الاستعمال لا يقال اذا كان برودة الرطب يقترن استعماله فيسبب اليأس فيقتصر اليأس على استعماله فيلزم
 ان لا يكون الحطب اليأس استعماله لان نقول البرودة كيفية فعلية فلا يقوى قوتها اليأس فيقتصر استعماله فيسبب اليأس
 قل انك تذكر الشئ في الاشياء فاما اذا اخبرت فاما في قولها يكون منها اجسام صلبة ارضية
 تقع فيها النماذج الصافي قال المفسر في قوله قال في بعض اقواله انها تقول في الدخنة و
 الابخرة المتصاعدة عن الارض المحترقة في النار والدخان هو المحترق اليأس في الارض كان الدخان هو المحترق
 الرطب وهو اجزاء ارضية متصاركت تحت حرارة فضاوت لاجلها وخالطت الهواء واما قوله
 واما في الفضل ان الضواقي على ما كان الشئ بسببه الحرارة والفساد في النار والحرارة فلو كانت
 مادتها التي لا تختلف في الاختلاف بل كانت مادتها الدخنة والابخرة الشهيرة بمواد هذه الاجسام
 في معادنها ثم قيل انها رطبة لانها سائلة القبول للشكل ويرى عليها انما تقدر لتسليم لعلها رطبة الهواء
 ولا بد من كون النار تحت الفلك كذلك ولا يمكن ان يقال ان حرارتها اقل من حرارتها في لطف الهواء
 والالوان اقل حرارة من الهواء ليس لك ان تقول انها اسهل قبولاً للشكل في الهواء شفافاً
 لا يمنع نفوذ الشعاع فيه والمواد التي البسيطة الصرفة ومواد الفلك وانما حكموا ان النار تحت الفلك
 لما وجدوا من طيف في النار الموجودة عندها وحرارتها لا فوق مكان الهواء فتجوز من ذلك ان لها
 ومعدتها هناك وايضا في ذلك ما وجدوا من حرارتها في دوات الاذناب بالبينها هناك و
 كونها شفافاً في حيث لا يمنع نفوذ الشعاع في ذلك لعدم الضوء والقوى لا تقبل الشفاف في
 حالها لولها ولا ضوئها ليس هو على ما زعم الشاع في قوله مستند بان الزجاج الملون شفاف حيث لم يمنع
 من نفوذ الشعاع فيه وذلك لان الزجاج الملون ليس شفافاً بل يقدر ان يكون في لون يمنع الشعاع لا في
 قدره قال الشئ في الاشياء علم ان استضاءة النار الساترة لها واما انما كان لها اذا علق شئ
 ارضياً فيعمل بالضوء عليها ولذلك هو الشئ وحيث النار قوية في شفاف لا يقع لها بل يقع فوقها

57
 ظل غم مصباح افرم قال في قوله ان النار البسيطة شفافاً كالهواء واما استعمالها في الارض
 التي تكون منها الشهب استحالته شفت فظن انها طفت ولعل ذلك من اسباب طفوها احيانا عندنا
 كما اذا القينا شئ في نور مسمرت النار فيه شفافاً لقوتها فان الشئ تشتعل ثم تطفئ فتعبركة
 بالطبيعة السطحية الفلك بدليل حركة دوات الاذناب في الدخنة بركة الاثير حركة طولية
 موافقة لحركة اليومية وقد ثبت لها مع ذلك حركة خاصة ايضاً سواء كانت طولية او عرضية لكنها تقيم
 وانما حكموا ان يكون حركة الاثير في الحركة المستديرة بتبعية الفلك لما فيها من مبدأ ميل مستقيم كما
 يشاهد في النار الموجودة عندها فلما كان ميل مستديراً كان لها طبقة واحدة من النار
 البسيطة غير المختلطة مع غيرها وبما يخالط منها مع الهواء عدة طبقات الهواء وقوية على الحالة
 المحركة اليها عطف على قولها طبقة واحدة وفي بعض النسخ وقوة على الحالة المركبة اليها وكون
 عطفها على قولها طبقة واحدة وما يقال في حديث سنده لوضع فلعلة بطولها فيقال كما في كثير من الجواهر
 المعينة او الخاصة في فلا ينافي كلمة الحكم والهواء حار لانه الماء بالتبخير والتلطيف يصير
 وما يحسن من البرودة انما هو بمجاورة الارض والماء والمخالط مع الابخرة رطب بفجوة الحس
 شفاف ومظهر له اسرع طبقات الاذناب في الدخنة بالاروتيل شرفها الدخنة الغليظة
 المرتفعة وتكون منها الكواكب في دوات الاذناب بالبينها من البناك والاعمة وغيرها التي تارة
 الهواء الصرفة والقريب من الصرفة ومفعلي فيها الدخنة اللطيفة ويصل منها الشهب الثالثة الهواء
 البارد بما يخالط من الابخرة الباردة لعدم وصول اثر الشعاع المنعكس من وجه الارض اليها الرابعة
 الهواء الكثيف المحاذي للارض والماء البارد عارضة برودة المكتبة لكان الاثر المنعكس والماء
 بارداً رطباً شفافاً من شفاف شفيف دون شفيف الهواء ولذا كان يربط بين شفاف وشفاف
 اربع الارض تقرباً فان كل من العناصر هيئة الاستعدادة محيط بعضها ببعض فلا راحة مضممة

الى الشمال وكذا سبب انتقال الارض من احد جهات الارض الى الاخرى وكثير العارة ديارها حيث اوج الشمس الى الجنوب في الصيف
والشمس في سمت الارض وفيها من الارض فيبلغ الحرارة الاحد النكاري والارواق والابواب والاشجار فيبلغ
البرد الى حد النكاري والشمس فيقول سبب كثرة المواد والاعوار في ناحية الشمال باتفاق من الاسباب الخارجية فيكون
المياه بها بالظلم وبغير المواضع المرتفعة مكشوفة وقيل ليس بسبب كثرة المواد في ناحية الشمال بل بسبب كثرة الاشجار
وغيره من الحيوانات ومادة ما يحتاج اليه من المعادن والنبات وانما انتقالها الى الاقاليم الباردة في اثناء
الحال لم يكن على خط الاستواء وهو عبارة عن الدائرة المحاذية لخط الارض في يوم قطع معدل النهار في منطقة
الحركة اليومية بالارض ولا على ما يدعى شمالا وجنوبا عارة بعدد بقاها في الحرارة ولم يكن حول القطبين عارة
اصلا لظهور البرودة ومع معظم العارة في الرجب المسكون به بالبحر والارض رطابت في العرض في خط الاستواء
الى ان يبلغ العرض قريب من خمسين فتنمو هذه القدر سبعة اقسام في العرض حسب ظهورهم في تفاوت نشابة الاحوال
في البرد والحر والى في الطول الامتداد في المشرق الى المغرب في العرض ففاضل نصف ساعه في مقدار
النهار الاطول من النهار كونه الشمس في الاقل البصير فكل واحد من الاقاليم ينحصر بين نصفين مداريين موازيين
لخط الاستواء اربعة عشر اقسام في العرض والى فيكون احد طرفيه هو الشمال فيبقى بمبدأ الاقليم الاول حيث
العرض اثنا عشر درجة والثاني حيث العرض عشرون درجة والثالث حيث العرض سبع وثلاثون درجة والرابع
حيث العرض ثلث وثلاثون درجة والخامس حيث العرض تسع وثلاثون درجة والسادس حيث العرض
ثلث واربعون درجة والسابع حيث العرض سبع واربعون درجة والثامن حيث العرض ثمانون درجة والتاسع
ونهم في جعل مبدأ الاول خط الاستواء واول السبع من شهر العارة المسئلة السادسة في تركيب المركبات
فمن هذه الاربعه وبيان حصول الارض منها ولها الاربعه اعتبارات منها انها مهيول الكون الفاضل والارض
انفصل بعضها لبعض منها انها اركان العالم اذ ينضج في العالم الجسم ومنها انها على الينا المركبات
وبهذه الاعتبارين غير غاصر ومنها انها تركب من المركبات وبهذه الاعتبارين سبب اسطقس عظاما قاسية

واما المركبات فهذه الاربعه اسطقس عظاما وانما علمها ذلك من ان المركبات اذا حصلت
بالقوى والاشياء ظهر منها اربعة ارضية ومائية وهوائية وبخارية فبذلك ثلثة اقسام من النار والشمس والارض
وانما وجود النار في نظام مجوس ما قيل من ان النار لا يكون وجودها في المركب اذ اختلطت بها بالارض والارضية والالهائية
بسبب انطوائها فاجب عنه بان يحفظ التركيب بحفظها من الانطفاء ومن كون تحليل المركبات الى هذه الاربعه
يظهر كون تركيبها منها وهي المركبات التي بحسب الاشياء خاص جدا عند انتقالها على بعضها في بعض
لكونه مسوقا لكونها جميعا وانما حدوث المركبات بحسب الانواع فيثبت بانها من حدوث الاجسام كلها
ثم اشار الى كيفية الفاعل وبيان ذلك ان في كل عنصر مادة وصورة وكيفية والفاعل لا يمكن ان يكون في كل المادة
لانها منفصلة محضة كالماء ولا ان يكون المنفعل من الصورة لان شأنها الفعل والى ثلثه القبول والى الفعل
فيكون الفاعل اما الصورة او الكيفية والمنفعل اما المادة او الكيفية لكن لا فرق بين فعل الصورة
الكيفية منها لان فعل الصورة في غير ما ذكرها لا يكون الا بتوسط الكيفية وهذا معنى قوله ففعل الكيفية
لا بد من فعل الكيفية واذا كان فعل الكيفية فالابدية والمنفعل لا يمكن ان يكون هو الكيفية نفسها لان
الفعلين جنبه ان كانا معا يلزم جميع الفاعلين فيلزم جميع الفعل والى الفعل في جهة واحدة وان
كانا على الترتيب يلزم الوجود والمنفعل المغلوب فاعل غالبا فتبين ان كرم المنفعل هو المادة لكن من انفعال
المادة منها هو آتالها في كيفيةها وهذا معنى قوله في المادة فتكسر صرافة كيفيةها فان
قلت ما ذكره ههنا في الفاعل في شرح الاشارات من ان الفاعل اذا امتزجت وتفاعلت فلا يكون
يفعل كل واحد منهما في الآخر من حيث يتفعل في ذلك الا قولان الفعل ان كان متقدما على الانفعال صار
الفاعل مغلوبا وان كان متاخره صار المغلوب غالبا وان حصل معا كان الينا الواحد غالبا و
مغلوبا معا في شرا واحد وكلما كان فاعل فعل كل واحد منهما بصورة وتفاعل في كيفية ولا يمكن العكس لان
الانفعال في الصورة يفتقر الانفعال في الكيفية الصادرة عنها اذا المغلوب تابع لعلها ولا يمكن

بل انما يكثر الصورة ويكثر الكيفيات التي تجعل هناك الفاعل هو الصورة والمنفعل هو الكيفية ومنها انما
هو الكيفية والمنفعل هو المادة لانه يلزم منها امر اخر وهو ان جعل المنفعل هو المادة في كيفيتها ولا
فرق بين انفعال الكيفية وبين انفعال المادة في الكيفية فيلزم كون الكيفية فاعلة ومنفعله قلنا
انما لا نذكره بما ذكرنا انما لا فرق بين فاعلة الصورة وفاعلة الكيفية لكون فعل الصورة في غير
ما ذكرنا متوسط الكيفية وكذا لا فرق بين انفعال المادة وانفعال الكيفية وقصر هو ان يقع ذلك في
شرح الاشارات حيث قال ومنها بحث وهو انكم حكتم فيما مر ان الصورة انما تفعل في سائر المواد بتوسط
الكيفيات الفعلية ومنها جعلتم الصورة فاعلة والكيفيات منفعله فكم ناقضتم كلكم بوجوبها
انكم جعلتم الصورة فاعلة وان جعلتم الكيفيات الفعلية منفعله واجواب انما لم تجعل الكيفيات انفسها
منفعله بل المنفعل هو المادة ولكن انفعالاتها منسقة لانها في تلك الكيفيات وانتم لم تجعل الصورة
فاعلة في غير مواد لانها لا تفعل تلك الكيفيات ثم هو هذا المخرج في ذكره منها ما يطابق ما ذكره في
شرح الاشارات وهو هذا الكلام وان كان خلاف الظاهر فان ظاهر كلامه انما اختار في ذلك
فكون الفاعل بين الكيفيات لعدم قولهم ما يصور النور غير كما صرح في شرح المقاصد لانه قال لا بد من
استعلم واما الامر الآخر فلان من فاعلة كون الكيفية فاعلة من جهة الصورة ومنفعله من جهة المادة
فانما هو الالزام المتضمن في الكتابين وهذا هو المنسوب اليه بعضهم ان المحققين انما يلزم جواز كون كيفة
واحدة غالبة ومخلوبة من جهتين غالبة من جهة الصورة الفاعلة ومخلوبة من جهة المادة المنفعله فان
قلت الصورة انما تفعل كيفيتها فلم يفعل ما لم يكن كيفيتها غالبة فتوقف كون الكيفية غالبة على
كون الصورة فاعلة لزم الدور وايضا ان الكيفية ومخلوبتها عبارة عن انعدام تلك الكيفية ووجود
كيفية في المادة اسعف منها فلا يصور كون كيفة واحدة غالبة ومخلوبة من جهتين قلت لانتم ان
فاعلة الصورة في غير ما ذكرنا بتوقف على غلبة الكيفية بل بتوقف على وجود الكيفية لتعدد مادة

الغير لقبول فعلها على من الكيفيتين تعد مادة الا في زمان واحد فاذن الاستعداد ان تعدم الكيفيات
ويختلف للمادة كلفيتين اخريين فالغالبية في الحقيقة انما للصورة والمخلوبة للمادة والاعراض ثم
الانعدام للكيفية على ما هو شأن المنفعل الفعل المنسوب اليه الكيفية ليس الا لاعداد فطرته لا لغيره في ذلك
اجتماع الفعل والانفعال او صيرورة المخلوب لثباته بالقول بغلبة الصورة وفيه يكون اختيار كل من
الشقين في الاشكال المتروك في الفعلين معا وتقريره ما عرفت وكونهما في الترتيب نقول في تقريره لانتم انتم انتم
صيرورة المخلوب غالبة في الاعداد انما ذلك فيما هو فاعل على الحقيقة فيجوز ان تكثر الكيفية اولاً ثم تصير
لانك الكيفية المضادة الترتيب كانت معدة لانكار الاول وسجرتك في كلام الشيخ في ابطال هذا المخرج ولكن
انكم في هذا هو امر اخر في دفع الاشكال ان الماسر هو اصل الكيفية والشكر هو صورة الكيفية من انكم في هذا
هو الاعداد لالغالبية الحقيقية كما ينبغي ان يتحقق هذا المقام الذي هو من مراد المقام وانما ما قيل من ان
الصورة ليست فاعلة لانها لا تافعالها بالبارد والحر والبرودة وحصل هناك
كيفية متوسطة بينهما وليس هناك صورة مستقيمة فيكون انكم في الفاعل هو الكيفية فواجب انما في شرح المقاصد ان
الصورة المسخرة منها من الصورة المادية بتوسط الحوارة العارضة فان من قواعدهم ان صورة كل عنصر تفعل في
مادة بالغات وفي غير ما متوسط الكيفية سواء كانت ذاتية او عرضية ثم انهم اعتبروا في هذا التعليل على تصور اجزاء
الغاصرة كما سماها لانها لا تافعالها بالبارد والحر والبرودة وحصل هناك
تأثير الاجسام كما في تسمية الشمس الارض وجعلها طليقاً على يد بل لان الفاعل على الموصول لا يخرج الا بطريق
الماسة ولذا لم يكن كما كان التصور اكثر كان الامتزاج اشد لكون الماسة انتم في هذا اعتبروا انكم في هذا التعليل على
الذي هو سبب المخرج من الغاصر لارجحان في كل منهما فائدة لا يتم به ومنها ان الكيفية المتوسطة المتساوية الماسة
بالمرجع على ما قل وجعل كيفة متساوية في الكل متوسطة على المخرج وانما اثر المركب في المادة
المرتب على ترتيبه على انما لا يخرج من اشارة التعريف المخرج وانما اعتبروا في التسمية بالمراد من انكم في هذا

في كل من الاصل المركب او البسيط المتميز بالقياس الى الجواهر والاشياء في الحقيقة النوعية من غير تفاوت
انما يخلو من الجواهر والاشياء في الحرارة والبرودة والرطوبة والهوسه وكلها الهوا والاشياء
في الحقيقة من جهة المراتب اذ لو اختلفت الكيفيات فمما هو المتخرج حقيقة وكان الشبهة في الحقيقة
انما هي الكيفيات العنصرية الباقية على حالها كما كان هناك فعل وانفعال ولم يتحقق كيفية وحدانية بها
يستخرج المتميز في صورة من الصور التركيبية التي قد حوت الاشارة اليها واما اعتبار التوسط في المراتب
ان كبر في كل من الكيفيات المتضادة بين ما يقع بها بحيث ان يبقى القياس الى الجواهر الباقية ويستمر القياس
الى الجواهر وكلها في الرطوبة والهوسه فلن يخرج من توابيع المراتب كالاتي وان الطعوم والروائح والاراد هو
توسطها كما صرح الشيخ في الاشارة وقال في الحقيقة فمما هو المراتب عشرة اجزاء والباقي خمسة كانت
الكيفية المتوسطة اقرب الى الحرارة منها الى البرودة عاينة الثلث والثلثين في كل الكيفية متوسطة
الاطلاق وانما بل توسطها مع حفظ صور البساطة الاشارة الى هذه من جهة قوله في الشرح حيث
قال في طبيقات الشرائع قوما اخر عوا في قربة فاعلمنا من بابها عجا وقالوا ان البساطة اذا امتزجت
وانفصل بعضها عن بعض ياد ذلك بها لان يخلج صورها فكل واحد منها صورة خاصة وطبيعية صورة
واحدة في غيرهما يواحدة وصورة واحدة فمما هي تلك الصورة امر متوسط بين صورها
الاشكال الخمسة ويرى ان المتميز يستخرج بذلك لقبول الصور النوعية التركيبات ومنهم من جعل تلك الصورة صورة
اخر من صورة من النوعيات ثم رده الى المذهبين الاول قوله ولو كان هذا الزاخر حال المركب اذا
تسطر على ان فعلت فيه فعلا متشابها فلم يكن الفرق الا في تميزه الا في فطرته لا ثبت على ان البنية
والاشياء لا يقدرا البنية فانه ان كان كل واحد من كالاتي فلو استعد او فجميعه وان اختلفت فبني ان
يكون اختلفا وبالاتي والاضعف من كان بعض الاجزاء اسرع استعد او بعضها البطا استعد او مع ذلك
فما كان كبر في ذلك فيها وطبيعية صورة واحدة لا تميز بينها بل لا يميز تميزا لا يخلو انا ان كبر في صورة عينية

او موجوده فان كانت صورة عينية فاما ان كبر في الاوضاع التي يلزم طبيعة الشيء او في الاوضاع الواردة
فخرج فان كانت في الاوضاع التي يلزم طبيعة الشيء فالطبيعية التي يلزمها اوضاع مختلفة وان كانت في اوضاع
وردت عليها من خارج فاما ان كبر في الاوضاع الارضية مثلا فيقضي في كل مثل ذلك التركيب ان كبر في اوضاع
لها من خارج وانما مثل ذلك العارض او لا يتحقق فان كانت لا يتغير وجب في ذلك ان كبر لها صورة لا تتخرج عينية
استعد لقبول ذلك او خاصية استعد لخصه ذلك ليس في ذلك لغيره او ذلك الاستعداد انا ان يكون
امرا جوهريا فيتميز بالجوهر فيكون البساطة متميزة في المركب بجواهر او امرا عرضيا فيتميز بالكم فيتميز في
الكم لا يكون الجواهر الارضية مثلا فيقضي في كل مركب مثل ذلك التركيب ان كبر في اوضاع مختلفة بل في اوضاع
بل في ذلك قد يتحقق في بعضها اتفاقا ولو كان كذلك لكان ذلك بالاقول لم يكن كل مثل ذلك التركيب وجبة
لا خلاف ذلك التميز وان كان يمكن ان يوجد في النجوم لم في نوعه يقطر ولا يرسب ويرسب كله ولا يقطر
لكنك ان كبر ان لا يكون التعليل مغنيا للجوانب والنباتات باقيا مادة وبقايا مادة غير انما المتعلق
الرطوبة واليابس والوجه الثاني في قوله لم يستطع ان هذا الصاعدا اجتمعت فالذي يربط صور الجوهري
فلن يخلو انما ان يخلج صور الارض او شراخج منها يكون ذلك الشيء من شأنه ان يخلج صورها
اذا اجتمعت فان كانت التاثير يربط صورة الارض فاما ان كبر بمطلة لصوره الارض وتاثيرها موجودة
بمطلة وصورة واحدة فان ابطلت والتاثير معدومة فيكون الباطل لصوره الارضية بعد عدم
التاثير او مع عدم التاثير وعدم تاثيره في هذا الموضع ايضا انا هو بسبب الارض والكلام في ذلك هو الكلام
بعينه واما ان كبر في اوضاع خارج هو الذي يربط صورة كل واحد منها اذا اجتمعت فان كان يحتاج في الباطل
الصورة التاثير مثلا واطلا الصورة الاخر الى الارض والارض موجودة او الارض معدومة فبني
وعلت الارض في هذه المعونة واما الكلام في ان كان لا يحتاج فلا حاجة الى ان يربط الصورة التاثير
واطلا الصورة الاخر على البساطة يجوز ان يكون من الحائيات بل اخرج ثم قال فاما الاستعداد لظهور

فيما مثل في القول فان المثل اذا كانت تلك لتبين مادة الارض كانت غلة ومرارا بالفعل ونحو
بشيء موجود فيها وان افقت لانها ايضا يقبل البرد بادت من الارض بالفعل فيكون فاعلة
ومنفعة بادة وكبح البرد عند الفعل في المادة موجودة فلا يبرهن فيها ان تلك انتم كلام الشافعي
ما وذاك انما ثم انما اشار في الاشارة الى هذا المذهب ورد بقوله واذا امتزجت لم تفقد قواها والا
فلا مزاج ففعل المصنف في شرحه المذهب المشار اليه في الشافعي لم يفت الى الجوابين المذكورين فيه بل فرقوا
الاشارة فلا مزاج بل لا مزاج في مفسد ما وكون لان المزاج انما يكون عند بقا الممزج باثنيها في الكلام
المصنف فافترض عليه انه ربما يلزم من هذا القول ان الموجود في جميع الامزجات من التماثلات المستتعة
لصور المركبات كون وفقد لصور الممزجات وليس هناك احتمال في الكيفيات وتوسط بينهما ما ذكرتموه
ونظرا ان مراد الشافعي في ذلك بل مراده هو الاشارة الى اجاب الثاني في الجوابين المذكورين ففعل في الشافعي
قوله وان كان لا يحتاج فلا حاجة الى المزاج في تلك الصورة النارية ومثل الصورة الاخرى بل السليطة
ان يكون عند الملائكة بل المزاج فان في اموات الجواب الثاني انما هو في حاشية الامتزاج بين العناصر
فليس بزم قال في الشافعي في الامور المشككة التماسا لبيان يورد في هذا المذهب المحدث هو ان
ان كان الممزج لا يتغير جواهرها بل يتغير كمالها فيكون النار موجودة وفيه ولكنها مجردة قليل الماء
موجودا ولكن معنى قليل انما يستفيد بالزاد في صور زائدة على صلبها ويترك تلك الصورة ليست في
التماسا في النار في الصور الاجتماعية مثل صور التاليف كمالا لشكل والاعداد فان القبا طليعية والتمس
شماليت في الصور التماسا في مميزات اجتماع احاد في تركيب الجمل ولا لواء في احاد الجمل بل في مميزات
في كل جزء من الجمل الموجود في الاسطوانات في المركب هو ان يترك في نفسه كالتبسة صورة التماسا فيكون
شمالا في نفسه ما اذا عرض لها في المانع في الاستحالة ان يصير لها كذا كذا في كل واحد من البسائط فيكون
ذلك صورة فيكون في شأن البسائط ان يقبل صورة في الانواع ان لم تترك فيقول ليس هو من هذه الشبهة

في احد المذهبين او من اقرضا على المذهب الآخر فان صاحب المذهب الثاني يبرر ان اجتماع العناصر
وحصول الفعل في الانفعال شرط في ان يخلع صورها وليس الصورة التركيبية ولو لا ذلك لما كان تركها في
فيمر في ذلك ان تلك الاستحالة اذا عرضت للمزج منها قبل المفرد وحدة تلك الصورة فان كان لا يقبلها
لان تلك الاستحالة لا يقبل فيها الا ان تصغر الجواهر او يتجاوزها على منفعة على اوضاع مخصوصة وان لم
تلك الصورة مستحالة ان يستحفظ الا تلك المجاورة وان الصورة لكل مادة لا يستحفظها او غير ذلك من
الصلح فهو جواز مشترك للطائفتين ثم فخصا وقد سبق في باب بحث المكان الطبقي انما يتعلق بهذا الكلام واعلم
ان القول بالمزاج يبرز في القول بالاستحالة وهو في القول بالكون ايضا فان الاجزاء النارية التي لها
للمركبات لا تبسط في الاثير بل يكون هناك وكان في المتقين في غيرهما ما كان في غيرهم واحدا في القائلين
بالخليط فانهم كان شكروا في التغير في الكيفية وفي الصورة ويؤمنون ان الاركان لا ترجع لا يوجد منها صرفا
بل في منفعة في تلك الطبايع وهم سائر الطبايع المتغيرة وانما سائر الطبايع منها ويرى انما عند طاقات الغير
ان يبرز منها ما كان كامن فيها فيخلط وتظهر للحمس ما كان مغلويا باغابا على ان لا يثبت بل على ان يبرز
ويكون فيها ما كان بارزا فيصير مغلويا وغايابا بعد ما كان غائبا وظهر او بارزا ثم يقوم زعموا ان الظاهر ليس
على بسبب بروز بل على بسبب نفوذ في كمالها فانه انما يتبين بنفوذ اجزاء نارية فيه من النار المجاورة له
والتمس بها متقاربان فانها مشتركة في ان الماء لم يستحل جارا لكن الجار نارا بطايعه فان في ان احدهما
يرى ان النار برزت في داخل الماء والافير راتنا ورت عليه في خارجة وانما عام الى ذلك المكن بالتماسا
كون شرا في شئ وانما مبرورة في شئنا فوكذا في شئنا الاشارات مطابقة في الشافعي قال في الشافعي
في عظيم مظهره ان اذا كان سلبا في الشئ لا يكون في شئ ففقد مع ان كل شئ يكون في شئ من شئ في الطبع وان اذا
كان سلبا في شئ لا يكون في شئ ففقد مع ان كل شئ يكون في شئ من شئ في الطبع وان اذا
يكون في شئ لا يكون في شئ ففقد مع ان كل شئ يكون في شئ من شئ في الطبع وان اذا

في الهيئة بعد الصورة الجسمية من هذه الصور الاربع النوعية التي اجسامها مواد المركبة كالزوايا والاختلاف
ليس في هذه الصور نفسها لان الاختلاف الذي يكون بسببها لا يزيد على ما رجع فهو ان كان المركب في
التركيب وفيما يبرز بعد التركيب والتركيب يختلف باختلاف مقادير الاسطوانات في القوة والكمية لحيات
الاجزاء باختلافها لا نهاية له وتختلف ما يبرز من بعد التركيب باختلاف ذلك لا في تلك الاختلافات الغير
المتناهية بسبب اختلاف المركبات كما في شرح الاشارات ثم نقول تلك الاختلافات هي اختلافات
مقادير الاسطوانات انما يصير سببا باختلاف المركبات لانها سبب الاختلاف في الاخرى لان
المزاج من الكيفية المتوسطة بين كيفيات تلك المقادير ثم اختلاف الاخرى بسبب اختلاف المركبات
فكون المزاج مع الفيضان الصورة التركيبية على المزاج وبيان ذلك الاعداد على ما في شرح الاشارات
هو ان انكسار النضا والكيفيات المستوارة على كيفية متوسطة وحداية نسبة ما لها الى مبدئها
الواحد وبسببها يستحق ان يفيض عليها صورة او نفسا يحفظها فكلما كان الانكسار اتم كانت النسبة
اكثر والنفس الغايضة يمد بها شبهة ومعناه ان اجتماع الكثرة في وحدة نسبة زائدة لتلك الكثرة عما
كان الذي واحد من تلك الكثرة مع المبدئ الاول مما له في النسبة الزائدة اتم واكمل من التركيبات منها
الانمية مختلفة باختلاف تلك الوحدة في الشدة والضعف فكلما كانت الوحدة اتم وذلك بان يكون
الانكسار اتم كانت المناسبة اتم فيكون الصورة الغايضة بسببها اكل فلما يرد ما اوردته المحقق الاشارة
من ان في الوحدة لو كانت مستوية لا فاضلة المذكورة لكان استواء الوحدة المتحققة في كل عضو
علية لذلك اول لان وحدتها اكل وليس فليس ومع ذلك فعد اجاب عن شبهة المدعيين بمنع الاشارة
او لا وحدة هناك كيف وكل عضو مثل كيفيتين في افعال الشئ في الاشارات مطابعا للحال
الفاراد في النظر الى حكم الصانع به فخلق اصولا وخلق منها افرجة شئ واحد لكل مزاج لنوع وحصل
افرج الا فرجة من الاعمال الا فرج الانواع في الحال جعل افرجها من الاعمال الى الممكن فخرج الانسان

نفس الناطقة وافرقت الامام على قوله افرجها من الاعمال الى الممكن فخرج الانسان بان المباحث الطبية
شهدت بان اعدل الاعضاء جلد الاصابع وافرجها من الاعمال الى الممكن فكان منفرجا على النفس
بتلك الجدة لا بالقلب واجاب عن المصنف بان كون جلد الاصابع اعدل الاعضاء لا يقتضي كون جلد الاعمال
على الاطلاق فان الاعضاء من حيث هي ليست بقوية من الاعمال لغيره من النقصين عليها وانما ليست
فما يتعلق بها النفس اولاً والمزاج المستعمل للصورة الجوانية فضلاً عن الانسان ليس هو مزاج الاعضاء
بل هو مزاج الارواح التي ترتقب الابواب الشديدة والخفيفة فيها من التساو في اول شئ يتعلق بالنفس ثم ان
تلك النفوس تحتاج بسبب حفظ تلك الارواح والكمال الشئ والنوع والاعمال في تلك الارواح
ويعتصم على التعرق هو القلب ثم الى عضو فيها هو الكبد والعضو بقية لان يصير مبدئ للحركة
هو الدماغ في سائر الاعضاء عضو واحد محتاجا بتدبير اعضائها المختلفة المرتبة الى ان يفرج الى
جلد الانسان وغيره فيتم بجميع ذلك الشخص على التفصيل المذكور في كتب الطب اشرف ان قلت قد صرح الشيخ
في مواضع من كتاب القانون ان الروح والقلب هو في البدن خارجا ما يلائم الى الافراد فاقول
بقرب الخفيف والثقيل فيها الى التساو وما ينافيه بل الحق في اجواب ان كلام الشيخ في الاعمال الى النوع
لا العضو فان تعلق النفس انما يكون بمجرى البدن ضرورة ان تعلقها بحسب التدبير والتميز وذلك
لا يتم الا باعضائها فاما المزاج المعقد في النفس ليس مزاج اعضاء بل هو مزاج جميع البدن
جميع افرجة الاعضاء وذلك المزاج اقرب الى الاعمال من افرجة الانواع وانما اول تعلق النفس
بالروح والقلب فذلك هو الحق افرجها من الاعمال الى الممكن لان تعلق النفس لا تسامح بانما يكون بالاعمال
واما كانت الصادرة من الارواح الثمنا والقلب قلت اما المناقاة فمفيدة بان يكون حارة
القلب مثلاً غاية انها غالبة حارة سائر الاعضاء لانها غالبة على البرودة التي في القلب في القوة
يكون الخفيف والثقيل في قربها من التساو وكيف لو كان كذلك لم يكن الاجزاء الباردة في القلب الكثرة

من القوة المارة مع غلبة الارضية في الهواء في انزاس الى الارض كالا يفر على الماء فيكون متعلقا بالفضة
 اذ لا هو الرقيق لا ينفذ وليس كذلك في الهواء في انزاس الى الارض كالا يفر على الماء فيكون متعلقا بالفضة
 وان كان لكل نوع طرفا في اوطاف ونظير اشارته الى ان امره على كل نوع في المركبات ان كانت غير
 محصورة في تلك الناحية من القوة في اوطاف ونظير اشارته الى ان امره على كل نوع في المركبات ان كانت غير
 بيان ذلك ان لكل نوع مزاج خاص به في اوطاف ونظير اشارته الى ان امره على كل نوع في المركبات ان كانت غير
 الجانب اذ ليس في اوطاف ونظير اشارته الى ان امره على كل نوع في المركبات ان كانت غير
 الشخص الواحد في تفاوت مزاج الكيفيات المتقابلة بحسب سائر الكيفيات في كل نوع في المركبات ان كانت غير
 محصورة في طرفين اذ اجازتها ملك مثل مزاج الانسان كمثل زيادة الحرارة الى حد معين لو تجاوزته
 لم يكن مزاج الانسان بل مزاج نوع آخر كالبهائم وكذا في نقصان الحرارة الى حد معين لو تجاوزته كان
 مزاج نوع آخر كالشعب فلا يحصل شئ من مزاج الانسان ملك وكذا في سائر الكيفيات وهذا
 الاعتبار غير اعتبار النقصان في كل من الطرفين يوم هما امتدادا في عرض المزاج والنوع هو الذي
 بحسب الوقوع على الاعتدال في اقسام خمسة لان المقادير الكيفيات المتضادة في
 المخرج ان كانت متساوية فالمزاج معتدل وهو قسم واحد وان لم يكن متساوية فالمزاج غير معتدل
 وهو ما ثمانية اقسام واما الكيفيات غير متضادة في بعضها لا متضادة في بعضها فبالمقادير المتضادة في بعضها
 اقسام اربعة فالجوع والشفوة والمزاج المعتدل غير موجود كما يدل عليه كلامه في الاشارة الى القول
 في قوله جعل اربعة اقسام الى المكنن المزاج الانسان وقال المفسر شرا فاقول ذلك لان الاعتدال
 الحقيقي عند ليس موجودا في اقسامه فخرجه من اقسامه فيكون التقييم الى التقييم
 الاحتمال الحقيقي كما خرج في القانون واستدل على المشهور بان الاقواس يكون متساوية في الميزان
 احيانا في الطبيعة فلا يفسر بعضها بعضا فينتهي في حصول الفعل والانفعال المتساوي في الميزان

وبان لا يكون له مكان طبع لا مكان احد باطل لعدم الترتيب ولا غير في الميزان قبل هذه كما
 واجبه في الاول في استلزام الترتيب في مقدار الكيفيات الترتيب في مقدار الميزان في الميزان
 على انه بما يحصل في الاجتماع باسباب خارجة كمال الاجتماع في الترتيب في مقدار الميزان في الميزان
 ما يوفى عليه كيفيات العناصر كلياتها القطر في الترتيب في مقدار الميزان في الميزان
 والمعتدل على الاول كمن يستغنى عن الترتيب في مقدار الميزان في الميزان في مقدار الميزان في الميزان
 المتضادة ثمانية اقسام وعادة يكون الاقسام كلها موجودة فان قيل فكون غير المعتدل في هذه الميزان
 تامل لان كل مخلوق قدوة في القسط الا ان يوجب في اوصافه او خصه ضرورة واللام في ذلك
 الشئ او النصف او الشخص فقل انما يلزم ذلك لو كان القسط الا ان يوجب في اوصافه او خصه ضرورة واللام في ذلك
 ولم يكن في تفاوته بقيل الزيادة والنقصان وهو غير لازم وعرض على غير المعتدل في
 ثمانية اقسام في اقسام ثمانية اقسام في اقسام ثمانية اقسام في اقسام ثمانية اقسام في اقسام ثمانية اقسام
 فالاول ثمانية اقسام حاصلة من ضرب اربع من الكيفيات فثلاثة اقسام في اقسام ثمانية اقسام في اقسام ثمانية اقسام
 اربعة وعشرون حالة من ضرب ثمانية اقسام في اقسام ثمانية اقسام في اقسام ثمانية اقسام في اقسام ثمانية اقسام
 ونقصانها وزيادتها في كل منها مع نقصان الاخر وان كان ثمانية اقسام في اقسام ثمانية اقسام في اقسام ثمانية اقسام
 اعتبار كل واحدة من متضادتين اما مع المتضادتين الباقيتين جميعا واما متضادتهما واحدة من
 الباقيتين فيكون ثمانية اقسام في اقسام ثمانية اقسام في اقسام ثمانية اقسام في اقسام ثمانية اقسام في اقسام ثمانية اقسام
 الاخرتين ونقصان كل مع زيادة الاخرتين والرابع عشرة عشرة حالة في اقسام ثمانية اقسام في اقسام ثمانية اقسام
 الاربع ونقصانها وزيادتها في كل منها مع نقصان الثلثة الباقيتين وبالعكس في ثمانية اقسام في اقسام ثمانية اقسام في اقسام ثمانية اقسام
 مع نقصان الاخرتين وهذه ثمانية اقسام في اقسام ثمانية اقسام في اقسام ثمانية اقسام في اقسام ثمانية اقسام في اقسام ثمانية اقسام
 مع كل من المتضادتين واجبت ان الاعتدال في الميزان يترتب على الكيفيات في الميزان في الميزان

فاذا كان الاتي بالتركيب ان كبر مثل حارة ضعف برودة وزاد بضعف برودة فلهذه النسبة
 ما است كبر برودة كان غرام حارة لا يقع في ذلك ان كبر الحارة مثلا من البرودة عشرة
 والحارة والبرودة خمسة عشرة الا غير ذلك فاعرف تلك النسبة وان كان التركيب من نوع ذلك التركيب
 فلا يتصور في زيادة الا في الحارة والبرودة كون التركيب او ابرو حارة فلا يكون كونه حارة ضعف
 ان كان باقيا مع تلك الزيادة كان المخرج معتدلا وان لم يكن باقيا معها فانما ان كبر الحارة اقل
 الضعف فيكون ابرو حار خفيف او اكثر فيكون ابرو حار خفيف فلهذا ان يخرج من الاعتدال الطرية كان
 الخارج من الاعتدال الحقيقة كذلك في بقية احكام الاجسام
 ومما حكاه في الساعات الاحوال التي تترتب منها من حيث اجسام كانت الاشارة اليه غير مودة فيه
 مسائل الاول فوجوب تباين الابعاد وكون وجوب تباين الابعاد من احكام الجسم انما هو بالنظر الى ان السعة
 المتحقق بلا خلاف هو البعد الجبري في المكان والى اشار بقوله ويشترك الاجسام كلها في
 وجوب التباين في ارتفاع الابعاد فان التباين هو عدم تمايز من بالذات للكم ولو استقر
 نقل القول بان تباين الابعاد على كل البعد وجوه من المتعديين وابد البركات في المتعديين وغيرهم
 الحكم المتكلمين على امتداد الوجود الاول برهان التطبيق وهو توريه انما اذ لو كانت الابعاد
 غير متمايزة كان فوض خط غير متمايز من بعد معين فوض خط او غير متمايز بعد ذلك المبدأ
 مثلا ثم نطبق الثاني على الاول فلا بد وان ينقطع الثاني والا يلزم ان كبر الثاني فوض من الزيادة هو
 محال واذا انقطع الثاني يصير متمايزا فيلزم الاول زايه عليه بمقدار متمايز وهو مزاج فيكون
 الاول ايضا متمايزا فيلزم تمايزها عاقله لا تمايزها فيلزم اجتماع المتقابلين وهو محال ولا يستلزم
 المحال فهو ايضا محال ولا بد من التباين لوجوب التباين في الوجودات المتمايزة الثاني ان
 عدم التمايز في الارتفاعات هو متعلق بالانصاف فيلزم اجتماع المتقابلين وذلك الوجوب انما هو

عند مقايستها من حيثية هذا الذي فرض له من ان حارة المعروض غير متمايزة بمثلها ابرو غير
 متمايزة فوجوب فرض نقصانها من نقصان ذلك لا يقع عند غير المتمايز من المعروض والاشارة
 للبرهان السطر وحاصلها ان لو كانت الابعاد غير متمايزة لزم محال انحصار الغير المتمايزين حارين
 محال بالبدية وبما التزم على ما هو معروف من القضاء هو ان يخرج من نقطة خطين متمايزين فلا شك انها
 كلما يمتد ان يزداد البعد بينهما فلو امتد الى غير النهاية كانت زيادة البعد بينهما الى غير النهاية
 عليه الشرح في الشفاة ليس اذا كان البعد اياها يزداد بحيث ان يحصل متساوية لغير متمايزة لغير المتمايز
 الى غير النهاية وكل زيادة غير متمايزة كما تعرف في امر البعد وان تعين الزيادة الى غير
 النهاية فيقيم كل واحد يحصل متمايزا ولا يصل بعد الى نهاية لانه لا يزداد عدد في النظام الغير المتمايز
 فاعرفه وقد لا يتمايزه قال فلهذا ما عند روبرت ان كبر غير روبرت يحقق لسان لك ثم قال فان شتر
 احد ان بين امانه من غير متمايزة يقع بين الخطين فليس طريق السان ما يقولون ما لم يحصل فيه
 وجه ولا يبعد غير ما يحصل بل يجب ان يقولوا انما التفرق بعد اثنى نقطتين في الخطين المتمايزين
 غير النهاية متمايزتين لنصل بينهما بخط يكون وتر الزاوية المقاطع فلان في الخطين في زيادة البعد
 الى غير النهاية فاذا الزيادة على ذلك البعد موجودة بغير النهاية ويكون ان يوجد متساوية في
 الزيادة الترتيبية على ما تحت جميع بالفعل فما هو فوق مثلا ان زيادة الثاني على الاول موجودة
 لثالث مع زيادة افر فوجب ان كبر الزيادة الغير المتمايزة موجودة بالفعل في بعد من الابعاد
 ذلك لان الزيادة بالفعل موجودة وكل زيادة بالفعل موجودة فلو وجد واحد فيلزم ان يكون
 بعد موجود في زيات غير متمايزة بالفعل متساوية فيكون ذلك البعد زايه على المتساوي الاول
 على النهاية لا يكون بغير متمايزة فاذا فصل على هذا الوجه كان الخطان المتساويان في الغير المتمايز
 لا يمكن ان يوجد لاجل الخطين فيكون متمايزا غير متمايزة وهذا محال انهم ففقدوا الشرح على ما كان في

الاصل امور اربعة احدها تحصيل البعد الاصل وذلك تفرض نقطتين متقابلتين وصل بينهما بخط كجوز الزاوية
 التقاطع وانما اعتبار وجود الزاوية الغير المتغيرة بالفعل على ذلك البعد فانما اعتبار كون تلك
 الزاوية بعد واحد وانما اعتبر البعد كونه مشترك على غير المتغيرتين فانها لو كانت مشتركة
 يظهر ذلك بل يصح ولم يعتبر كونها متزايدة لانها لما على المساوية فاذا ظهر الخلف في المساوية يكون
 ذلك في المتزايدة اظهر وانما اعتبار اجتماع زاوية كل بعد مع زاوية بعد ففوق فلو لم اجتماع جميع زوايا
 تحتانية فربما فوقها وهذا الموضع الذي هو الزاوية هو القدر لان كون كل زاوية في فرعية
 يستلزم كون مجموع زوايا فرعية فوقها لكون كل بعد مشترك على جميع الزاوية التي تحتها فاذا كان
 كل مجموع زوايا فرعية فوقها وكان جميع الزاوية الغير المتغيرة متباينة مجموع زوايا وكونها ايضا
 بعد فذكر في الاشارات في الامور المقدسة ثم ركب اجزئها كلها لكان ذلك هو كل مجموع في
 بعد ظاهر في مجموع المتباينة الاحاد وكون مجموع الغير المتغيرة لا يعارضه الوهم في الفعل فقبل المنع
 بحسب الظاهر ولهذا قال الامام في جميع هذه المقدمات عليه الامتدة واحدة ومفردة ولما كان كل واحد
 من تلك الزاوية ماصلة في بعد وجب ان يكون الكل ماصلا في بعد فان المطلوب ان يطلب عليه بالليل
 في المقدمة ان ما كان اثباتا بالبرهان والاسقاط فهو لا منفعة في المنع فاما المقدمة ان
 الشئ لم يجعل كون الكل ماصلا في بعد معللا لكون كل واحد ماصلا في بعد فقط بل جعل معللا لكون كل واحد
 وكل مجموع يمكن ان يوجد ايضا ماصلا في بعد استدل في الاشارات على يقوده وانما يكون مكان وقوع
 الابعاد الى حد ليس للزاوية على مكان غير لزم ان يكون جميع تلك الزاوية فرعية كان ذلك لاجل ان يكون
 هناك بعد لا يكون ما في الزاوية في بعد ففوق فيكون المكان الابعاد المنفردة منها هو ذا
 كما ينبغي لا يمكن ان يوجد ما هو ازيد من هو خلاف ما فرضنا في المقدمة ان كان في مجموع متباينة
 ما فرض بعد هو اقل الابعاد وذلك لا يمكن الا في فرضنا انما امتدادا من ان لو كانا غير متباينين لكان

لا بعد الا وفوق بعد فلا يوجد بعد هو اقل الابعاد فان ذلك يلزم من مقتضى ما لا يمكن اثباتها الا بعد
 اثبات المطلوب لا يمكن ان يكون في مقتضى ما فرض بعد هو اقل الابعاد بل هو فوقه على مكان فرضنا ان
 على الوجه المذكور وفرض بعد الابعاد الغير المتباينة وفرض بعد الزاوية الغير المتباينة وكل ذلك
 لا شك في صحته ثم يلزم بعد ذلك ان يكون تلك الزاوية الغير المتباينة موجودة في بعد واحد يلزم
 كون هذا البعد هو الابعاد كما يلزم كونه غير متناه ومحصورا بين حاصرين فكلما لا يضرنا هذا الا يضرنا
 ذلك والحاصل ان فرق بين كون مجموع متباينة ما فرضنا من متباينة مجموع وبين كون مجموع مستقيمة لا
 متباينة لغيرها والذين يصرحون هو الاول دون الثاني فان جميع الحجج الخلفية من هذا القبيل واما
 ان المنة لكل المنة في تميم هذا البرهان فاما هو الزاوية لكون بعد واحد مشترك على الزاوية الغير المتباينة
 بحيث يتجسم من اقل الامور عند هذا استصعب القوم غاية الاستعجاب لو شئت نظرت
 في الاشارات والمحامات في هذا الباب ولقد استقصينا الكلام في حواشينا على ذلك الشرح
 في كل فشرولنا عند ان ذلك ليس بتلك المتباينة فان بعد فرض كون الابعاد والزاوية الى
 غير النهاية ولزوم كون كل زاوية في بعد فوقها يلزم لا محالة ان يزداد البعد الاصل الى غير النهاية
 فيصير غير متناه لان الزاوية زوايا بعد واحد الى غير النهاية غير متناه بالضرورة هذا ان لا يصل
 غظم هذه المنة تصرفوا في هذا البرهان واخر عوارها بين اقرب من ليخف المنة فاول من يعرف
 فيه فخصه هو صاحب الاشارات في المطارحات ففرض بعد ما بين الخطين بعد امتدادها فلو امتد الى
 غير النهاية امتد البعد منها الى غير النهاية بالضرورة ولما كان في المكان ذلك المفروض نوعا فحاول
 سلوك طريق يوجب كون زاوية بين الخطين ثمر فاقامة يلزم ذلك للزوم تساوي الزاويتين كما بين
 في الخط الاصل بين كل نقطتين متقابلتين من سائر المثلث ولزوم كون زوايا المثلث مساوية
 فلو لم كون كل من الزاويتين ثمر فاقامة ويلزم في تساوي الزاويات والاصل في ذلك ما في اقله

وزاوية محاذية للمركز والزاوية قائمة فثبت ان القوس الاخرى النهائية والمسماة ببعض كل واحدة
 قبل المسامسة بأكملها وجميع نقطة افوق تلك النقطة المفروضة فاما ان تاسمها قبل المسامسة
 معا وهو موزع بالسطح ان تاسم التقينية دون القوقاية فيلزم الطرفة او تاسم القوقاية
 قبل التقينية فافرض اول نقطة المسامسة لا تكبر اول نقطة المسامسة فثان قبل ما ذكرتم فربما له
 بطلان الثاني دال على بطلان الملازمة لانه لو تحرك القطر لم يجب ان يكون في الخط الغير المتناهي من نقطة
 نقطة المسامسة لان مسامسة القطر انما تكبر زاوية ومركبة متضمنة لكل نقطة تفرض اول نقطة المسامسة
 لم يكن اولها وانما هذه الدلالة توقف على انقسام الزاوية والزاوية الاخرى النهائية وهو يستلزم عدم
 تمام الانبعاث لانه اذا فرضنا الطول الانبعاث من طرف العالم وتحرك قطر الكرة في الموازاة الى المسامسة
 يحد زاوية في المركز ونفرض ان المسامسة بتلك الزاوية مع طرف قطر العالم لكل المسامسة بعضها
 قبل المسامسة بأكملها ولا بد ان يكون مع نقطة افوق تلك النقطة الزاوية الاخرى النهائية كانت هناك مسامسة
 مع نقاط غير متناهية فوق طرف القطر فيكون القطر مبتدئا في النهاية وانما لا نسلم ان المسامسة
 ببعض الزاوية قبل المسامسة مع النقطة المفروضة وانما يكون كذلك لو وجد بعض الزاوية لكي الزاوية
 منقضية بالقوة لا بالفعل فالشبهة انما وردت في موضع بالقوة مكان بالفعل ولو كان كذلك لامتنع
 حركة القطر على قوس في الدائرة بل حركة متحركة مطلقا لان الحركة الى النصف القوس قبل الحركة الى اكمالها
 والحركة الى النصف نصفها قبل الحركة الى النصف فيوقف قطع المسامسة على حركات غير متناهية وانما محال
 فلما انما الاقراض الاول فبيننا ان نحل على المعاصرة في المقدمه لا على المنع الملازمة فانه غير موجود
 استدلنا عليها بان المسامسة كانت ثم حدثت اذا حل على المعاصرة فاجاب عنها اولها بالتقصير لكل
 قياس استدلنا استثنى في بعض النسخ فانه لو وضع ما ذكرنا في الاستدلال على غير الملازمة بما ذكرنا في
 بيان استحالة اللازم ثم نحل بان هذا لا يجوز الملازمة لان اللازم محال جاز ان يستلزم التقصير على

نقول لو كانت المباشرة غير متناهية وتحرك القطر من الموازاة الى المسامسة فاما ان يوجد اول نقطة
 المسامسة في الخط الغير المتناهي ولا يوجد اولها محال فثبت ان الاقراض الثاني فاجاب عنه
 ان المسامسة بالنقطة المفروضة الحقة والاخرى البتة محالا اعتبارا بخلاف المسامسة مع نقطة المفروضة
 فيبعد موجوده وبعده طرف قطر العالم لا يوجد له ولا خلاف فكيف يصح فرض النقطة هناك وهل هذا
 لا مثلي فرض النقطة في المجرى واثبت بل هذا اولى بموجوده والا اول معدوم صرف والمحال ان الحكم بوجود
 نقطة المسامسة في الخط وان كان وبينما كان مكانا مطابقا لما في نفس الامر يصح ذلك الحكم لا محالة
 بخلاف الحكم بوجود نقطة المسامسة في ما وراء طرف قطر العالم فانه ليس له ان يتراجع أصلا فلا يصح ذلك
 الحكم فلا يلزم عدم تمام الانبعاث في نفس الامر وانما الجواب عن الثالث في بيان انقسام الحركة والزاوية
 وان كان بالقوة لا بالفعل لكن الحكم بمطابق لما في نفس الامر وبذلك يسقط منع كون المسامسة
 ببعض الزاوية قبل المسامسة بأكملها مع النقطة المفروضة ولكون هذا الانقسام غير خارج عن واقع
 بالفعل لم يلزم امتناع حركة القطر على قوس في الدائرة ولا امتناع الحركة وقطع المسامسة المتناهي مطلقا
 لا يقال وجود نقطة المسامسة لما كان في الوهم سواء كان الخط متناهي او غير متناهي قلنا ان نفرض
 نقطة اول نقطة المسامسة في الخط الغير المتناهي ايضا او لا منع عن الفرض لانا نقول فرض اول نقطة
 المسامسة في الخط الغير المتناهي وان كان مكانا لكنه لا يمكن ان يتعين نقطة في الوهم لاولية اول كل
 نقطة نفرض اولها لا يمكن فرض نقطة افوق قبليها في الخط الغير المتناهي بخلاف المتناهي فان النقطة التي
 بها انتهى الخط وانما خارج المتعين في الوهم لكونها اول نقطة المسامسة فلا يمكن فرض نقطة قبليها
 فرضا صحيحا واعلم ان هذه الحجة ضعيفة لان المسامسة المذكورة غير مسامسة الخط مع الخط فثبت
 الحادث في نفس الزمان الذي عرفه فلا نسلم ان الحكم لها زمان موافق لزمانه وجوده فلا يكون
 المسامسة الحادث في مسبوقة بمسامسة في زمان سابق عليه فاذا وجدت كانت المسامسة محالة وكل ان

ان الماء حقيقه واحدة لا يختلف الالباعواض كالانسان دون الفصول والمنوعات
 كالجوان كيف لم يسمع من ان الجسم غير المتصل بالانسان المسئله الثالثه ان الاجسام باقية زانين
 واكثر ولا يتجزأ انما كالتا لا شاعره من الاعراض فلا يلفظ في الاشارة بقوله والضرور
قصت بقاها قال شاع المصغر انما تعلم بالضرورة ان كبتنا وشبابنا وموتنا وودنا
 بعينها التراكيب في غير متبدل في الذات بل ان كان في العوارض واليات لا ينج ان الحس يشاهد في
 لير والاعراض باين كوزاني كمن في ذلك تجدد الامثال كايه الاعراض ثم قال وما ذكر في عدم بقا الاعراض
 من انها لو بقيت لا تمنع فنا لا كان جاريا في الاجسام ايضا ما سبق من اعتبار النظم في قيام الدليل
 على صحتها فاما انهم انما لا يتجزأ من انما تجدد في الامثال كالاغراض ثم قال وزعم بعضهم
 ان قول النظم بعدم بقا الاجسام من غير ان الجسم عند مجموع اعراض العرض غير باق وقد نهى عن
 ان ذلك ليس ان الجسم عرض بل ان مثل اللون والطعم والرائحة من الاعراض جسام قائم بنفسها ثم وفي
 شرح الفاضل القوي نقل المصنف ان هذا النقل في النظم غير معتد عليه فقد قيل ان قال في جوامع الاجسام
 الى الموت حال البقاء فوجب في النقل الى ان لا يقول بقاءها في انهم لم يحل كل المص على البقاء
 بغير الدوام وامتثال الغناء والادغام بل غاية امره التفرق والانقسام كذا نقله شاع المقاصد ثم
 قال وانما خبر ان دور الضرورة في ذلك في غاية الفساد وكيف قد صرح بجوازه في حيث المعاد انتهى
المسئله الرابعه في جواز خلو الاجسام عن بعض الكيفيات المحسوسه انما قال ويجوز خلوها
 عن الكيفيات المدونه في الطعوم والمحببة الى الالوان والاضواء والمشمومة
 الى الراجح كالحواء فانه حال في الكيفيات لانها لا تحس بها وعدم الاحساس فيها شأنه ان يكون
 في غير ما في حقيقة الوجود والادراك السفسطائي والاشعراف في موهبة المسئله
الخامسه في ان الاجسام مرتبه ذاتها لا عند الحكم المرئيه بالذات هو الالوان والاضواء

القائمة بطول الاجسام مرتبه بالعرض بالذات والممكن ان انها مرتبه بذاتها انما قال
 ويجوز في هذا بشرط الصنوع واللون وهو ضروري المسئله السادسه في عدم
 الاجسام كلها على ما ذهب اليه المليون وقد خالف في ذلك اهل التوحيد كما في غيرهم الذميه وهم جماعة
 منسوبه الى الذمير لاسنادهم لحوادث اليه وبالقول في ذلك حشر من انهم لا يشعرون بها لعلها لا يكون
 هو الشريفة وتفصيل ذلك ان الاجسام العقلية عند عدم قيمتها او اذ هو موجودا وادواضها
 الصنوع والشكل اصل الحركة والوضع والخصايات قيمتها او اذ لا يصور ان الجسم من غير انهم يزل
 عن مكانه او ما هو علم ان الاجسام قديمه بذواتها لا بصفتها واختلفوا في تلك الذات التي
 ادواضها انما جسم او ليست بحجم على تقدير تسمية انها الفاضل لا يجمعها او واحد منها و
 البواحد من غير تليط او كلف في التمايز وان منفع من ذلك الجسم وجوده غير الغنى عن ذاته
 الغاير والتميزات او اجسام مفارقة لا تقبل الانقسام الى اجسام الوهم على تقدير عدم تسمية في
 نور وظلمة تحت العالم من امتزاجها وقيل نفس وميو لا تعلق الا بالافرق تحت الكائنات و
 قيل وخصات تجزئت فصارت نقطه وجميعت النقط فصارت خطا وجميعت الخطوط فصارت سطحا
 وجميعت السطوح فصارت جسما كذا في شرح المقاصد نقله في كتاب الامم ثم قال والظاهر انما يوزن انما
 على ما هو المتقد من الحكماء في العلم اشار الى ذلك المليون بقوله والاجسام كلها سادة
الرسوق بالعدم سبقا لانها السابق المسبوق وبذا هو المتبادر من المسبوق بالعدم هو محل التراجع
 وليست من المسبوق بالعدم هذه المعنى صدمنا زمانيا والعدم السابق في السابق قدما زمانيا كما يجب
 الاصطلاح لا ينفك وجوب كون المسبوق مسبقا بالزمان او كون العدم السابق واقعا بالزمان لما مر
 في مباحث الامور العامة ان الزمان غير معتبر في مفهوم القدم والحدث الزمانين لكن جواهر المتكلمين
 المحققين منهم يجعلون هذا العدم السابق امرا مستقرا في الوجود غير قابل للذات فلهذا ان يقولوا بالزمان

والهوى جميع شبه القدم او اكثر ما تفرقت هذه الاوضاع وذلك ليس مما يلزم ان يستلزم ولا
شيء من ذلك فليكن ان كل حق مطابقا لما هو الامر نفسه ولعلك سيطع على حقيقة الامر وقد عرفت
ان المتكلمين يستعملون هذا النوع من السبق اذ لم يكن سبب وقوع كل من السابقي المسبوق في الزمان
بالذات بل بسبق احوال الزمان بعضها على بعض ويحسبون سبق عدم حدوث الزمان على وجوده من هذا
النوع ويختصون السبق بالزمان بالكان بسبب الوقوع في الزمان والقدم المقابل للحدث بهذا المعنى هو
القدم الزمانى والحدث الذاقي هو المسبوق بالعدم سبقا كما مع السابق المسبوق ويقابل القدم
الذاقية العدم السابق في السبق ليس قدما واما هو في الزمان من جهة الممكن وليس كمال الجاهل وقد عرفت
صان سبق على الوجود انما هو سبق بالهبة قبل ان يسبق بالطبع فكل حادث بالزمان فهو حادث
بالذات في غير عكس وكل قديم بالذات قديم بالزمان في غير عكس فما هو قديم بالزمان عند كل من العالم حادث
بالذات وهم يكتفون بالحدث الذاقي اثبات الصانع لكونه على الحاجه لا الموضع عندهم هو المكان
كأثر المتكلمين يحتاجون الى الحدث الزمانى جنتين احدهما جهة اثبات الصانع لكونه على الحاجه
عندهم هو الحدث الزمانى والثانية جهة اثبات كون الصانع قهارا بالاختيار والحدث الذاقي هو الحدث
هو ادم كما استعملوه واقى المكنى منهم فخرته الحاجه كالمعنى فاجتاز الى الحدث الزمانى انما هو جهة
فقط ووجه ما استدلو به بطلان حدوث الاجسام هو ما اوردوه من المصنف وتقريره ان الاجسام لا تخلو عن جزئيات
متناهية حادثة وكل لا يخلو عن جزئيات متناهية حادثة فهو حادث فلا جسم كذا حادثة انما
القصير وهو التماس اليها بقوله لعدم انفكاكها من جزئيات متناهية حادثة
فلو جهين ما صدق ان الاجسام لا تخلو عن الاعراض الباقية والاعراض كلها حادثة لعدم بقائها ثابتين
كما هو عند الاشعر والمسلمين هذا غير عدم بقا العرض ثابتا اعراض الجسم عن هذا الوجه وثانيتها
ان الجسم لا يخلو عن حركة وسكون لان كل جسم في موضع وموضع فان كان مستقلا عن احد ما كان متحركا والا

سكان وكل جزئية في جزئيات الحركة والسكون حادث لان الزمان متغير في مفهوم كل منها وهو قبل القيمة
الماضية غير متغير في مفهوم كل منها فان لم يكن كل منهما ايقاعا فكل حركة مسبقة لما يكون له في الزمان وسكون
منها واقع في زمان سابق للزمان في الحركة وكذا كل سكون مسبوق لما يكون له في الزمان في الحركة
القصير المذكرة والاذن الواجب ان يقول فانها لا تخلو عن الحركة والسكون وكل منهما
ايقاع في زمان جزئياتها بقرينة ما عرفت قوله في جزئيات متناهية حادثة لكونه كذا في زمان
جزئية احوالها من احوالها في مقابلته اقل وهو اصدق من كل منهما ظاهره في احوالها في زمان
ارادة حدوث كل جزئية في جزئيات الحركة والسكون فان هذا هو الظاهر كائنا لاهو في حيزه
والسكون كيف لو كان كذلك لم يمتدح الى التمسك بتناهي جزئيات انما هي من الموضع العنصر في هذه
المسئلة في التطبيق وغيره مما قال واما ثنائيه جزئياتها فلا وجود مالا يتناهي
معان التطبيق على ما عرفت من ابطال التسلسل وقد عرفت هناك عدم كفايته في غير الجمع من الازمنة
وقال المصنف في هذا الفصل الدليل الذي اوردته عليه هو المشكل في مسئلة فيحتاج الى القامه حجة على ان
وجود حادثة الاول الهبة جانب الماضى في الزمان لا ما قبل فيه بل في الزمان اذ كما عرفت فيه فاقول الاول
قالوا في وجوب تباين الحوادث الماضية لما كان كل واحد منها حادثا كان الكل حادثا واقترض عليه
حكم الكل بما خلف الحكم على الاحكام قالوا الزيادة والنقصان يطران الى الحوادث الماضية فكل
متناهية وموضوع محمولات الله تعالى ومقدوره فانه الاول من الزمان في ذاته مع كونه غير متناهي
قال المحققون منهم لحوادث الماضية اذا اخذت تارة مستندة من الآن مثلا ذاهبة في الماضى تارة
مستندة من قبل هذا الوقت في السنة الماضية ذاهبة في الماضى بطريق احدها مع الاخر في اليوم
بجعل المبدأ واحد وما في الازمان من التباين فكل واحد منهما لا يمكن ان يكون في وقت واحد وهو في وقت
الواقع في الزمان الذي بين الآن وبين السنة الماضية واما واحد او احوال كون المبتدئة من السنة الماضية

زيادة على المبتدئة من الآن لان ما يقع من المساوئين لا يكمى زايده على كل واحد منها فاذل يجب ان يكون
 المبتدئة من السنة الماضية لنفس المبتدئة من الآن في ذلك الجانب لا يمكن ذلك لانها متناهية قبل
 المبتدئة من الآن وكم لا تقع متناهيها و الزايده عليها بعد امتدادها وكم من متناهيها فيكون الكل متناهيها و
 اعترض الخصم عليهم بان هذا التطبيق لا يقع الا في اليوم وذلك يكون بشروط تسام المتطابقين فيه غير المتماثلين
 لا يترسم في اليوم فلم يكن انهما لا يحصلان في الوجود واما فصلان في يوم التطبيق فيهما في الوجود فاذل في
 الدليل هو قوف على حصول ما لا يحصل في الوجود و لا في الوجود و ايضا زيادة النقصان انما هو من في
 الطرف المتناهي في الطرف الذي وقع الزيادة في متناهيها غير متناهي فانه حاصل لانهم في الموضع وانا
 اقول ان كل حادث هو موصوف بكونه سابقا ما بعده و بكونه لاحقا ما قبله و لا اعتبار ان مختلفان فاذا
 اعتبرنا الاحداث الماضية المبتدئة من الآن تارة في حيث كل واحد منها سابق و تارة من حيث هو بعينه
 لاحقا كانت السوابق و اللواتي المتأخرات بالاعتبار متطابقين في الوجود و لا يحتاج في تطابقهما الى ان
 تطبيق ومع ذلك يجب ان السوابق اكثر من اللواتي في الجانب الذي وقع الزيادة فيه فاذا في اللواتي متناهية
 في الماضي لوجوب انقطاعها قبل انقطاع السوابق و السوابق زايده عليها بعد امتدادها فيكون من حيث
 انتم كلام النقد المفضل في ذلك الذي دخل عليه المع فيه هو البرهان الذي خرجتم به من التطبيق وهو في محله
 البطل التمس و قول المبتدئة من الآن توهم دخول الحادث في الوجود ليس الا المسوق للمعنى في الاعتبار
 لكن يخرج قولنا في حيث كل واحد منها سابق و تارة في حيث هو بعينه لاحقا وقد عرفت هناك ان هذا هو
 الفارق بين هذا البرهان و برهان التضاف الذي بعده و عندئذ ان هذا البرهان لا يعمل عليه في
 تمام الاحداث لان تطابق واحد بواحد وان لم يلحظ الى توهم تطبيق كل مطابق الجميع بالجميع بل نظرنا في
 احد ما عدا الاخر فخرجنا الى ذلك الذي لو وصف كل حادث بالاضافتين المتطابقتين و يجب
 زيادة المتصف باحد من حيث هو كذلك على المتصف بالآخر فينقطع الناقص

73
والواحد ايضا هو هذا التعريف لم يكن في السابق وتقريرا ان كل واحد منهما احد النسب
سواء كانت تجريبة على معلولات او غير تجريبة على ملاحظات المتصفين
تعتبر التعريفات السابقة على المسبوقية باقوله المعلوم الاخر ولهذا لا بد من كل
منها بموجب نفس الشيء السابق غير المتصفين كما كان بحيث كثر عدد احداهما مساويا لعدد الاخر
فلو لم نجد النسبة في كتاب الاخر لم يكن عدد المسبوق من حيث هو بموجب ان لم نجد النسبة في كتاب
سابق وهو محال لوجوب التكافؤ في ان ينقطع ان نفس هو عدد ان يوصل هناك سابق محض لا يكون
مستويا في كل الشا في قطع الزاوية وهو عدد المسبوق اقل من زيادة الايام والنسبة
على النسبة من حيثها الضرورية وهو المطلوب اقول في اللبر ان ايضا لا بد من اثباتها
المتعاقبات اولا فلان ظهور الزيادة والنقصان في عدد المتصفين يتوقف على حصول تلك العدد
الاول حيث لا اجتماع لعدد الموجود في ذلك المتصف واما ما قلناه ان لا بد ان يكونا في اليوم مسبق
بعض اليمين سابقا على مجموع هو في الوجود فلان ان مسبقا في هذه اللغة وان لم يربط
فوقه في اللغة على ما حدث الزيادة بعد كان مسبقا ما حدث من قبله اذ انما الكبير في نفسه على
اشارته بالعدد والضرورة قصص حدوث ما لا ينفك من الحوادث المتناهية واللام
انفكاك عنها بالضرورة فالاجسام خلقة وهو المطلوب لما استحال قيام الاعراض الزمنية
الا بها الزاوية كانت حدوثها ايضا فثبت حدوث العالم الجسم بامر بل العالم مطلقا لعدم
ثبوت الحوادث العقلية ولو ثبت النفوس الماطة كالياسمان جميعا ولا اقام الجسم حدوثا او
الذي في الجوانب غير شدة الوجود الزمرا في الاربع شدة مجموعها بمعنى ما يكون له وقت مع المسبوقية
بالعدم المتقدرا بان الوجود على ما هو من انواع المتكلمين لا وان العالم لو كان حادثا في وقت هو
جزء من الزمان وهو مسبق باخرا وبعده غير متناهية عما هو فيكم مع تساو نسبة جميع الايام الى

جذا لان بل من شأنها انما هي نفس في الطرف او متعارف في ذاته فلهذا لم يفرق ذلك عنها. الاجابة
 القارة بعينه الا ان في قوله دوران خطا. ولا ط. وذلك لانه ليس هناك فوق وادنى يمكن ان
 يكون خاليا او محمولا او لان هناك وراءه فوقا لكنه ليس محمولا ولا خاليا ولا لازم ان يتصل
 المتقابلين وانما قيل ان الزمان هو قوة حسية بالمكان فيحرك وجود العالم بسوقها لعدم
 توانها. زمان وجوده الى عدمه وانما هو في طرف لا ان له وجودا فيكون هذا هو قهره ان
 يحتاج به على سبيل الجدول في تصحيحه ومنه ان الزمان العالم ولا تعلق الله الفصل الرابع في الجواهر
المجردة وفيه مسائل الاولى في ترتيبها فاما في اثبات العقل على ما قاله انا العقل
 ارفق سبق انما العقل او نفس اما العقل فلم يثبت دليل على اعتنا به ما قيل لو وجدنا كذا
 ان يرتفع في التجرد ولزم تركيب البرهان بالاشراك وبما لا يميز فيه بل يفتقر الى ظهوره وان
 المشاك في العوارض لا يتماثل في مستلزم التركيب واجابة وجوده من حوله استدلوا
 بوجود العقل بوجوده في نفسه المتصلا لا قبل ان يتبادر الالاء ولا وجب ان يكون في وسطه في الجاه
 غيره وجب ان يكون مؤثرا مستقلا بالوجود وانما يثرب لا يمكن ان يكون جهازا كذا في امرين هما المادة
 والصفة فلا يجوز من وجوده اولها هو الواسع في نفسه كانه لا سورة او فيها يكون كل منهما مشروطا
 في الثاني بالاول والحق في غيره ولا عرضا يكون مشروطا في الوجود بالموضوع المتوقف على ذلك
 التفسير ولا مادة لا تتصل به من حيث ان يثرب منها لكونها قابلا لمصلحة فيجب ان يكون عرضا حيث لا مانع
 في وجوده المطلوب فاما في قوله كقولهم الواحد لا يصدر عنه امر كذا اشارة الى ان يكون
 العقل الاول جهازا لا يتوقف على امر اخر وهو متاخر في تأثيره اشارة الى ان
 كونه سورة او فيها او وجوده عطف على تأثيره اشارة الى ان يكون عرضا ولا لما انتفت
صلاحيته الثاني عن عطف على الشرط اشارة الى ان يكون مادة ثم اشارة الى ترتيبه في الجواهر

بقوله لان الموتر مختصا بتقليد الكون في الوجود من حيث انتم وحدكم والكثير انما هو من الجواهر
 البتة وهو غير مختص بل اختار الجواهر في الزمان كانه الوجود متعلقا بالمكان والوقت بالاختيار والراية
 كالموجب تعالى على الكل في غير متعلق لانه ليس احد حقيقة بالمتعلق بالمراد من تلك المسئلة كما هناك وفيها
 على تقدير تسليم كون الجسم كبا وموهم عن المتعلق كما في الثاني في افعال تلك متحركة على الاستدانة والوجود
 انما الاول في الزمان وانما الثاني في المكان فلهذا لم يفرق الزمان الذي لا نهاية له من مادة كانه في شهور الزمان
 ومثله انما هو غير متعلق فيجب ان يكون متعلقا في غير متعلق في الحركة ولا حركة كمثل الذي لم يجر في تلك الكون
 مصنوعا من العباد كما في قول الزمان ما فطنته وهذا ان كان متعلقا بواحد من تلك الاقسام وهو العقل
 الا ان كل واحد من تلك الاقسام كذا في ذلك بالوجود من كونها متعلقة بالمكان ان يكون طبيعة لان الحركة المستمرة بتقليد
 وتسميتها بتركها المطلوب بالظن لا يكون من غير ان يتبع في الطبع بل مراد به لان الماراد به ذلك الحركة
 المادية يكون نهاية لا تحته وهو لا يجوز ان يكون نفس كذا في تلك ليست مطلوبة بل استدل انما في الزمان
 وهو المراد بالقلية وهو ما حصة له عقلية والحقبة المتعدي طابع مشهورة وانما وقع من فقهية واما
 فتشأن بالاجسام المترابطة من متعلقة بالمكان المادية وتاخر من غير المتعلق كذا في انواعها
 والافلاك ليست كذلك وانما كل حركة في الزمان في غلبة على التوافق في الجوانب من حيث فاعلمت
 فاعلمت العقلية كذا في كمالها الصادرة عن عقلها العباد واما الحركة انما يكون له والطلب الذي
 يقتضيه في الجاه وهو العشق فيكون تلك الغاية امر معشوقا فاما عقلها وكيفية ما يشاء في حصوله
 او شيئا محض الذات فان لم يكن محصل ذاته وجب ان يحصل بالحركة والا كان الطلب طلبا لا شريفا
 محال ان يحصل بالحركة انما او منها او كذا او كما او ما يتبعها من كالات الجسم انما يكون
 الحركة لتلك الذات المعشوق وان كان شيئا محض الذات والحركة لا تحته في وجوده في حصول حال الحركة فاما
 ان يكون تلك الحال في حال المعشوق كماله او موازاة او طاقات لم يكن حاصلا في حصول بالحركة فيكون

الحوادث التي هي وجودها بالمتحقق وهو ما لا يمكن ولكن عدمه فلا بد من وجودها بالمتحقق
 اعتبارها معها وجودها بالمتحقق لا يمكن ان يكون في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 ممكنة في جميع الاحوال واجبة لا يمكن ان يكون في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 اشار بقوله وقوله لا يمكن ان يكون في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق او على
 الاقوى هو الحادث بالمتحقق وهو الحادث بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 اراد ان لا يمكن ان يكون في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 بما لا يرد وجودها بالمتحقق لا يمكن ان يكون في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 الا معارضة لقوله غير متحقق بالذات لا يمكن ان يكون في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 هذا وحده لا يرد وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 ليس معناه ان لا يمكن ان يكون في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 المتعادل للموجود في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 يتصور الوجود بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 يقال كون عدمه لا يمكن ان يكون في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 الغير الذي يرد وجوده بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 عدمه بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 يمكن معول لا يمكن ان يكون في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 وجوبه بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 الحادث في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 في مرتبة متعارضة في تلك المرتبة وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق

فيما هو وجوبه بالمتحقق وهو وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 في الوجود بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 في الوجود بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 بالذات واجبة بالغير بالذات في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 وجوبه بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 واجبة بالغير في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 طارئة مع عدمه لا يمكن ان يكون في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 كونه معول لا يمكن ان يكون في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 الفرق بين عدمه لا يمكن ان يكون في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 بينهما فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 كثيرة فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 ذلك وجوبه بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 بعض الاعمال فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 عن القوة والاعتقاد فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 وخلق الانسان في النفس فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 وفارقت الاضداد فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 المحررات العقلية فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق في ذاته فلو لم يكن في ذاته وجودها بالمتحقق
 لا يرد عليها استغناء عن ثبوتها ولا يلزم في تلك الطريقة ايضا لان تلك المحررات عند ثبوتها

بالجماع لا يوافق من الارباح غير منفك عنها انما كالمفاهيم في وثناسيات بطريق كان مستلزما لها
لا كالمسئلة الثالثة فترى النفس مقصود المعاني من هو النفس الانسانية ان طرية وان كانت
انما تخرج من قسم الجواهر منها شاطبة النفس الجردة العقلية ايضا واسم النفس يطلق على الجواهر الجردة
فانه يطلق على بعض الصور كالمادة كالصور النوعية البنائية والحيوانية فيقال نفس نباتية ونفس حيوانية
تخص بالانسان اسم النفس الارضية وخرج من شري والاشارة بان يطلق النفس الارضية
الساكنة ليس بواحد بعد اشتراكها في محرفا الى المشترك قولنا كالا اول الجسيم طرية المحرف الذي يضاف الى
ذلك فحصل النفس الارضية متساوية للنفس النباتية والحيوانية والاشارة هو ان يقول بعد قولنا نفس
طرية الا في حيوانه بالقوة ومعناه كونه الآلات كمن ان يصدر بطلها غير توطئها باصبعه فيا عليل
ايوة التمر التغير والنمو والتوليد والادراك والحرارة والارادية والنفط والمخ الذي يضاف الى ذلك
فيحصل النفس السائدة هو ان يقول بعد قولنا جسيم طرية في ذلك وهو كونهما ان تعقلا كمالا العقل
انهم يقول صاحب المحاكات في كلامه ايضا في المحقق ان زعم المحققين انه لا يمكن تعريف النفس بانه
في النفس الشارعية والنباتية والحيوانية والعقلية بل مقولية النفس طرية انما بالاشراك التفرغ
قال ونحن نقول اننا لا اجساما تغدز وتولد للثقل واجساما تدرك وتحرك بالارادة وايضا
او ليس بجم ليس لك الجسمية ما في ان يكون لها ما في غير جسيمها ولا شك ان تلك المبادى مختلفة فان
جعلنا اسم النفس تلك المبادى المختلفة كان عابثا لا يفي الاشارة لا يمكن تعريف النفس كمن
الثقل ذلك منطوقه في قوله من الشئ بان لا يكون مبدء الصفة وافا عليل ليست عادية ولا رادة فانه
عادية لا رادة فانه شبيهة في هذه الصفة مشترك بين النفوس الثلاثة لان مبدء افاعيل كذا ان كان
مبدء افاعيل لا يكون عادية واحدة وهو النفس الارضية او كمن مبدء افاعيل عادية واحدة كذا
يكون عادية لا رادة وهو النفس السائدة في كلام الحكم وتجدد في النظر شارح المقامه هو ليس

انما توحيدها لا يشارك فلان جعل اسم النفس تلك المبادى المختلفة انما يستلزم الاشتراك لو لم يكن ذلك عابثا
مفهوم مشترك بين تلك المبادى وهو غير لازم وانما لفظه فلان اشتراك المصنف المذكور بين النفس انما يستلزم
كون اسم النفس مشتركا معنويا بينهما لو كان ذلك المصنف مستلزما اسم النفس كلام الشيخ لا يدل على ذلك بل على
خلافه فان ضمير شير راجع الى كل الاصل لا الى قوله غير الموصولة فمذ برغم ان اشتبهت موضع المرام فاعلم ان
المراو في هذا المقام انما هو كذا النفس حيث من نفس شرح هذا الاسم ويبان ان المبادى على المبادى بغير
هو التعريف ما يطلق عليه لفظ النفس ومع تلك المبادى التي يطلق عليها هذا اللفظ مفهوم مشترك وان
لم يوضع اسم النفس في الشئ في الفن السادس في طبيعيات الشئ في النفس بهذه العبارة الفصل الاول
في اثبات النفس وتقدمه من حيث من نفس نقول اول ما يجب ان يتكلم فيه اثبات وجود النفس في الشئ
ثم يتكلم فيما يتبع ذلك فنقول اننا قد اجابنا نفس وتحرك الارادة بل اننا اجابنا تغدز وتولد
تولد المثل وليس ذلك لما جسيمها في ان يكون في ذاتها بما ولد لك غير جسيمها والشئ الذي يصدر عنه
في الافعال وبالمثل كل ما يكون مبدء الصفة وافا عليل ليست عادية ولا رادة فانه شبيهة
نفس وهذه اللفظة اسم لهذه الشئ لا من حيث جوده بل من جهة اضافته الى الشئ بانه مبدء الصفة الافاعيل
ونحن نطلب جوده المقول التي تقع فيها من جهة ولكن الان انما اثبتنا وجوده في المبادى المذكورة اثبتنا وجوده
شئ من جهة ما عرض ويحتاج ان توسل في هذا العارض الذي لا ان يتحقق ذاته لتعرف بهيه كانه عرفنا
ان الشئ يتحرك كذا ما ولدنا علم في ذلك ان ذات في المحرك ما هو فقول اذا كانت الاشياء التي تترز ان
النفس موجودة لها اجساما وانما يتم وجودها من حيث من حيث وجودها في الشئ فمذ ان الشئ في
في خواصها وادوار القوام كاعلمت في مواضع من عا قسيس فيكون الشئ هو ما هو بالفعل وهو يكون الشئ هو
ما هو بالقوة او هو بمنزلة الموضوع فلو كانت النفس في القسم الثاني ولا شك ان البدن في ذلك القسم فالحولان
والنبات لا يتم حيوانا ولا نباتا بالبدن ولا بالنفس فيحتاج الى كمال آخر هو المبدء بالفعل لما قلنا ذلك هو

المزاج لانه اذا اورد على البدن كيفية مفارقة لمزاجه كما اذا غلبت عليه برودة شديدة او حرارة شديدة
فانه يميل الى الكيفية المزاجية الاصلية ويترك الكيفية الغير شائعة للكيفية المفارقة للوادة عليه
ان النفس باقية غير متحركة كونها مركبة من تلك الكيفية المفارقة لا يمكن ان يكون المعدل لها هو الكيفية المزاجية
الاصلية بل يكون هو الكيفية المزاجية الخارجة عنها وان كان كذلك انما يكون بالانفعال والشيء
لا يتفصل عن شدة وقوة النفس فيحصل وجه عظمه وهو ان يقال لو كان معدل الكيفية المزاجية
المزاج لم يحصل اذ ان المزاج ليس له كونه طوره فالوارد عليه ان كان كونه طوره شدة بل يتفصل
فلا يركبها وان كان كونه مفارقة لم يتركها فكيف يركبها هذا ان في غير مغايرة النفس للبدن
واجزاء وهو المراد بالحيثية انما يقول وهي مغايرة لما يقع العقل عنه وهو شائعة الى
ما لا يفرق الا في اشارة الى ان النفس لا تملك اذ كانت متحدة بل ولا يمتنع ان يكون كونه كونه
فقط صحيح بل يتفصل عن وجوده وان كان لا يثبت نفسك باقية لان في كونه المستمر من ان يمتنع
نوعه وان كان في كونه لا يفرق في ان يمتنع ان لم يثبت فتمت له ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع
قد علمت اول خلقها محيى العقل والهيئة فوضي انما على جسد من الوضع والهيئة لا يمتنع ان يمتنع ان يمتنع
اعضاء وان لم يمتنع في متعلقه لحد ما في هواه طلق وجدته باقية فتمت من كل شيء الا ان يمتنع ان يمتنع
في الشايع الغرائز غير النفس بهذه العجالة وحسب ان يمتنع في هذا الموضوع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع
اشياء على سبيل التبيين والتمثيل كونه شدة في الموقف عند قوة على ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع
متفقد وقوع عاصم من المخلوقات فنقول يجب ان يمتنع واحد من كونه خلق وهو خلق كونه كونه
يعبر عن شدة انما يمتنع خلق يمتنع هو او خلق هو او خلق هو او خلق هو او خلق هو او خلق هو او خلق هو
وفوق بين أعضاء فلم يمتنع ولم يمتنع ثم يمتنع ان يمتنع وجوده فلا يمتنع ان يمتنع ان يمتنع
اولا يمتنع مع ذلك طرفا من الأعضاء ولا يمتنع من اشياء ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع

خلق بل كان شدة في ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع
لأنه لو كان خلقه في ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع
الان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع
يقع عاصم من كونه شدة في ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع
فتمت بل ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع
من المخلوقات المحيى من النطفة كما هو المثل في مكان الغفلة عنها لا يقبل المنع كونه وهو ان يمتنع
في تهميد في التبيين ان كان المراد منها هو الاخر لا يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع
ولكن كونه كونه وانما يمتنع في ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع
ولو لم يمتنع في عاصم ان يمتنع من كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
النفس المحيى في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
من الاجزاء النفس من يمتنع كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
الحيثية فان قيل ان اراد بالحيثية طبيعة الكون المشتركة فذلك قال لا يمتنع ان يمتنع ان يمتنع
ان اراد الجسم الشخصي فذلك هو البدن بعينه وليس يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع
حصة من المتعينة بالاضافة وذلك ليس قال بل ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع
فاشارة الى وجه عام للشدة وتوحيده ان البدن واجزاءه والحيثية والاشياء المتعددة والاشياء
ذلك انما يمتنع فيها لا يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع
مغايرة بل يمتنع تلك الامور ما قيل عليه ان البدن لا يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع
لعلمها من النفس او ما قيل فيها في ان المراد من الاجزاء الاصلية لو كان ما ذكرنا فنع وقوع البدن
فيها لا يمتنع ان يمتنع من المخلوقات والاشياء الغرض منها ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع ان يمتنع

اجتماع الامور المختلفة في حد واحد وهذا هو المبدأ في النفس الانسانية متحدة في
 النوع والمفردات متمايزة بالصفات والصور لان صورها واحدة في النوع والاشياء المصنوعة
 ودخولها تحت حد واحد يقتضي حدتها قال العلامة رحمه الله تعالى في نظر فان
 ليس في حيات النفس غير مزم ما ذكره بل المفهوم النفس هو المثل الكلي وذلك كما قيل ان كثر
 من واجبات الشئ القديم بان كثر الوارد منطبق على تمام حقيقة الشئ القديم اذا كان
 واقترن عليه الحق الشريف بان هذا هو المراد لا دليل عليه اذ يجوز ان يكون في حقيقة الشيء
 منها قائل الفصول المتوحد لها فلا ينطبق على تمام حقيقة تلك الاشياء بل يجوز ان يكون عرضا لا نوا
 متخالفا لمتوالي فان تصور انطباقها على تمام حقيقتها اقول لا شك في ان الانسان الحيوان
 واحد في الحيوان فانه لا يشبه في ان هذا لا بد ان يكون متحدة في النوع والنفس القديمة جوهري
 تميزه في النوع الواحد من الابدان الحيوانية والاشكال به وكل نفس في النفوس الناطقة شانه ذلك
 فيكون في المفهوم الواحد منطبعا على كل منها ولا شك في كون هذا المفهوم هو التركيب هو المراد
 بهن كانه مما شانه التميز من المفهوم الذي هو حقيقة الفصلية فيكون جميع النفوس الناطقة متحدة في
 هذا المنطبق على كل واحد منها فيكون متحدة في النوع وهو المطلوب ومنه القائلين بالاختلاف في النوع هو
 اقرب فيما يمتثل الزكاء والبلاوة والخل والسخاوة والحب والشجاعة والغير ذلك في الصفات الجسدية والسر
 ذلك الاختلاف بسبب المزاج البقاعيا مع تبدلها وبالعكس ان لم يتبدلها مع بقائها كما اذا اختلف المزاج البقاعيا
 نفس في الحرب والنبات عليها فيصير شجاعا والخيال في المال ودوام عليه فيصير حيا والبعض في العلم
 ودوام عليه فيصير طيلا وبسبب الامور الخارجية مثل التعلم وصحة الابوين والاخوان والاحباب
 الا غير ذلك اذ قد يفتقر ذلك كل واحد في الصفات والاشكال فيكون احيانا في هذه الامور غرض
 خارج عن ذات النفس حيث من نفس وليس يحسن فيها شي من هذه الامور بل مغايرة فيها لا تتصل بها الامور

89
 خارجة عن حقيقة النفس من حيث الشخصية لما يجب استحداث الابدان كالحاجة في المسئلة التي هي فاضلة
 هذه الامور انما هو الاختلاف تلك السمات الشخصية للاختلاف في حقيقة الشخصية في الاختلاف في النوع
 الخارجية لا يدل على اختلاف في حقيقة ما تحت تلك النواحي الا اذا كان له ضرورة حقيقة من حيث حقيقة
 ذلك ليس لازم فيما نحن فيه بل هو كونه لازمة للسمات الشخصية كما ذكرنا وهذا الاشياء بقوله واختلاف
 العوارض لا يقتضي اختلاف في المسئلة السادسة فزان النفس ما وثقته واثبت البدن هو
 ذلك ما يطلقون به في المشايخ فلا فلا فلا في غيرهم الا من عاينوا المشهور بقوله وهي حادثة
 ان كان المراد منه هو حدوث الابدان فقولوه وهو ظاهر على قولنا ان قول المليون القائلين بحدوث
 العالم بأسره النفس الناطقة من العالم لا في الحقيقة بل في ما يقع فان هذا هو الذي يستلزم حدوثه مع حدوث الابدان
 وان كان المراد مطلق حدوثه فارجو له سعة علمه وعلما ان الحق انتم كنتم بعينه حدوث العالم لا
 بجزالة الماديات بل في حدوث النفس الناطقة على ما اختارتم كونها مجردة كما اورد المفسر الشريف عليه
 وايضا فلا وجه لضمه قول المضم فان قولهم هو حدوث الابدان واما على قول المضم القائل بقديم
 العالم فليس حدوث النفس ظاهر بل في حق الاستدلال فحق وهو ان النفس لو كانت ازلية لزم احد
 امور ثلاثة اما اجتماع الضدين او بطلان ما ثبت او ثبوت ما يمنع والى ان يابط المضم
 اما بان الملازمة فلان النفس لا تقدر ان يثبتها مع كون الابدان حادثة لا محالة بل لا تقدر ان يكون موجودا
 قبل حدوث الابدان سواء كانت حادثة او ازلية لا ينطبق على ذلك المليون بل لا يجوز ان يكون قبل حدوث
 الابدان واحدة او متكررة وعلى الاول لا يكون متعلقا بالابدان ان كثر باقية على وحدتها او نصير
 متكررة فان بقيت واحدة ومتمصة لا في كل بدن بالاضافة ما يتصف به فربما هو كالمعلم والرجل
 الجنب والشجاعة والخيال والسخاوة يلزم اجتماع الضدين وهو الامر الاول فان قلت لعل في الاوصاف
 ما يختلف بالاضافة فيقول ان كثر النفس الواحدة عالم بالاضافة لا بدن زيد جابل بالاضافة الى بدن

[illegible][illegible]

مجلس

مضرا

[illegible]

[illegible][illegible]

مشهور بالافعال من غير ان يكون لها حقيقة ولا حقيقة من غير ان يكون لها حقيقة
 او عدم الاستلزام لبقاء حيويتها الاولى لا يستلزم عدم الاستلزام لوجودها الاولى والذات
 البنية وتقابل حيوية الموت تقابل عدم الملكة للوجود من زوال الحيوة في النصف بالحياة
 وقيل ان كيفية وجودية تضاد حيوية في ليل قد خلق الموت والحيوة واجبت في الملكة الحلقية
 وهو يتعلق بالوجود والعدم وان العدم قد يكون له وجود في حيث يتصف بالوجود والعدم
 مما راى فيكون متعلقا بالعدم والمملكة المتناهية في رتبة الكيفيات النفسانية كما قال **وحيث**
 الكيفيات النفسانية العنصرية واختلف بعد الاتفاق على كونها من الكيفيات النفسانية في انما
 يكون حالها ان يكون ملكة او لا يكون الملكة في الاول وفي الثاني في القانون بانها ملكة او
 تصد عنها الافعال في الموضوع لها سلبه وليس كذلك في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 القبلية في الامتياز قال الامام لا يلزم من الشك في اندراج الضم في الحال او الملكة في شئ من
 متومات الضم بل في بعض عوارضها لان المتعلق بها في الحال او الملكة انما هو تارة في الوجود وتارة في
 الملكة لكونها متعلقة بالاتفاق في غاية الحال والغاية مقيدة في الحقيقة في الترتيب في الترتيب
 الانسان في غير المجرى في انما هي في الشفاء بانها ملكة في الجسم او يصدر عنها لعلها في الحقيقة
 وغيره في المجرى في انما هي في الشفاء بانها ملكة في الجسم او يصدر عنها لعلها في الحقيقة
 في ذات النفس لانها لا يراد بالملك في الحال الرابع في غير الرابع في مطلق الكيفيات او يراد بالنفس
 البنية **وهذا** ان يكون كلام الامام ان تعريف القانون فينا وتناولنا في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 في المجرى في انما هي في الشفاء بانها ملكة في الجسم او يصدر عنها لعلها في الحقيقة
 في ذات النفس لانها لا يراد بالملك في الحال الرابع في غير الرابع في مطلق الكيفيات او يراد بالنفس
 البنية **وهذا** ان يكون كلام الامام ان تعريف القانون فينا وتناولنا في الترتيب في الترتيب في الترتيب

البنية في الموضوعات تعريفية في تعريفها **وهذا** ان يكون كلام الامام ان تعريف القانون فينا وتناولنا في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 وتعرف في المجرى في انما هي في الشفاء بانها ملكة في الجسم او يصدر عنها لعلها في الحقيقة
 مشهور بان البنية من تلك الملكة في الحال في قول من الموضوعات تعريفية في تعريفها **وهذا** ان يكون كلام الامام ان تعريف القانون فينا وتناولنا في الترتيب في الترتيب في الترتيب
احد ان الضم في القانون في قول من الموضوعات تعريفية في تعريفها **وهذا** ان يكون كلام الامام ان تعريف القانون فينا وتناولنا في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 ان الموضوعات في القانون في قول من الموضوعات تعريفية في تعريفها **وهذا** ان يكون كلام الامام ان تعريف القانون فينا وتناولنا في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 وتحقيقه ان القانون في قول من الموضوعات تعريفية في تعريفها **وهذا** ان يكون كلام الامام ان تعريف القانون فينا وتناولنا في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 لكونه في القانون في قول من الموضوعات تعريفية في تعريفها **وهذا** ان يكون كلام الامام ان تعريف القانون فينا وتناولنا في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 المجرى في قول من الموضوعات تعريفية في تعريفها **وهذا** ان يكون كلام الامام ان تعريف القانون فينا وتناولنا في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 الموضوعات في قول من الموضوعات تعريفية في تعريفها **وهذا** ان يكون كلام الامام ان تعريف القانون فينا وتناولنا في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 القضاء في قول من الموضوعات تعريفية في تعريفها **وهذا** ان يكون كلام الامام ان تعريف القانون فينا وتناولنا في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 مشهور بانها في قول من الموضوعات تعريفية في تعريفها **وهذا** ان يكون كلام الامام ان تعريف القانون فينا وتناولنا في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 من حيث لعلها في قول من الموضوعات تعريفية في تعريفها **وهذا** ان يكون كلام الامام ان تعريف القانون فينا وتناولنا في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 المرض في قول من الموضوعات تعريفية في تعريفها **وهذا** ان يكون كلام الامام ان تعريف القانون فينا وتناولنا في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 المرض في قول من الموضوعات تعريفية في تعريفها **وهذا** ان يكون كلام الامام ان تعريف القانون فينا وتناولنا في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 الشفاء في قول من الموضوعات تعريفية في تعريفها **وهذا** ان يكون كلام الامام ان تعريف القانون فينا وتناولنا في الترتيب في الترتيب في الترتيب
احد ان يكون كلام الامام ان تعريف القانون فينا وتناولنا في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 ان الكيفية في المرض في قول من الموضوعات تعريفية في تعريفها **وهذا** ان يكون كلام الامام ان تعريف القانون فينا وتناولنا في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 وجودية في قول من الموضوعات تعريفية في تعريفها **وهذا** ان يكون كلام الامام ان تعريف القانون فينا وتناولنا في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 الملكة في قول من الموضوعات تعريفية في تعريفها **وهذا** ان يكون كلام الامام ان تعريف القانون فينا وتناولنا في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 ذلك انما هو كسب الاصطلاح في قول من الموضوعات تعريفية في تعريفها **وهذا** ان يكون كلام الامام ان تعريف القانون فينا وتناولنا في الترتيب في الترتيب في الترتيب

الطائر طير بالقياس الى الحيوان والسفينة سفينة بالقياس الى السفينة وذلك لان الرأس ليس معاداة ذكر
 بل معاداة ذواته والراس فالراس رأس له الرأس كذلك الجناح جناح له الجناح والسكان سكان له
 السكان وانما يعرف من الكثرة في الموضوع الذي لا يكون الاضافة في واقع حيث المية مقولة بالقياس بل
 حيث يجعل كذلك فيجب في النسبة فيكون الاسم المضاف اليه في حيث هو مضاف اليه بل ان كان كان من
 حيث هو موضوع للنسبة او في جهة اخرى فذلك يجب ان يخرج مثل هذا اللفظ اسم كسب النسبة واذ انشأ الاسم
 في متصل بالقياس الى التعادل في غير ما يقع اليه لا بالتعادل فيسلك ان جميع اوصاف التي بمضافات تلك
 الاوصاف اذا وضعت ثانيا او رفعت غيره جاز ان ترفع او تدرج المكنك ان تحفظ الاضافة واذ ارفعته
 ووضعت غيره لم يملك ان تحفظ الاضافة فهو الذي لا يتعدى عالمه بل كذا في غير ذلك التعادل
 فانك اذا رفعت في النسبة انسانا في انه حيوان وانه مساو وكيف اتفق وحفظ انه ذوات المكنك
 ان يربط الى الرأس اذا رفعت انه ذوات رأس وحفظ انه انسان وانه حيوان وانه مساو لم يملك
 ان يضيف الى الرأس ان يرفع صاعدا في الخاصة انما المضاف المشهور فيقول المضاف في ان المضاف
 المشهور راد في المضاف مطلقا لكن لم يبق في المشهور والخاصة ان يربط الى الرأس
 بل يربط في المضاف مطلقا التكاثر فيجب الوجود بالفعل كتحسين كغيره اما بالاول والثاني بالقوة
 كتحسين كغيره من شأنه اما التكميل فيجب المكان في شأنه الاخر فيجب قال الشيخ وقاير في المشهور
 ان يربط في الاضافات كلها وانما هي ارباعا ووجه كان الا في موجودا واربعا مكملا كان الا في موجودا
 مثل الضعف والضعف ولكن قد لا يقع في بعض الاشياء كقوة الوجود ومنها من جهة اخرى وذلك كالم
 وقيل ان الارباع لا يكون في المضافين المضافين في الاسم فان ذات العلم في جوهره يلزم وانما ان يكون
 مضافا الى المعلوم موجودا في ذاته المعلوم فيجوز له يلزم ذلك فانه قد يرفع في غير مضاف الى
 العلم وان كان من حيث هو مضافا الى الفعل لا يتقدم له مضافا الى الآخر وليس الغرض في ذلك بل الغرض

الى ذات العلم لا يملك في اضافته يلزم ان يكون مضافا اليه ذات الاخر فيوجد ليس
 بمضاف وذلك في تصور حاله انما ان لا يملك في لزوم المضافات اياه وذات المحسوس يملك
 ولا يجب ان لا يكون موجودا حين لا يكون المحسوس موجودا اذ يجوز ان لا يكون محسوسا موجودا وكثير الغنايم
 المحسوس التي لا يكون الحيوانات وغيره من الاجسام الارضية موجودة ثم قال فيمكن ان يجب ان يعلم
 في الموضوع واما الذي يفهم الطائفة من امر المخرج المساو للدايرة فانه موجود والعلم به لم يوجد الى هذه الغاية
 فوجه محتمل لانه ليس يجب ان يعلم كل علم بازا معلوم موجود في العلم المتصور في تصور امور ليس يجب لها
 الوجود وكما ذكره المحيط بعشرين قاعدة مثلثات فانما تصور مثل في حق التصور لا يخرج ذلك الى ان
 يجعل له وجه واذ في العيان وايضا فان في المعلوما التصديقية امثال ذلك كثيرا وانما كان غرضنا فيما اوفا
 ان يعلم ان يمكن ان يكون له ذات المضافين وجودا فيفك في الاضافة الى الآخر وليس الا في محال
 في ذلك فان كان علم تصور او تصديق ليس مضافا الى الآخر في العيان فيسبغ في جمل المضافات التي
 ذكرناها لم يكن في جملها ذكرنا لم يتحقق بها قلناه واما امر المخرج والدايرة فلم يتغير باز في غيرنا
 وذلك لانه ان كان له امر المخرج مكان وجوده فيسبغ في ذاته موجودا وجوب العلم به حاصل بل يجوز
 ان يكون في امر المخرج موجودا في علمه من الجهل وانما اجاب قوم في المتكلمين في شدة تعلق العلم والمعلوم
 من ان الذي قبل ان في المعلوم قد يوجد ذاته والعلم به لا يكون موجودا فيقول غير حق فان من شأنه موجودا
 بكل شيء وجودا لا يتأخر عن الاشياء وهو علم البار والمملكة فليس جوابا للمشكك فان دعواه ان ليس كل مضاف
 يكونان معاداة في ذاته فيقول ان علمه موجودا في العالم لا يصح ان يكون علمه في العالم غير موجود
 الذات في العالم قد يكون موجودا في ذاته وليس علمه موجودا في العلم كالم الشيخ وقال ايضا يجب ان
 يعلم ان المضافين في حيث مضافا الى الفعل مضافا الى التعادل في العالم انما يقال في مية القياس
 الى شئ يكون معاداة اذا اخذ احداهما بالفعل والآخر بالقوة فقد زال التعادل الى كذا في الاشكال وهو ان

يعين

المتكلمين على ان يميز المضاف فان وجد المضاف في غير موضع واما ان كان المضاف في
 المضاف اليه المضافة فيكون المضاف في المضاف اليه فيكون المضاف في المضاف اليه فيكون
 صفاته المضافة ولا يجوز ان يكون في ذاته كما في صفاته الحقيقية واللازم ان يكون في ذاته
 زائدة على ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 ومن كونها في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 ان كانت في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 الموصوفات غير متمايزة في ذاتها بل هي في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون
 اشياء في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون
 عدم التمايز مطلقا في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون
 الاضافات موجودة في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون
 الاضافات موجودة في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون
 وهو محال كما في ذاته فيكون في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون
 بانها في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون
 بانها في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون
 لانها في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون
 القسم الاول يميزه عن غيره فيكون في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون في ذاتها فيكون
 الشئ في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 يكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 هو في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون

وقوم قالوا لا اصل للمضاف في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 فان ذلك في الوجود في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 ما ليس له في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 او كانت او لم يكن في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 وقالت النورانية لو كانت الاضافات موجودة في الاشياء لوجب في ذلك ان لا يميز المضافات
 فانه كان كغيره من الالوان فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 في حيث لا يميزه فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 لانه مع الالوان فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 والالوان فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 بين موجود ومعدوم فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 من الطرفين فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 غيره فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 فان كان المضاف في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 المعقول في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 بالقياس في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 هناك مضاف في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 هو في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون
 مضاف في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون في ذاته فيكون

محمول مضاف لزمانه والكيفية مضاف لزمانه فان نفس الكون مضاف لزمانه ليس يحتاج الى اضاف
تفسير مضاف قابل حوله انه مضاف الى القياس الموصوف بالوجود او مضاف الى مضافه كانت
الا ان يخرجه الذي هو العقل في القياس الى بل اذا اخذ مضافا الى اليمان فهو موجود
في الزمان لا يبعد او يخرجه في نفس المعية المعبية المخصصة بمرجع تلك المضاف فان عمل اصح الى
ان تعقل مع اضافته كما كانت مضافة الى الوجود من حيث مضافة الى الوجود مضافا الى الوجود
رابطة لتلك المضافة والعقل ان يخرجه امر مضافا الى مضافه خارج مضافا الى نفس التصور بقبلة
توفر المضافات اللاحقة التي تعقلها العقل فان العقل قد يكون شيئا بشيا لا نوعا من الاعمال والاشياء
فانما في نفسها مضافا الى مضافه لا يضاف الى الوجود مضافا الى الوجود مضافا الى الوجود
كثيرا على بعض الزمانات لا يضاف الى الوجود مضافا الى الوجود مضافا الى الوجود
للمضاف الوجود وذلك مثل لوق المضاف كهيئة العلم فانه لا يكون للاحقة مضافا الى الوجود
بل لغيره لانه ان كان العقل مضافا الى مضافه مضافا الى الوجود مضافا الى الوجود
في الوجود موجودا في الوجود مضافا الى الوجود مضافا الى الوجود مضافا الى الوجود
الذكورة لا يوجب ان يكون امر قائم الذات واحدا ولا بين شيئين وانما القول بالقياس فانما يخرجه
في العقل فيكون ذلك هو المضاف العقلي والاضافة الوجودية مضافا الى الوجود مضافا الى الوجود
معقول المربية بالقياس الى الوجود في العقل فان كبر عقل بالقياس الى الوجود في الوجود مضافا الى الوجود
العقل حكم في حيث هو العقل من حيث المضاف في الوجود في العقل مضافا الى الوجود مضافا الى الوجود
لها ان التي للعقل مضافا الى الوجود في الوجود مضافا الى الوجود مضافا الى الوجود
اضافة الى الوجود بغير نهاية وليس يلزم من هذا ان كل ما يعقل مضافا الى الوجود مضافا الى الوجود
المتقدم والمتأخر في الزمان فانه مضافا الى الوجود مضافا الى الوجود مضافا الى الوجود

عقل وهو المعقول الذي ليس مضافا الى الوجود فانما علم ان الشيء في نفسه ليس متقدما الا على موجود وهو
الشيء في التقدم المتقدم في الوجود والظرفين مضافا الى الوجود فانما في الوجود صورة المضاف صورة
المتقدم على النفس في الحقيقة واقترن موجود في الوجود فانما في الحقيقة هي موجود في العقل وانما
قبل ذلك فلا يكون الشيء في نفسه متقدما فكيف تقدم على الوجود فانما في المضافات مضافا الى الوجود
فالعقل وهو ليس في الوجود مضافا الى الوجود مضافا الى الوجود مضافا الى الوجود
العقلية ومن المناسبات التي في العقل والاشياء التي تحصل الاشياء اذا فليس منها العقل والاشياء
بغير كلام الشرح بعبارة وانما هو انما يكون لان فيه في العقل والاشياء في العقل والاشياء
الحقيقة الواحدة للوجود بل يقوم بمضافين مضافين كما قد بين ان الوجود الواحد للوجود فانه بالوجود
الواحد بل هو قائم بالحار من الاخر في ذلك في المضافات المتفقة الاطراف لا يقال ويخص كل مضاف
مستور في مضاف حقيقي سواء كان الطرفان متفقين او مختلفين فان كان الوجود قائما بالاشياء
فانما في كل من الطرفين قائم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
او بل المقصد الثاني فيعرض له المضافات الحقيقية المختلفة كاللينة والنبوة فان لا مضافا الى الوجود
لصحة الاخر والاشياء كالاشياء والاشياء فانما هي متفقان في الصفة ثم اخبر عن المضافات المتشابهة
انما باعتبار امر خارج موجود في الطرفين كانه العاشق والمعشوق فان العاشق مضافا الى الوجود
العاشقة في المعشوق تلك الهيئة التي تعلق بها اذ كان العاشق لا يعلق بالمعشوق به او موجود
احد الطرفين كانه العالم فان في العالم هيئة اذ لا يعلق بها مضافا الى العالم مضافا الى العالم
زايدة لتعلق العلم به لا باعتبار امر خارج في الطرفين كالمعشوق والاشياء فانما هي متفقان في الصفة
زايدة بتعلقها بالمتشابه في الطرفين في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
في الوجود في الوجود وهو النسبة الى المكان قال الشيخ في تفسيره في الشفاء والاشياء فانما هي متفقان

الاضداد وامور متقابلة بوجه واحد لا يجمع معاً كالحال انظر للفلك فانه لا تضاد بين حركته من جهة واحدة
لا يجمعان معاً والكل منهما اعتبارات متقابلة من احدهما بالنظر الى ما يقابل له فان المبدأ يقال
بالقياس الى المبدأ المستقر والقياس الى المبدأ المتحرك هما من المبدأ في المبدأ وكذا المستقر والمستقر متقابلان
تقابلان التضايف كما في ثنائياتهما اعتبار كل منهما بالنظر الى الآخر فان المبدأ يقال بالقياس الى المبدأ المستقر
المستقر والقياس الى المبدأ في الاعتبار فذكر ما قبل ذلك بقوله قد يتحرك في محل واحد في وقت واحد وانما هو
فذلك لم يذكر في الاعتبار من انما لو كانت متضادين على ما مر فلانها متقابلان ليس بمضادين فانه
ليس كل من يتعلق به لكونه متعلقاً بهما وبالعكس ليس احداهما سلباً للآخر ولا هم ملكان في غير متقابل التضايف
ولو اتحدت العتبات قد عرفت وجا حقيق الحركة الى العتبات القابلة والعلية والعلية المطلوب منها ان لا يكون
ان كثر القابل للحركة بعبارة هو الفاعل لها واستدل عليه بوجهين الاول انه لا شك ان القابل للحركة المتحركة
والوضعية انما هو الجسم المتحرك والقوة المتحركة القابل للابعد لانه هو الما بالمكان المتغير للوضع بالذات
متغيراً في الماد والقصور والبيات متصرف بالتحيز والوضع بالسلب وبالعرض فاذا كان المتغير للتحيز والوضع
بالذات هو الصورة الجسمية كان الموصوف لافعال من التحيز والوضع ايضاً بالذات هو الصورة الجسمية فلو كان
القابل للحركة هو الصورة الجسمية فلو كان فاعل الحركة ايضاً هو الجسم به المفعول هو ما مستمر باق لا يتغير فاما
على غير من الحركة انه هو المتحرك كذا في بقا ذلك الجزء ودوامه ودوام علته مادام في الجزء باقياً لا
يكون ان يوجه الجزء الآخر لا منساج اجتماع اجزاء الحركة في الوجود فلا يتحقق الحركة بتأثيرها بل كمنه متغيرة لا
وسوا في ذلك الحركة بين القطع والوسط فان الحركة التوسعية وان كانت مستمرة بحسب الذات كمنه متغيرة
بحسب النسب الى مدد والساق وكيف والاسم للحركة القطعية والمادة الواجبات بقوله انما في المعلوم
التي في انه لو كان الجسم المتحرك المذكور القابل للحركة فاعلها ايضاً هو واحد في جميع الاجسام لكون
الصورة الجسمية طبيعة توجبها ما في غير هذه لكونها كمنه متغيرة في جميع الاجسام في جميع الاحوال والى باطل لا في غير ما

الملازمة وجوب وجود المعلوم حيث وجدت العلة التي هي ما هو المفروض من كون الجسم به الجسم في الحركة
والاذا الواجبات بقوله وعلم المعلوم فان قيل الا الجسمين متضمنين الطبيعة التي هي العلة للحركات
الطبيعية اما الاول فلان الطبيعة امر متروك كالجسمية وانما في ذلك ما هو موجود في الاجسام كمنه متغيرة
جاز كون الطبيعة غير الحركة فليكون الجسمية ايضاً غير انها وان لم يكن كون الجسمية غير انها لم يكن كون الطبيعة
ايضاً غير انها فلو كان الجواب عن الاول ان الطبيعة وان كانت امر متروك كالجسمية في اجسامها فليكون كونها
عنه كمنه كمال في الاحوال كالجسمية غير الجسمية مثل ذلك في الثانية انما وان كانت موجودة في جميع الاحوال
لكونها متغيرة في اجسامها كالجسمية على ما مر فاما في قولنا ان الطبيعة المتحركة متغيرة في اجسامها كالجسمية في الثانية
المتحركة لكونها في حال متغيرة في اجسامها كالجسمية في الاول فان قلت فليكن الجسمية ايضاً متغيرة كمال الطبيعة
قلت فليكن في الثاني المفروض او المفروض كون الجسمية كالجسمية في الثانية انما وان كانت موجودة في جميع الاحوال
كيف كون الجسمية مع الطبيعة حال في اجسامها كالجسمية في الثانية انما وان كانت موجودة في جميع الاحوال
الحركة انما في كونها متحركة من ذاتها من حيث هو جسم طبيعي كمنه متغيرة في الثانية انما وان كانت موجودة في جميع الاحوال
اصلها ان لكونها لا بد من البقاء واما في قولنا ان الطبيعة المتحركة متغيرة في اجسامها كالجسمية في الثانية
وذا في موجودة فلو كانت ذات المتحرك متغيرة لكونها متغيرة في الثانية انما وان كانت موجودة في جميع الاحوال
لكن لا الجسمية في ذاتها او في ذات الجسم الطبيعي هو غير متحرك فان وجده جسم طبيعي متحرك واما في قولنا
زاوية كالجسمية الطبيعية انما في ان كانت الحركة ليست في خارجها بل في اجسامها كالجسمية في الثانية انما وان كانت موجودة في جميع الاحوال
فانه لا يكون في ذاتها المتحرك كالجسمية في الثانية انما وان كانت موجودة في جميع الاحوال
وهو ما هو في ذاته متحرك كالجسمية في الثانية انما وان كانت موجودة في جميع الاحوال
اثبات الطبيعة قلت اثبات الطبيعة انما هو لا تضاد بين اجسام كمنه متغيرة واما في قولنا
بعض كمنه كمال في كون المتغير في ذاتها ذلك في اجسامها كالجسمية في الثانية انما وان كانت موجودة في جميع الاحوال

واما من كان لا يتحرك فان كانا معا اذ امكن لم يكن له ان يتحرك اذ كانا معا
 بان يتحرك فان كانا معا لم يكن له ان يتحرك اذ كانا معا بان يتحرك فان كانا معا
 يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك
 من القوة لا الفعل بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك
 يكتبه لان كان ما في الفعل بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك
 وقيل حذره بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك
 وهذا القدر مشترك فيه لا يوجب حركته والا لا مشترك فيها نفسها فان زيد ما هذا القدر مشترك في
 جسم حركته مشترك في جود اذ اطول وحسنه في خاصته افرسح المذكور حركته مشترك فيكون في
 حركته بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك
 فذكرنا المسئلة السادسة في ان حركته في اسرع وقت يقع وفي ابطأ يقع ما قاله والمنسوبة
 اليه اقول انما يقع فيها حركته اربع من الكم والكيف والحين والموضع بخلاف بقية المقولات اذ
 مقولات الجواهر في انما يقع فيها حركته بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك
 تدريج بان ذلك ما قال الشيخ في طبقات الشفا بعد تهديد ان المراد في وقوع الحركه في مقوله هو ان يكون
 الموضوع متحرك بان يقع تلك المقولات النوع افرسح من صنف الى صنف بهذه العبارة فان في المقولات
 الجواهر لا يفرسح فيها حركته وذلك لان الطبيعة الجهرية اذا فرست تغيرت فلو لم يوجد في وقتها القوة
 وقلها الفرق كل متوسط وذلك لان الصورة الجهرية لا يقبل الاشتداد والتقص من ذلك
 في قالينورين بان قبول الاشتداد والتقص في قبول التضايف وهو متصف في الجواهر قال بعد ذلك
 خاصية في التضايف من الجواهر وجميع هذه الخاصية خاصية افرسح بان الجواهر لا يقبل الاشتداد والتقص
 فان المسئلة سبعة من حاله افرسح انما انما لا يتغير اليها فلا يزال يخرج عن حاله الضعف والاعمال ان متعاقبان

شفا بان لا يتحرك بان كانا معا اذ امكن لان الاشتداد والتقص في الجواهر في انما يكون
 وان كانا معا لم يكن له ان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك
 وقيل بان الجواهر بان كان اعتبارهم الاجتماع في الحذف دون الموضوع في ذلك فلا يقبل التضايف منها
 بعض ما سبل الاشتداد والتقص فليس كل الاشتداد يكون الاشتداد من بعضها الى بعض بل في السبل
 بل بان كان في ذلك بل في قبول التضايف ورفع التضايف الاشتداد وهو لا يوجب حركته بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك
 وبنية في الطبقات بان قال لانما اذا قبلت الاشتداد والتقص في كل انما بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك
 الاشتداد والتقص مقرون ولا يقع فان كان متبقي نوعا تغيرت الصورة الجهرية البتة بل انما
 تغيرت من الصورة فقط فيكون الاشتداد ناقضا فاشته قد عدم والجوهر لم يعد فيكون في الاشتداد
 غير الا انه ان كان الجواهر لا يتحرك الاشتداد فيكون الاشتداد في جود افرسح المادة وذلك
 في كل ان يقع الاشتداد حركته جود افرسح يكون الاول في الجواهر بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك
 جود افرسح في القوة كانه الكيفيات وهو علم ان الامر خلاف في الجواهر معلوم بالاشارة والمنسوبة
 ان صورة نوعها اذا فرست يثبت طبقاتها بل فصل صورة افرسح الفعل ولا يتغير الجسم بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك
 بحيث يكون نوعا بالقوة لا بالفعل ثم بان ذلك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك
 الجهرية المادة لا يقوم بالفعل لا يقبل الصورة ويغير نفسها لا يوجد الاشياء بالقوة والاشياء
 المتغيرة بالفعل لا يقبل ان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك
 وذلك المتحرك يكون لا صورة افرسح بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك
 القول يلزم ايضا حركته الاشتداد وذلك لان الوجود في قواها لا يوجد صورة بالفعل
 الصورة اذا وجدت بالفعل حصلت نوعا بالفعل فوجب ان يكون الجواهر بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك بان يتحرك
 ليس الغرض في ذلك في الاعراض التي تفرق بين كيفيتين مثلا فانما مستغنى عنها في قوام الموضوع بالفعل

بنفسه من قبل ان يقبل الموضوع فيكون له مقدار الكثرة المستقلة في ذاته لا في غيره
لان يميزه استقامته من غير ان يكون له مقدار في ذاته الا ان يكون له مقدار في غيره
الاصل في سائر الاشياء ان يكون له مقدار في ذاته فيكون له مقدار في غيره
كلها من المتفادات فيقول انما لا يكون له مقدار في ذاته فيكون له مقدار في غيره
في المتفادات بل اذا كانت لها مقدار في جميع متفاداتها التي هي من احد جانبيها لا في سائر
التي هو كانه ان كان لا ينفاد من ان الصغرة والكبر لا ينفاد في اللذين يترك فيهما ان في اللذين
لها الصغرة والكبر الصغرة في المطلق بل كلان الطائفة جعلت في انواع الجواريه التي تسمى في الصغرة
وهو ودان في الكبرية تجريانها وتترك فيكون فيهما فيكون العظم من انك عظيم على الاطلاق ولا يصغر
بالمقاييس العظم في ذلك الموضوع كذا في الصغرة كونه صغرا على الاطلاق واذ كان كذلك بعد ان
ثبت في المتفادات بل في جميع متفاداته فان قال قائل ان النور في المكان لان المكان يتبدل فيه
فالوجه ليس ان اقل النور في المكان فان ذلك يمنع ان يكون في المكان فان ذلك يمنع ان
يكون في موضوع النور بعد ان يتبدل ان يكون فيه ولكن من ان يكون في النور في المكان
التخلف والكمالات في الجسم في الميوطة للصورة فان الميوطة قابل لجميع متوار على الصور المتعددة المختلفة
من غير ان يتغير مع ما من ذلك بل ان كان في الجسم بسيط فانه يمتنع كل جسم بعد ان لا يتغير من اوله ليس في
ذلك الميوطة واللام يكن فرق بين الميوطة فان النزاع ليس اسم الميوطة بل في معنى وانا قال الامام
فران لا حاجة في ذلك لانها الميوطة فان الجسم اذا كان بسيط كان الجوهر والكل متساويين في الطائفة فبان
يضاف كل منهما بعد ذلك لا فوالم يمنع مانع فانه يقال ان المتفادات التي تتخلل في كمالاته فيكون في سائر الطائفة
الجوهر والكمالات من ان يتغير في منها من المتفادات المتفادات لا في مقدار الا في النور في الاشياء
واما المقدار لو ان لم يكن هناك شئ من سائر الاشياء المتفادات في تلك الطائفة من واحدة لم يتغير في كل

ذلك الغرض لا من نفسه ولا من غيره فانه قابل فلا يميزه ان يستحق شيئا معينا فانه يختلف في حيزه في الحيز
والجزئية فليس يمكن ان يقال ان مقدارها في سائر الاشياء كسبها كان وقوة ما او صغرة موضوعه في سائر الاشياء في ذلك
ان صغرة ما هو كالجوهر كالجوهر في نفسه وانما قول الامام نعم لا بد في ذلك من الصغرة في منفصل اذ مع كونه
جوهرا فيشع ان كمثره مقدارها في سائر الاشياء في سائر المقاصد في نظر دقيق وعلى وجهه لا بد ان يكون المراد
من المتفادات ما هو في الجوهر لا في سائر متفاداته في نظر دقيق وعلى وجهه لا بد ان يكون المراد
انفصالا لا يمكن ان يصير مقداره على مقدار المتفادات في سائر الاشياء في نظر دقيق وعلى وجهه لا بد ان يكون المراد
ايضا لا يقال مقدارها في المتفادات في سائر الاشياء في نظر دقيق وعلى وجهه لا بد ان يكون المراد
كذلك الحال على تقدير اتصال الجوهر ايضا فان المتفادات في سائر الاشياء في نظر دقيق وعلى وجهه لا بد ان يكون المراد
التخلف في مقدارها في سائر الاشياء في نظر دقيق وعلى وجهه لا بد ان يكون المراد
استقامته في ذلك بان مقدارها في سائر الاشياء في نظر دقيق وعلى وجهه لا بد ان يكون المراد
فان المقصود بيان امكان التخلف والكمالات في سائر الاشياء في نظر دقيق وعلى وجهه لا بد ان يكون المراد
على الصغرة والمتفادات من اذ وقع التخلف والكمالات في سائر الاشياء في نظر دقيق وعلى وجهه لا بد ان يكون المراد
الماء فلا يخلو اصلا فاذا تمت مصافها وشهدت بها بالاصح بحيث لا يتصل بها من سائر الاشياء في نظر دقيق وعلى وجهه لا بد ان يكون المراد
جديره عليها ما ذلك لانها في سائر الاشياء في نظر دقيق وعلى وجهه لا بد ان يكون المراد
الحال جاري في سائر الاشياء في نظر دقيق وعلى وجهه لا بد ان يكون المراد
واحدة في سائر الاشياء في نظر دقيق وعلى وجهه لا بد ان يكون المراد
شهور التخلف في سائر الاشياء في نظر دقيق وعلى وجهه لا بد ان يكون المراد
الاول حيث ارتفعت الصورة لوجودها عليها بسوءه وهو الماء فان فسر الماء ليس الا في سائر الاشياء في نظر دقيق وعلى وجهه لا بد ان يكون المراد
الهواء على التخلف في سائر الاشياء في نظر دقيق وعلى وجهه لا بد ان يكون المراد

من قسمة القوم على كل واحد من اقسامه الطبع متصداً وان كان في شئ من اقسامه ان تصادف
لنصادف ما هو ليس من جنس الموصوف في هذا الا ان كان في جنس النوع فيعتبر حال الحركة وجهاً للشيء
بالطبع فمتصداً بالواقع متصداً بالواقع لازم هو غاية النوع في المحيط والجزء من كل واحد من اقسامه
بان ذلك انما هو في الحركة الصادرة والباطنة والتحقيق تحقق التصادف بين كل واحد من اقسامه في نقطة الزمان
مع الرجوع منها الى الاصل فالوجه هو الرجوع الى كون وصف المبدئية والنهاية متصداً مع تصادف الحركة
وهو مقتضى القسم الثالث والوجه ان في شئ من اقسامه تصادف مع وصف المبدئية والنهاية في تصادف الحركة الى
اللام لا الزوال العجيب ان اللام لا يزول اعتباراً وصف المبدئية والنهاية في تصادف الحركة وجهاً للشيء
المشقة على الشئ في كل زمان واللام لا يزول اعتباراً وصف المبدئية والنهاية في تصادف الحركة وجهاً للشيء
الذي بان التصديق بان كل واحد منها غاية البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق
وكذا لان كل واحد من اقسامه هو في الحركة في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق
يتجهان الى اقسامه في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق
فما هو في اقسامه في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق
والشئ او غيره مما هو في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق
والمتشابهة في تصادف الحقائق بان ثبوتها في العارضين لانه في الطرفين متقاربان وجود الحركة في كون
تصادفها مع تصادفها في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق
بحوز الحكم بقاء العارضين الذين هما في التقابل بين الاطراف في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق
التصادف فيما هو في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق
يستمر في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق
على ما افترق اليه بقاءه في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق

في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق
فما هو في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق
والشئ او غيره مما هو في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق
والمتشابهة في تصادف الحقائق بان ثبوتها في العارضين لانه في الطرفين متقاربان وجود الحركة في كون
تصادفها مع تصادفها في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق
بحوز الحكم بقاء العارضين الذين هما في التقابل بين الاطراف في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق
التصادف فيما هو في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق
يستمر في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق
على ما افترق اليه بقاءه في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق لان البقاء في وجه ذلك في باقي الحقائق

